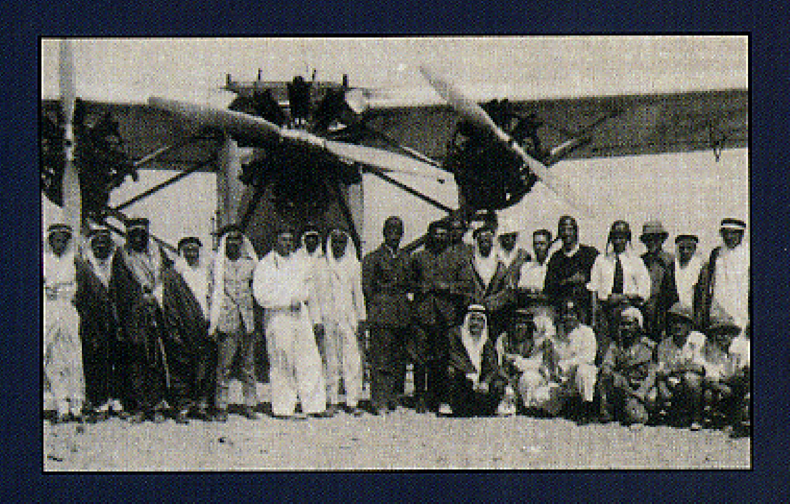
١٦٨



دبلوماسية الصداقة

إيطاليا والمملكة العربية السعودية

١٩٣٢ - ١٩٤٢م



تأليف

ماتيو بيتسيغالو

ترجمة

محمد عشماوي عثمان

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن دارة الملك عبدالعزيز منذ إنشائها وهي ماضية في خدمة تاريخ المملكة العربية السعودية والجزيرة العربية بصفة عامة بالدراسات والنشر والترجمة.

ومن الكتب التي تخدم هذا التاريخ المجيد هذا الكتاب المترجم من اللغة الإيطالية، الذي يتناول بالحديث العلاقاتِ السعوديةَ الإيطالية خلال عشر سنوات، بدأت بتوقيع اتفاقيات الصداقة بين البلدين بتاريخٍ ١٩٣٢م، وانتهت سنة ١٩٤٢م عندما توقفت العلاقات بين البلدين مؤقتاً.

ويأتي الكتاب ضمن سلسلة من المؤلفات أصدرها الكاتب الإيطالي (ماتيو بيتسيغالو) يدرس فيها التاريخ الحديث للدولة الإيطالية، وكان من ضمنها هذا الكتاب الذي يحلل دبلوماسية الصداقة التي سلكها الدبلوماسيون الإيطاليون المقيمون في جدة بالمملكة العربية السعودية ذلك الوقت في التعامل مع المملكة العربية السعودية، وكان من ثمراتها التقارب والتعاون والسلام بين الدولتين، كما كان لها كبير الأثر فيما بعد في سياسة الحكومات الإيطالية المتعاقبة ليس على العلاقات السعودية الإيطالية وحدها؛ بل على علاقاتها في المنطقة كلها، وهو النظر إلى تلك الدول على أنها دول محبة للسلام، متطلعة إلى التعاون البناء بما يخدم المصالح المتبادلة بين الطرفين.

ولا ريب في أن الكتاب يعكس النظرة التي تنم بالتقدير والاحترام الذي تكنه الحكومة الإيطالية للمملكة العربية السعودية، ممثلة في قائد نهضتها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن رحمه الله، الذي جذب الأنظار إليه بتوحيده لكيان مترامي الأطراف، شاسع المساحات، وسعيه الدؤوب من أجل النهوض بها اقتصادياً وتعليمياً وحضارياً وفق أنظمة حديثة، وتطلعه إلى البحث عن مصادر اقتصادية تغني البلاد وتعين على الارتقاء بها، وتذلل الصعوبات المحيطة وتخدم رفاهية المواطن بما تقدمه له من خدمات ومتطلبات مهمة.

إن هذا الكتاب بموضوعاته المتنوعة يقدم أدلة مختلفة على المكانة المهمة التي حظيت بها المملكة العربية السعودية في المجتمع الدولي المعاصر، لما لها من أهمية إستراتيجية ليس من الناحية الاقتصادية فقط، بل من نواح شتى، منها زعامتها للعالم الإسلامي، ووجود الحرمين الشريفين فيها، ثم لحكمة قادتها الذين سعوا وما زالوا يسعون من أجل عالم مستقر ومتعاون.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الكتاب قد حظي بمراجعة الدكتور فهد بن عبدالله السماري الأمين العام لدارة الملك عبدالعزيز حرصاً على سلامة عباراته وصحة المعلومات التي قدمت فيه.

دارة الملك عبدالعزيز

مقدمة المؤلف (*)

أدت الانتصارات العسكرية التي حققها في العشرينيات عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود الشهير بـ"ابن سعود" إلى قلب الوضع السياسي – الإقليمي لشبه الجزيرة العربية. وأدت هذه الانتصارات إلى مولد دولة جديدة بمنطقة ذات إستراتيجية مهمة، اتجهت إليها إنجلترا لتمارس تأثيراً محتكراً عليها وحدها[1]، كما حاولت أيضاً إيطاليا الاهتمام بها[2].

ونتيجة لتأسيس الدولة الجديدة وتوطيدها التي سميت بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م اضطرت حكومة روما إلى إعادة النظر في سياستها في المنطقة لتأخذ اتجاهاً تدريجياً نحو تخطي منطق العلاقة المميزة مع اليمن، وهي العلاقة التي آتت ثمارها أيضاً[3]، ولكنها أخيراً كانت تبدو على الأقل في أعين الدبلوماسيين المهتمين غير مناسبة على الإطلاق.

(*) ماتّيو بيتسيغالّو، ولد في مارتينا فرانكا عام ١٩٥٠م أستاذ مشارك في تاريخ العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية – جامعة نابولي "فيديريكو الثاني" وبالأكاديمية الجوية في بوتسوولي. نشر كتباً عدة من بينها جذور السياسة النفطية الإيطالية ١٩٢٠– ١٩٢٥م، ودول البحر المتوسط وروسيا في السياسة الإيطالية ١٩٢٢–١٩٢٤م، والسياسة الخارجية لشركة آجيب ١٩٣٣– ١٩٤٤م.

(١) عن العلاقات السعودية البريطانية انظر: كتاب كليف ليندرديل، بريطانيا والمملكة العربية السعودية ١٩٢٥-١٩٣٩م الواحة الإمبراطورية، لندن، فرانك كاس، ١٩٨٣م.

(٢) ماتّيو بيتسيغالو، السياسة العربية لإيطاليا والمادة الثانية عشرة من اتفاقية لندن في "كتابات على شرف جوسيبي فيدوفاتو"، فلورنس، ١٩٩٧م، المجلد الثالث، مساهمات، ص ٣٤٧ – ٣٥٦.

(٣) حول سياسة إيطاليا في اليمن وحول المعاهدة الإيطالية اليمنية لعام ١٩٢٦م انظر: جامبييرو كاروتشي، السياسة الخارجية لإيطاليا الفاشية ١٩٢٥– ١٩٢٨م، باري، لاتيرسا، ١٩٦٩م، ص٢٢١ – ٢٢٧. انظر أيضاً: روزاريا كوارتارارو، إيطاليا واليمن: دراسة حول سياسة التوسع الإيطالي في البحر الأحمر (١٩٢٣ – ١٩٣٧م) في "تاريخ معاصر"، ١٩٧٩م، ص ٨١١ – ٨٧١.

ابن سعود من جهته وهو يحاول تدعيم استقلال مملكته من ناحية وفي الوقت نفسه يحاول منع التأثير الإنجليزي واحتواءه بقدر ما يمكن، وهو التأثير الذي تعرض له لوضع إنجلترا في المنطقة، كان قد بدأ بأساليب مختلفة بسلسلة من العلاقات مع ممثلين رسميين وغير رسميين للعديد من الدول المهمة الأخرى.

لكن ابن سعود الذي كان يُعِدُّ بوجه خاص برنامجاً لتجديد القواعد الاقتصادية وتحديثها ورفع قيمة الموارد الطبيعية لمملكته، كان يحاول – في هذا المجال أيضاً – القيام بذلك بمشاركات مع دول أخرى لديها كفاءات مالية وتقنيات ملائمة.

في هذا الإطار كان لدى إيطاليا التي كان يتطلع إليها ابن سعود بصداقة خاصة إمكانية القيام بدور مهم، بشرط (كما نصح دبلوماسيونا المقيمون في جدة) أن تكون إيطاليا مستعدة لتفهم إستراتيجية نفوذ سياسي وتجاري متسع النطاق، والتخلي عن الأساليب القديمة التي كان يعتز بها وزير المستعمرات وأوساط معينة بالحزب الفاشي.

في هذا الكتاب قمت بإكمال موضوع كنت قد تطرقت إليه في كتاب سابق تناولت بعض الوجوه شبه الغامضة في النشاطات الدولية الإيطالية بالدول النائية[1]. وقمت هنا بتحليل السياسة الإيطالية تجاه المملكة العربية السعودية في سنوات ما بين توقيع اتفاقيات الصداقة والتجارة عام ١٩٣٢م و"توقف" العلاقات عام ١٩٤٢م. وركزت بصورة خاصة على أساليب عمل دبلوماسيينا الذين كانوا يقيمون في جدة وخبراتهم. لقد تمكن هؤلاء

---

(١) ماتّيو بيتسيغالّو، "السياسة الخارجية" لشركة آجيب (١٩٣٣–١٩٤٠م)، ميلانو، جوفريه، ١٩٩٢م.

المسؤولون مستخدمين بذكاء وكياسة جميع الأوجه التي كانت توفرها دبلوماسية الصداقة من إقامة علاقات شخصية جيدة مع الملك والسلطات العليا بكل تقدير واحترام. وقبل أي شيء حاول هؤلاء الدبلوماسيون من خلال إدراك صحيح للواقع المحيط بهم والتطورات المحتملة بكل الوسائل من تعزيز الوجود السياسي والمبادرات الاقتصادية القومية، متطلعين إلى تكوين علاقات إيطالية - سعودية في إطارٍ أكثر اتساعاً تجاه المستقبل.

وعلى الرغم من أن إرشادات دبلوماسيينا المقيمين في جدة آنذاك لم تجد آذاناً مصغية لدى الحكومة الإيطالية، فإن خبراتهم قد دخلت ضمن "الذاكرة التاريخية" لسياستنا الخارجية.

وبعد سنوات عديدة، وفي مشهد دولي مختلف تماماً أصبحت هذه الخبرات القديمة "محوراً قيّماً" اهتدت به دبلوماسية الجمهورية الإيطالية في المملكة العربية السعودية ودول الشرق الأوسط، تلك الدبلوماسية المبنية على أسس الصداقة والسلام والتعاون بوصفها قيماً مكتسبة على الدوام.

لقد التقيت في الأرشيفات والمكتبات التي عملت بها بشأن هذا الكتاب مسؤولين على درجة عالية من الكفاءة عاونوني بروح عالية.

من أجل هذا أود توجيه الشكر لهم، وأود أن أذكر وأشكر العميد البروفيسور توليو دابونتي، مدير قسم علوم الدولة، والبروفيسور رافائيلي فيولا، وزملائي بكلية العلوم السياسية بجامعة نابولي "فيديريكو الثاني" الذين لم يبخلوا عليّ إطلاقاً بعونهم وتقديرهم وصداقتهم العزيزة.

اصطلاحات مختصرة وردت في الكتاب

ACS	أرشيف الدولة المركزي – روما.
ASMAE	الأرشيف التاريخي بوزارة الشؤون الخارجية – روما.
AP	الشؤون السياسية.
AA.CC.	الشؤون التجارية.
AL	أرشيف السفارة الإيطالية في لندن.
ASSUMA	أرشيف المكتب التاريخي للقيادة العليا لسلاح الطيران – روما.
ASSUME	أرشيف المكتب التاريخي للقيادة العليا للجيش – روما.
USM	أرشيف المكتب التاريخي لسلاح البحرية – روما.
DDI	الوثائق الدبلوماسية الإيطالية ، المجموعات : السابعة ، والثامنة ، والتاسعة – روما ، مكتبة الدولة.
Fasc.	ملف.
R.	مصنَّف.
B.	مظروف.
T.	برقية.
L.	رسالة.
Telespresso	برقية عاجلة (ب.ع).

الباب الأول
مفاوضات معاهدتَي الصداقة والتجارة

١ — في عام ١٩٢٥م ومع ضم الحجاز أكمل ابن سعود خطته الكبرى المتمثلة في إنشاء دولة عربية موحدة، وهي الخطة التي بدأت منذ عام ١٩٠٢م بسيطرته الأسطورية على الرياض، ثم استمرت في الأعوام اللاحقة[١]. وهكذا استحق ابن سعود لقب "ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها" ثم أصبح في يناير ١٩٢٧م "ملك الحجاز ونجد وملحقاتها"[٢]. وعلى أي حال فإنه باتفاقية مكة في ٢١ أكتوبر ١٩٢٦م وُضعت جازان تحت حماية ابن سعود، مما أثار ضغينة الإمام يحيى في اليمن الذي من جهته وفي إطار قضية قديمة تتعلق بالحدود بقيت دون حل كان يطالب بتملك بعض الأراضي التابعة للدولة الإدريسية الصغيرة. إن التباين بين ابن سعود والإمام يحيى بخصوص قضية عسير[*] الذي زاد حدة وخطورة فيما بعد قد أثقل من نواحٍ معينة العلاقات الإيطالية السعودية لزمن طويل، مما أبطأ في

(١) راجع: غاري ترويلر، مولد العربية السعودية، بريطانيا وتأسيس الدولة السعودية، لندن، فرانك غاس، ١٩٧٦م؛ وجاكوب غولدبيرغ، السياسة الخارجية للعربية السعودية. أعوام التكوين ١٩٠٢-١٩١٨م، كامبريدج، مطبعة جامعة هافارد، ١٩٨٦م؛ وجوزيف كوستينر، نشأة المملكة العربية السعودية: ١٩١٦ - ١٩٣٦م من الزعامة إلى الدولة الملكية، نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٣م.

(٢) كارلو ألفونسو نالّينو، مجموعة من المخطوطات المنشورة وغير المنشورة، المجلد الأول، المملكة العربية السعودية، روما، معهد الشرق، ١٩٣٩م، ص ٨.

(*) أورد المؤلف اسم "عسير" والصحيح هو "جازان" أو ما كان يعرف بالمخلاف السليماني، وكثير من الباحثين يقع في هذا الخطأ، ولقد تم تعديله في ثنايا الكتاب (المراجع).

اعتراف إيطاليا بالمملكة الحجازية النجدية الجديدة. وبالفعل فإنه بشأن العلاقة المميزة مع اليمن كانت السياسة "العربية" الطموحة لغسباريني حاكم الحبشة محورية ومهمة ولاقت الرضا التام من قبل موسوليني، ومدعومة دائماً بحماس وبتوقعات مُبالغ فيها أحياناً من وزير المستعمرات. وتمثلت أهم ثمار هذه السياسة دون شك في الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار المحادثات الإيطالية – الإنجليزية التي جرت في روما عام ١٩٢٧م[١]، والتي سمحت شكلياً على الأقل لدبلوماسيتنا بالتوصل إلى هدف مهم كانت تسعى إليه منذ أيام مباحثات "اتفاقية لندن"، ألا وهو الاعتراف البريطاني بالوجود وبالمصالح الإيطالية في الجزيرة العربية وفي البحر الأحمر، وما يتبع ذلك من التعهد بإقامة نوع من التعاون الودي، ولكن على خطوط متوازية.

من هذا المنطلق، فإن الوضع الجديد في جازان والحاجة لعدم زيادة تعكير صفو العلاقات الصعبة مع الإمام يحيى المتقلب وسيئ الظن، دفع حكومة روما لاتباع سياسة حذرة نحو ابن سعود ولو كلف ذلك التأخير في الاعتراف به، مع كل العواقب التي لا مفر منها.

وبالفعل فإن كل محاولة تفاوض كانت تقبل عليها قنصليتنا في جدة[٢] ترمي إلى تطبيع العلاقات الإيطالية السعودية كانت تتحطم أمام الرفض

(١) راجع كاروتشي، ص ٢٢٢ – ٢٢٣ وليندرديل، المرجع السابق، ص١٤٣ – ١٤٦.

(٢) بشأن القنصلية الإيطالية في جدة التي عادت لمزاولة أنشطتها صباح اليوم التالي "للثورة العربية" التي قادها الحسين شريف مكة، راجع فينشنسو ستريكا، العلاقات بين إيطاليا والحجاز (١٩١٦ – ١٩٢٥م) في "التاريخ المعاصر"، ١٩٨٩م، ص ١٧٧ – ١٩٥.

المتصلب لابن سعود لقبول صيغة "الاعتراف بتحفظ" التي اقترحتها إيطاليا، والتي كانت تستثني جازان بشكل ما.

وكانت المواقف متباعدة جداً، وهكذا استمرت مفاوضات الاعتراف الإيطالي تمر بصعوبة لزمن طويل.

بدأ الوضع يسجل بعض إشارات التغيير المحدودة فقط في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٢٩م، بفضل القنصل الإيطالي الجديد في جدة غويدو سولاتسو؛ فمنذ أول لقاء له في ٩ أكتوبر ١٩٢٩م مع مدير الشؤون الخارجية فؤاد حمزة أدرك تماماً عدم جدوى استمرارية إبقاء مائدة المفاوضات مفتوحة، والعودة من جديد لاقتراح مسألة الاعتراف المبنية على أساس الصيغة المعروفة القديمة "بتحفظ"، والتي كانت تعليمات الوزارة قد عادت تؤكد عليها مرة أخرى لحظة قدومه إلى جدة. فكتب سولاتسو في أحد تقاريره الأولى إلى الوزارة في ١٦ أكتوبر يقول: "إذا كان الهدف الرئيس من مهمتي يكمن في إقناع هذه الحكومة بقبول اعتراف مشروط بابن سعود من طرفنا، فيمكن عد هذه المهمة فاشلة"[1].

وبالفعل فبعد معاهدة جدة المهمة التي أبرمت في ٢٠ مايو ١٩٢٧م مع بريطانيا التي كانت تشكل دعامة صلبة للسياسة الخارجية السعودية[2]. والأهم من ذلك، بعد الاعتراف بابن سعود من قبل دول عدة (منها فرنسا، وهولندا، والاتحاد السوفييتي)، فَقَدَ ذلك "الاعتراف بتحفظ" من

(١) ASMAE، .A.P ١٩١٩ – ١٩٣٠م، الجزيرة العربية، ظرف ٧٩٧، رسالة ٨١/أ/٤٤٨، جدة ١٦ أكتوبر ١٩٢٩م، من سولاتسو إلى وزارة الخارجية.

(٢) بشأن معاهدة جدة راجع: ليندرديل، المرجع السابق، ص ٥٩ – ٧٦.

جانب إيطاليا في عين ابن سعود كل جاذبيته، إذا افترضنا أنه كانت له جاذبية من قبل؛ وهو الاعتراف الذي عادت إيطاليا لاقتراحه بعناد معللة إياه بأسباب غريبة تماماً عن العلاقات بين إيطاليا والحجاز[1].

وحاول سولاتسو إنهاء هذا الوضع أو حله، فلفت نظر الوزارة إلى إمكانية تليين الموقف الإيطالي بخصوص الاعتراف بابن سعود، وفصله عن قضية العلاقات الإيطالية اليمنية المعقدة (التي جمّدها ذلك المخطط الصلب الذي كان عزيزاً على وزارة المستعمرات) والقيام بوضعه في إطار أكثر اتساعاً يؤدي إلى تطبيع العلاقات بين إيطاليا والدولة السعودية بشكل مستقل. ونالت اقتراحات القنصل تقبلاً خاصاً لدى وزارة الخارجية التي رأت إمكانية الشروع في ذلك. فكتب وزير الخارجية غراندي إلى وزير المستعمرات دي بونو في ١٣ نوفمبر ١٩٢٩م يقول: "بعد دراسة المسألة باهتمام يبدو لي أنه نظراً لما آلت إليه الأمور لا أرى داعياً للإصرار على صيغ التحفظ المقررة من أجل اعترافنا بابن سعود. إن امتناع ابن سعود المستمر لقبول أية تحفظات صريحة، وطول فترة المفاوضات البطيئة، وخطورة زيادة التقليل من أهمية تصرفنا بتأجيل تنفيذه مرة أخرى،

---

(١) قال فؤاد حمزة لسولاتسو: "إن الملك ابن سعود يكنّ تعاطفاً شديداً تجاه إيطاليا. والحكومة الإيطالية تعد واحدة من الدول القليلة التي لم تعترف حتى الآن بدولة موجودة بالفعل منذ ١٩٢٤م، كان هذا من شأنه أن يثير نفور أي ملك، إلا أن عاهلي لا يمكنه أن ينسى الصداقة التي أبدتها إيطاليا له؛ وهي الصداقة التي ينوي توطيد أواصرها في الحاضر والمستقبل. لقد أبرمت إيطاليا معاهدة صداقة مع اليمن. وعلاقاتنا باليمن اعتيادية وصحيحة. وعلاقات إيطاليا مع اليمن لا تتعلق بالحجاز. (ASMAE ، المرجع السابق ، ظرف ٧٩٧، رسالة رقم ٤٤٨/أ/٨١، جدة، ١٦ أكتوبر ١٩٢٩م).

وملاءمة استغلال التعليمات الحسنة الحالية لابن سعود لإتمام الاتفاقات معنا ... كلها عناصر ذات ثقل كبير تدفعنا للاتجاه نحو المفاضات دون تعطيل". وأشار غراندي إلى أنه ينوي تخويل سولاتسو ببدء حوارات مبدئية مع السعوديين على أسس جديدة. وكانت إيطاليا مستعدة لقبول صيغة اعتراف "دون تحفظات" بابن سعود بكونه ملكاً لـ"الحجاز ونجد وملحقاتها" شريطة أن يتم ذلك في الوقت نفسه الذي تبدأ فيه المفاوضات من أجل إبرام معاهدة صداقة ومعاهدة تجارية. واختتم غراندي رسالته قائلاً " : وحيث إن "ملحقاتها" تعد كلمة عامة ولا تعني جازان بصورة صريحة، ولا يبدو لي أنها قد تضر بأية ميول محتملة تجاه ذلك الإقليم، فإن المنافع السياسية والاقتصادية التي قد نحصل عليها من إبرام المعاهدة تبدو واضحة".[(١)]

وعلى الرغم من أن وزير المستعمرات دي بونو لم يعترض على اقتراح وزير الخارجية غراندي، إلا أنه أعرب عن تشككه الشديد حول مدى ملاءمة الاعتراف دون تحفظات في رأيه وأنه سيؤدي بالتأكيد إلى خلق سلسلة من "ردود الفعل على علاقاتنا مع اليمن"، مما سيساهم في زيادة شكوك الإمام وقلة ثقته"[(٢)].

ومع ذلك قرر غراندي الاستمرار. وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٢٩م أذن لسولاتسو بالاستمرار في محادثاته المبدئية مع السعوديين حول إمكانية الاعتراف دون تحفظات على أن يخضع ذلك "للإبرام المتزامن" لمعاهدة

---

(١) ASMAE، برقية رقم ٢١٤٩/ر، روما ١٣ نوفمبر ١٩٢٩م، من غراندي إلى دي بونو.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٧٩٧، رسالة ٦٦٠٩، روما ١٥ نوفمبر ١٩٢٩م من دي بونو إلى غراندي.

صداقة ومعاهدة تجارية[1]. وبعد بداية مبشِّرة بالنجاح توقفت المفاوضات فجأة بسبب عقبات عدة وضعها السعوديون الذين كانوا يحاولون الفصل بين المسائل كي يتم تأجيل "كل اتفاق اقتصادي خاص إلى معاهدة تتم دراستها فيما بعد"[2]. وفي الربيع عادت المفاوضات. وبعد سلسلة مكثفة من المراسلات المتبادلة بين قنصلنا في جدة ووزارة الخارجية في ٣١ مارس ١٩٣٠م تم التصريح لسولاتسو أخيراً بإعادة البدء في المفاوضات "دون مزيد من التأجيلات"، لكن مع الإبقاء على مبدأ منح الاعتراف مرتبطاً "بالإبرام المتزامن" لاتفاقيَّتَي الصداقة والتجارة. وبهذا الخصوص قامت وزارة الخارجية بإعداد سلسلة من التعليمات بالتشاور مع وزارتيّ المستعمرات والنقابات، وكان على القنصل أن يقوم بصياغتها على شكل نموذج معاهدة تُعرض على السعوديين[3]. وانتظر سولاتسو وصول الملك ابن سعود إلى جدة ليعرض عليه مباشرة في المقابلة التي تحددت له في ٣ مايو ١٩٣٠م، استعادة المفاوضات الإيطالية السعودية على أساس التعليمات التي تلقاها من روما.

أعرب ابن سعود عن رضاه للاقتراح الإيطالي لاستعادة المفاوضات، آملاً أن تنتهي بصورة مُرضية[4].

---

(١) ASMAE، برقية ٢٢١٥/ر، روما ٢٢ نوفمبر ١٩٢٩م، من غراندي إلى سولاتسو.

(٢) ASMAE، برقية ٢٣٤٠/ر، روما ٩ ديسمبر ١٩٢٩م، من غراندي إلى دي بونو.

(٣) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٨٠٦ برقية سريعة ٢١٠٩٦٢، روما ٣١ مارس ١٩٣٠م من غراندي إلى سولاتسو.

(٤) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٨٠٦، رسالة ٢٢٩/أ٥، جدة ٦ مايو ١٩٣٠م من سولاتسو إلى الوزارة.

ونظراً لعدم تحديد تاريخ معين لاستعادة المفاوضات، ولا تعيين أي مسؤول لهذا الشأن، توجه القنصل سولاتسو في ٢٥ مايو للالتقاء بمدير الشؤون الخارجية فؤاد حمزة الذي - دون التعرض لهذا الأمر - اقتصر على طلب نص المعاهدتين المقترح من قِبل إيطاليا، متحفظاً بأنه سيقوم بإفادة القنصل برأي الملك.

وبعد لقاء آخر مع فؤاد حمزة قام سولاتسو في ١٢ يونيو بتسليم السعوديين نص المعاهدتين حسب الصيغة المقترحة من قبل إيطاليا[١]. ونصَّ اقتراح معاهدة الصداقة المكونة من سبعة بنود بشكل خاص على الاعتراف من جانب إيطاليا بابن سعود "ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها" وما يرتبط بذلك من بداية "علاقات دبلوماسية" نظامية، كما تمت مواجهة المسألة القضائية الحساسة باقتراح الصيغة الآتية: "سيتم على انفراد إعداد المعاملة التي ستطبق من الناحية القضائية على التابعين لكلا الطرفين المتعاقدَين، ويبقى متفقاً عليه بأنه خلال هذا الوقت سيطبق عليهما معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً". وبالنسبة لاقتراح المعاهدة التجارية المكونة من خمسة بنود نذكر بأنها كانت تنص على التزام الطرفين بتسهيل التبادلات التجارية بين البلدين، ومنح كل واحدٍ منهما "معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً"، خاصة "فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية، والنقل، والأمن، وحرية التجارة". وفيما يتعلق بصيد الأسماك ينص النص المقترح من قِبل إيطاليا على أنه في أثناء انتظار إبرام اتفاقية مناسبة يجب اتباع اللوائح "المعتادة" التي

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٨٠٦، رسالة ٢٩٤/أ٥، جدة ١٨ يونيو ١٩٣٠م من سولاتسو إلى الوزارة.

كانت تنظم العلاقات بين شاطئ الحجاز وشاطئ مستعمرة أريتريا[1].

وأخيراً وبعد حوالي شهر من الصمت من الجانب السعودي[2] أرسل مدير الشؤون الخارجية فؤاد حمزة في ١٥ يوليو ١٩٣٠م إلى القنصل سولاتسو مذكرة تحتوي على نموذجين جديدين للمعاهدة يحتويان – مقارنة بالاقتراح الإيطالي – على تعديلات مهمة في الشكل والمحتوى. ففي المقام الأول نجد أنه في نموذج معاهدة الصداقة المقدم من السعوديين قد حُذفت الاقتراحات الإيطالية المتعلقة بالجانب القضائي مع إشارة خاصة إلى المسألة الشائكة الخاصة بالمعاملة المخصصة للتابعين لكلا الطرفين المتعاقدين المقيمين على أراضي الطرف الآخر؛ وكذلك الاقتراحات المتعلقة بالتشغيل الحر للمستشفى الإيطالي الإسلامي بمكة، والتعاون في الكفاح ضد تجارة الرقيق.

وأخيراً أضاف الاقتراح السعودي بنداً جديداً متعلقاً بالتزام الطرفين الساميين المتعاقدين بعدم السماح باستخدام أراضيهما "قاعدة لأعمال غير قانونية ضد أراضي الطرف الآخر". ولم يحتوِ النموذج السعودي للاتفاقية التجارية على تعديلات مهمة باستثناء إلغاء البند المتعلق بمسألة صيد الأسماك[3]. وتقابل فؤاد حمزة مع سولاتسو مساء ١٧ يوليو ١٩٣٠م بجدة

---

(١) ASMAE، نصّا مسودتي المعاهدة اللتين قدّمهما القنصل الإيطالي يوم ١٢ يونيو ١٩٣٠م منشوران ضمن ملحقات الكتاب في "الملحق ١/أ".

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٨٠٦، جدة ٢ يونيو ١٩٣٠م، رسالة خصوصية من سولاتسو إلى غواريليا.

(٣) ASMAE، نصّا مسودتي المعاهدة اللتين قدمهما فؤاد حمزة، والمرفقان بتقرير القنصل سولاتسو في ١٦ يوليو (ASME ، المرجع السابق، ظرف ٨٠٦، رسالة ٣٧١/٥أ، =

بعـدما عـدل عن إجازتـه التي كان قد صُرِّح له بها[1] لإجـراء حـوار استمر حتى ساعة متأخرة.

وذكر سولاتسو: "لقد أبدى فؤاد حمزة نية حسنة للوصول إلى اتفـاق، ولكنه أفهمني بصدق واضح أن مشروعنا قد أعطـى انطباعـاً سيئاً للغايـة في الأوسـاط الحكوميـة، ومـنح أعـداءنا هنـا - المعـروفين والمجهـولين - حجـة للتشكيك في وفاء إيطاليا تجاه ابن سعود".

وفي الحوار الطويـل مع فـؤاد حمـزة ظهـرت بوجـه خـاص الاخـتلافـات الـشكلية والجوهريـة بـين صيغتي المعاهـدتين المقترحـتين مـن قبـل الطـرفين، وقبـل أي شـيء الامتعـاض المتـصلب للحكومـة الـسعودية لإضـافة بنـد إلى الـنص يتعلـق بالجانـب القـضائي الحـساس، وتخفـيض الرسـوم الجمركيـة، ومـسألة الـرق، وكـذلك مـسألة الاعـتراف بالمستـشفى الإيطـالي الإسـلامي بمكـة. فبالإشـارة إلى المـسألة القـضائية المجملـة في البنـد الخـامس بالـصيغة الإيطالية التي أغضبت الأوساط الـسعودية للغايـة، أشـار سولاتـسو إلى أنـه

= جدة ١٦ يوليـو ١٩٣٠م، مـن سولاتـسو إلى الـوزارة) منشوران ضـمن الملحقـات (الملحـق ١/ب).

(١) كتب سولاتسو في ٢ يوليو: "لقد أصبتُ بنوبة أنفلونزا حادة في شهر مايو، والآن أعاني من آلام قَطنية بسبب نسبة الرطوبة العالية السائدة في البلاد، فمنذ ثلاثـة أعـوام وأنا خـلال الصيف، ويا له من صيف، أعاني من الرطوبة، ولا يجب التجاوز في انتهـاك قوانـا، لـذلك أود الحصول في أقرب فرصة على بعض الراحة وتجنُّب أشهر أغسطس وسبتمبر وأكتـوبر الرهيبـة". (ASMAE، المرجـع الـسابق، ظـرف ٨٠٦، رسـالة خـصوصية، جـدة ٢ يوليـو ١٩٣٠، من سولاتسو إلى غواريليا). وفي ١٦ يوليو قبل غواريليا طلـب الإجـازة كمـا وافـق أيضاً على طلب سولاتـسو لتوكيـل إدارة القنـصلية إلى المترجـم لورنـسو. (ASMAE، برقيـة سريعة رقم ٢١/٦٩٩٥، روما ١٦ يوليو ١٩٣٠م، من غواريليا إلى سولاتسو).

"لأسباب تتعلق بالمبدأ والهيبة" فإن إيطاليا لن تسمح أبداً أن يتعرض رعاياها "في حالة انتهاكهم القوانين الجنائية للدولة لقوانين الشريعة، وهي قوانين دينية في الغالب"، والتي فضلاً على ذلك قد تم إعفاء الرعايا المسلمين أنفسهم بالمستعمرات الإيطالية منها.

من أجل هذا بالضبط كان يلزم وجود افتراض وسطي كذلك الذي اقترحته الحكومة الإيطالية لحل المشكلة الحساسة المتعلقة بالمعاملة المخصصة لرعايا الدول الأوروبية في مجال القضاء الجنائي والمدني. أضاف سولاتسو: "الحل الذي نقترحه يمثل – في حالة عدم وجود محاكم خاصة لمحاكمة الأجانب حسب لوائح التشريع الأوروبي – الحد المتوسط المرغوب فيه والملائم لحماية جميع المصالح: استقلال دولتكم وحريتها، مثله مثل الهيبة والحاجة إلى عدالة حقيقية".

فؤاد حمزة من جهته، على الرغم من إدراكه وجود مشكلة المعاملة القضائية المخصصة للأجانب، لم يمكنه على الإطلاق الضغط أكثر من ذلك، لعلمه بمدى صرامة حكومته في هذه المسألة، ذلك لأن طلبات التنازل في هذا الشأن كانت تُفسَّر دائماً بأنها تدخلات أجنبية غير شرعية وغير مقبولة على الإطلاق في بلد يحرص على أن يكون استقلاله وحريته كاملين.

وعندما قام سولاتسو بتوجيه رد فطن عبر مذكرة دبلوماسية، متفادياً العقبة، اقتصر على "الإعراب عن الأمل في التصديق على الأقل على اللائحة التي تنص على أن جميع الخلافات التي قد تنشأ بشأن المسألة القضائية الجنائية وغير الجنائية لرعايانا يمكن حلها ودياً بين سلطاتنا

والسلطات المحلية".

وبدا فؤاد حمزة أكثر عناداً بشأن مسألة الرق التي لم ترغب حكومته في ذكرها على الإطلاق في المعاهدة. ذلك أن ابن سعود كان قد شرع بالفعل في عملية إصلاح تدريجية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي الرامية إلى إلغاء أي شكل من أشكال الرق.

أخيراً، وبعد أن ناقش فؤاد حمزة أيضاً صيغَتي المعاهدة التجارية بإشارة خاصة إلى استثناء الرجوع إلى "المعتاد" أو ما كان متّبعاً في قضية صيد الأسماك، وقبل أن ينهي اللقاء الطويل الذي جرى يوم ١٧ يوليو ١٩٣٠م، التمس من سولاتسو أن يبعث إلى حكومة روما الرسالة الآتية: "إن المملكة العربية السعودية تعد دولة شابة بحاجة إلى مساعدة وعون. إنها تود الصداقة المخلصة مع إيطاليا. وبناءً على هذه الصداقة فإن هذه الدولة الجديدة تتطلع إلى مزايا عظيمة تقدمها لها إيطاليا بيد صديقة"[١].

وفي ختام التقرير الذي أرسله سولاتسو للوزارة بشأن الحوار الطويل مع فؤاد حمزة، طلب القنصل أن يُصرَّح له بالاستمرار في المفاوضات مع السعوديين على أساس الصيغتين الجديدتين بعد حذف المواد غير المقبولة، مع الوضع في الحسبان اقتراحات الطرفين ومطالبهما والعناصر التي نجمت خلال المناقشات[٢]. وفي ١٣ أغسطس صرحت الوزارة لسولاتسو

(١) ASMAE، ظرف ٨٠٦، رسالة خصوصية، جدة ١٨ يوليو ١٩٣٠م من سولاتسو إلى غواريليا.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٨٠٦، رسالة ٣٧٨/٥أ، جدة ٢١ يوليو ١٩٣٠م، =

بالاستمرار، محتفظاً بالنقطة المتعلقة بالمعاملة القضائية، وطلبت منه أن يصمم مرة أخرى مع السعوديين بخصوص المسائل المتعلقة بحرية عمل المستشفى الإيطالي الإسلامي بمكة ومكافحة الرق، وعلى الأقل منح الممثلية الإيطالية حق عتقهم، أما المعاهدة التجارية فقد كانت مشكلاتها أقل، وبدا أن إبرامها بصورة إجمالية كان على وشك التنفيذ(١).

أرسل سولاتسو إلى فؤاد حمزة الصيغتين الجديدتين لمعاهدة الصداقة والمعاهدة التجارية حسب التعليمات التي تلقاها من الوزارة، وكتب القنصل إلى الوزارة قائلاً: "لا داعي لتخمين مدى ترحيب حكومة ابن سعود بهذه الاقتراحات الجديدة. لكنني أقتصر الآن على ملاحظة أن إجراءات المفاوضات، وطبيعة تنظيم هذه الحكومة، وتركيز جميع السلطات في يد عاهل واحد لا نراها عادة تؤدي بالضرورة إلى جعل نتيجة وتقدُّم كل خطوة نخطوها بطيئة، ومضنية، وغير مؤكدة"(٢).

لقد وصل العاهل فجأة إلى جدة في الأول من سبتمبر، حيث كان من المزمع قضاء أيام عدة بها ويلتقي خلالها أيضاً سولاتسو، لكن طرأ تعديل على البرنامج نظراً لسفر الملك قبل الموعد المحدد، ومن ثَمَّ إلغاء اللقاءات التي كانت مبرمجة لعدم وجود وقت كافٍ، لكن القنصل الإيطالي تمكن من مقابلة فؤاد حمزة في الثاني من سبتمبر، الذي أخبره بأن الحكومة السعودية

= من سولاتسو إلى الوزارة.

(١) ASMAE، ب.ع (ب.ع) ٢٤/٧٨٧، روما في ١٣ أغسطس ١٩٣٠م، من غراندي إلى سولاتسو.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٨٠٦، رسالة ٤٤٨/أ٥، جدة ١٩ أغسطس ١٩٣٠م، من سولاتسو إلى الوزارة.

بعد فحص الصيغتين الجديدتين مصممة على البقاء على موقفها حيال مسألة المعاملة القضائية، والرق، ومستشفى مكة، وكذلك مسألة صيد الأسماك، وتخفيض الرسوم الضريبية عند التبادلات التجارية مع أريتريا. أما بالنسبة لبقية المسائل باستثناء بعضها ذات الأهمية الشكلية فقط فإن الحكومة السعودية توافق على المشروع الإيطالي[1]. وبالفعل قام فؤاد حمزة في ٩ سبتمبر بإرسال مذكرة رسمية إلى القنصل الإيطالي يؤكد فيها على المسائل المعروفة التي لم يتم التوصل بشأنها إلى اتفاق بعد.

بشأن المسألة القضائية الحساسة بشكل خاص التي أصرت الحكومة الإيطالية على الأقل على مجرد الالتزام بحسمها "على انفراد"، كتب فؤاد حمزة في مذكرته قائلاً: "لقد خصصت حكومة صاحب الجلالة الملك لجميع الحكومات ورعايا كل منها معاملة واحدة ومتساوية، ولا يمكنها منح أية حكومة ورعاياها معاملة أفضل من تلك التي اتفقت بشأنها مع بقية الحكومات ورعاياها. ومن ثم فإن كل ما اتفقت عليه حكومتنا مع الحكومات الأخرى يمكن أن يُتَّفق عليه مع الحكومة الإيطالية"[2]. ونظراً لما وصلت إليه الأمور تحتم أن تتوقف المفاوضات لحظة للتمعن، مما أدى تحت أوجه معينة إلى تخفيف الضغط على القنصلية الإيطالية في جدة، فتمكن سولاتسو من بدء إجازته التي اشتاق إليها. وهكذا سافر سولاتسو إلى

---

(١) ASMAE، .A.P ١٩٣١– ٤٥، الجزيرة العربية، ظرف ٢، رسالة ٤٧٤/أ٥، جدة ٥ سبتمبر ١٩٣٠م، من سولاتسو إلى الوزارة.

(٢) مذكرة فؤاد حمزة مرفقة بتقرير سولاتسو إلى الوزارة بتاريخ ٢١ سبتمبر، في ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٣، رسالة ٤٩٤/أ٥، جدة ٢١ سبتمبر ١٩٣٠م، من سولاتسو إلى الوزارة.

إيطاليا يوم ٢٦ سبتمبر موكلاً أمور الممثلية للمترجم إميليو لورنسو الذي اضطر وحده لمواجهة الوضع الجديد الذي تمثل عقب قرار ابن سعود للقيام بضم جازان بأكملها. وكانت عملية الضم هذه مُبرمَجة منذ زمن (على صعيد التصريحات الرسمية كانت قد لاقت أيضاً موافقة وقبول آخر أمراء جازان الحسن الإدريسي) وأُعلِنت رسمياً في نوفمبر ١٩٣٠م.

وبهذه العملية أنجز ابن سعود خطوة أخرى مهمة وحاسمة ضمن عمله العظيم المتمثل في التوحيد الوطني وتكوين دولة عصرية، وتلقت لندن عملية الضم النهائي لجازان بواقعية سليمة(١)، مما خلق ارتباكاً ما لروما(٢).

٢ - في ٢١ نوفمبر ١٩٣٠ طلب وزير الخارجية غراندي من السفير الإيطالي بلندن لفت انتباه الخارجية البريطانية نحو الموقف الجديد الذي تشكل عقب الضم السعودي لجازان، وأوضح غراندي: "مثل هذه الإجراءات ستزيد التوتر بين ابن سعود والإمام يحيى. من هذا المنطلق ومن أجل تدارك اشتعال الأزمة، فإن وزير الخارجية - مذكراً بالالتزام المشترك لاتباع سياسة إحلال السلام في الجزيرة العربية، وهو ما تم تأكيده في المباحثات الإيطالية الإنجليزية في فبراير ١٩٢٧م - قد أكد عزم الحكومة الإيطالية على إبقاء خط مشاورات مع حكومة لندن

(١) ليثرديل، المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٢) كاروتشي، المرجع السابق، ص ٢٧/٢٢٣. وبشأن العلاقات بين إيطاليا واليمن راجع أيضاً: إنريكو دي ليوني، العلاقات الإيطالية اليمنية في الثمانين عاماً الأخيرة، سيدام، بادوا، ١٩٥٦م.

لإمكانية بدء مبادرات مُتّفق عليها[١].

في ٢٦ نوفمبر تقابل السفير الإيطالي في لندن بوردونارو في مقر الخارجية البريطانية مع وكيل الدولة سير روبيرت فانسيتارت الذي أراد تحجيم عملية ضم جازان والتقليل من الآثار التي قد تترتب عليها، مضيفاً أنه بناءً على المعلومات التي تلقوها في الأشهر الأخيرة من المفوضية البريطانية في جدة، فإنه يستثني افتراض وقوع صدام بين ابن سعود والإمام يحيى. وعليه فإنه على الأقل في ذلك الوقت لم يكن هناك داع للقلق من وجهة نظر الإنجليز[٢]. من المنطلق نفسه أيضاً كانت تَرِد أنباءٌ مطمئنة من القاهرة لكونها نقطة استطلاع مهمة على العالم العربي. وفي ١٢ ديسمبر أكد روبيرتو كانتالوبو – خبير دبلوماسي ذو مكانة مرموقة وشأن كبير لدى الأوساط الإسلامية – بأن عملية ضم جازان قد جاءت "في مدار فلك الغايات السياسية البريطانية"، وأضاف: "هنا لا أحد يتوقع حدوث صدام بين الإمام يحيى وابن سعود، ولكن توجد مظاهر تشير إلى تدهور خطير في الوضع المتزن، على الرغم من عدم استقراره بين العاهلين في السنتين الأخيرتين"[٣].

(١) ASMAE، المرجع السابق، AP ١٩١٩– ١٩٣٠م، الجزيرة العربية، ظرف ٨٠٦، ب.ع ٨٧٩/٢٣٨٢٣٨، روما ٢١ نوفمبر ١٩٣٠م، من غراندي إلى بوردونارو.

(٢) ASMAE، ظرف ٨٠٦، ب.ع ٢٣٠٦/٤٥٢٣، لندن ٢٧ نوفمبر ١٩٣٠م، من بوردونارو إلى غراندي. راجع أيضاً ب.ع ٢٢٩١/٤٤٩٨، لندن ٢٦ نوفمبر ١٩٣٠م، من بوردونارو إلى غراندي، و ب.ع ٢٤٧٧/٤٧٨٩، لندن ٩ ديسمبر ١٩٣٠م، من بوردونارو إلى غراندي.

(٣) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٨٠٦، ب.ع ١١٨١/٤٠٩٩، القاهرة ١٢ ديسمبر ١٩٣٠م، من كانتالوبو إلى غراندي.

ونظراً للوضع الجديد الذي استتب نهائياً مع ضم جازان قررت روما العودة إلى إطلاق المبادرة الدبلوماسية الإيطالية في المنطقة، محاولة – من جهة – تقوية العلاقات مع الإمام يحيى[1]، ومن جهة أخرى، الاستمرار في المفاوضات مع ابن سعود الذي قام في ١٦ ديسمبر ١٩٣٠م، وفي إطار عملية بناء مملكته وتنظيمها بتحويل إدارة الشؤون الخارجية التي لم تعد ملائمة بعد إلى وزارة الخارجية، وعيّن ابنه الثاني فيصلاً وزيراً وفؤاد حمزة وكيلاً. وفي مساء ٢٩ يناير ١٩٣١م تقابل القنصل سولاتسو بعد عودته إلى جدة بعد مدة إجازة في إيطاليا مع وزير الخارجية فيصل. وتمنى الأمير فيصل في العودة السريعة إلى المفاوضات انطلاقاً من تلك النقاط التي كانت قد تعثرت عندها، أي مسائل الرق، ومستشفى مكة، والدستور الشخصي لرعايا البلدين، وصيد الأسماك[2].

وفي ١١ فبراير ١٩٣١م أرسل سولاتسو إلى الوزير غراندي تقريراً طويلاً حلل فيه الأوضاع العربية الجديدة، مع إشارة خاصة إلى المظاهر الثانوية الممكنة للمصالح الإيطالية. يقول سولاتسو في تقريره: "أياً كانت الأمور التي يحجبها المستقبل عن هذه البقعة من العالم، فمن المؤكد أنه لن

(١) رداً على مذكرة وزير المستعمرات دي بونو بشأن التعليمات التي يجب توجيهها إلى حاكم أريتريا، اتفق وزير الخارجية غراندي في ١٢ ديسمبر ١٩٣٠م مع دي بونو على أن يتابع الحاكم "بكل انتباه الأحداث، ومحاولاً على أي حال تحسين العلاقات مع الإمام وموضحاً له بأن صداقتنا لم تتغير" (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٨٠٦، ب.ع ٣١٥/٢٤٠٧٢٢، روما١٢ ديسمبر ١٩٣٠م، من غراندي إلى دي بونو).

(٢) ASMAE، .A.P ١٩٣٠– ٤٥ ،الجزيرة العربية، ظرف ٤٣/٥أ، جدة ٣١ يناير ١٩٣١م، من سولاتسو إلى الوزارة.

يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي أمام عزلنا البطيء والمتصاعد عن الجزيرة العربية، وأمام تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة بريطانية صرفة. وإذا حدث ذلك في يوم ما سيؤدي إلى حبس نَفَس مستعمرتنا أريتريا وإلى ضمورها السياسي والاقتصادي"[1]. إن كلمات القنصل في جدة تعكس بشكل واضح الحالة النفسية الخاصة التي كانت سائدة أيضاً بين العديد من الدبلوماسيين الإيطاليين المعتمدين في البلاد العربية[2]، والناشئة عن صعوبة إقناع قصور روما البعيدة بمدى صعوبة العمل الفعلي في تلك المناطق، عند تقييمهم اليومي للآثار المباشرة وغير المباشرة للنشاط البريطاني المنافس الذي كان يتسم بالقوة والعنف البالغ. فمن جهة أخرى كان يتطلب على أي حال - بناءً على الاتفاقيات المبرمة خلال المباحثات الإنجلو إيطالية الشهيرة التي جرت في روما - التعاون من أجل تطبيق سياسة توازن واستقرار وسلام في المنطقة.

ولكن تبين أن تطبيق "روح" اتفاقيات روما في شكل خطوط تحرك سياسية فعلية ومناسبة للوضع العربي المتغير دائماً كان أصعب مما كان متوقعاً، وزاد ذلك من تعقيد أعمال الدبلوماسيين الإيطاليين الذين تميزوا دائماً باليقظة والكفاءة، ولكنهم عادة ما تُرِكوا وحدهم في مواقعهم الأمامية البعيدة.

وطبيعي أن كل ذلك كان جلياً لدى القنصل سولاتسو الذي حذّر في

---

(١) DDI المجموعة السابعة، مجلد ١٠، رقم ١٥٩، مذكرة ٣، ص ٢٤٦.

(٢) راجع ماتّيو بيتسيغالّو، "السياسة الخارجية" لشركة آجيب (١٩٣٣- ٤٠)، جوفريه، ميلانو، ١٩٩٢م.

تقريره نفسه في ١١ فبراير ١٩٣١م : "لقد تسبب ضم السعوديين لجازان في خلق موقف جديد في غير صالحنا بتاتاً ، وأَخلَّ بذلك التوازن الذي كان يمثل أفضل ضمان للسلام بالساحل الغربي للجزيرة العربية. كما أن الاتفاقيات الإيطالية – البريطانية ، تلك المرة الأولى التي كان يمكن تطبيقها فشلت تلك المحاولات لانعدام التنسيق والمجهودات اللازمة لمنع اضطراب الوضع الراهن. إذن فمن الأفضل أن نستعيد حرية التصرف التي نطلبها ، دفاعاً عن مصالحنا مع ظروف الزمن وضرورياته".

وكان من الطبيعي أن استفزاز القنصل سولاتسو بخصوص "حرية التصرف" صعب القبول من قبل وزارة الخارجية وخاصة الإدارة العامة للشؤون السياسية برئاسة رافائيلي غواريليا ، لكونه – مع غاسباريني حاكم أريتريا حينئذ – نصيراً للمحادثات الإيطالية الإنجليزية وحامياً غيوراً "لروح" تلك المحادثات. عدا ذلك ، وإن بدا إنقاصاً من وجهة نظر سولاتسو ، فلم يكن هناك بديل آنذاك عن الخط الذي يحذو تماماً حذو اتفاقيات روما ، ليس فقط بسبب العلاقات غير المؤكدة مع الإمام يحيى (نظرياً كان مُحاورنا المفضل) ، بل – وبشكل عام – بسبب السياسة العربية لإيطاليا التي اتسمت بالتقلب والمجازفة بين مشروعات طموحة كانت تثير موسوليني نفسه أحياناً ، وبين صعوبات مالية محسوسة.

وكتب وزير المستعمرات دي بونو في ١٩ فبراير ١٩٣١م في مذكرة إلى وزير الخارجية غراندي قائلاً : "علينا نحن أن نعمل سياسة عربية أم لا؟ علينا نحن أن نفقد ذلك القليل الذي ما زلنا نستطيع إنقاذه والذي قد يمكّننا من التوازن ، على مَن يقع ذنب كل هذا؟ ربما يكون نصيب الرجال من هذا

الذنب قليلاً، بل قليل جداً من وجهة نظري. إن تدهور الأمور في غير صالحنا راجع في الأساس إلى عدم وجود الوسائل. الآن يجري التساؤل هنا: هل السياسة اليمنية تعد حيوية بالنسبة لهيبة دولتنا الآن ومستقبلاً؟ نعم، إذن على وزير المالية أن يتذكر بأنه إيطالي"(١).

على أنه لم يكن يسيراً ولا سهلاً الحصول على الوسائل المالية المناسبة لإطلاق السياسة الإيطالية في المنطقة، خاصة بعد التجربة السيئة للشركة الإيطالية العربية التي تأسست عام ١٩٢٦م بأموال عامة طائلة(٢) والتي أطيح بها في سنوات قليلة بسبب الصعوبات الاقتصادية. وعلى أي حال فإن الموقف المشترك للوزيرين غراندي(٣) ودي بونو الذي رمى إلى جذب انتباه رئيس الحكومة أدى إلى بعض النتائج. ففي ٢٣ مارس ١٩٣١م كتب موسوليني(٤) إلى موسكوني وزير المالية يستعجله مزيداً من الأموال والتساهلات، خاصة من ناحية تخفيف حدة الصلابة من قبل المكاتب المالية، وفي الموقف العام للحكومة الرامي إلى توفير موارد ورؤوس أموال لتشجيع الوجود والمبادرات الاقتصادية الإيطالية في اليمن، هنا علاوة على ذلك كانت تتزايد المنافسة السوفييتية في مجال بيع الأسلحة بأسعار رخيصة،

(١) DDI، المجموعة السابعة، مجلد١٠، رقم ٨٠.

(٢) تأسست الشركة العربية - الإيطالية عام ١٩٢٦م برأسمال قدره ٣ ملايين (ليرة) معظمه مُكتَتب من قبل مصفاة فيومي للزيوت والمعادن.

(٣) DDI، المجموعة السابعة، مجلد ١٠، رقم ١٥٩.

(٤) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٣، ٢٣ مارس ١٩٣١م، من موسوليني إلى موسكوني، صورة. راجع أيضاً DDI، المجموعة السابعة، مجلد ١٠، رقم ٨٠، مذكرة ١، ص١٣٢-٣٣.

بشكل مباشر ودون تعقيدات بيروقراطية، وكانت مرغوبة جداً ومحل تقدير من جانب الإمام.

لكن قضية الأسلحة - التي كانت تعد موضوعاً مقنعاً وكان الإمام متأثراً بها بشكل خاص - كانت روما تنظر إليها بحذر كي تتحاشى أيضاً مشكلات مع لندن[1].

ومن هذا المنطلق أيضاً، ولكي يتم دفع الوجود الإيطالي في اليمن، أصبح من المفضل - حسب تقييمات الوزيرين دي بونو وغراندي ومن صياغة موسوليني نفسه - "إنشاء جهاز تجاري يقدم لحاكم أريتريا الوسيلة الضرورية للتصرف في بلد لا يزال يتلقى ممثلين رسميين أجانب".

كذلك كان على وزير المالية أن يقوم بدوره للمساهمة في توفير الموارد المالية اللازمة. وكتب موسوليني شخصياً في نهاية رسالته إلى الوزير موسكوني في ٢٣ مارس ١٩٣١م: "الأمر يتعلق باستخدام المبلغ المحفوظ بعناية حالياً لدى وزارة الخارجية". وهكذا فقد تقرر أخيراً في اجتماع بين الوزارات بتاريخ ٣٠ أبريل تأسيس شركة الملاحة الأريترية برأسمال قدره (٨٥٠) ألف ليرة تقريباً. في الوقت نفسه، وفي مجال السياسة العربية لإيطاليا مع إشارة خاصة للعلاقات المتداخلة: الإيطالية - السعودية، والإيطالية - اليمنية، نذكر أن غاسبريني حاكم أريتريا السابق الذي كان دون شك أكثر المساندين باقتناع تام لسياسة عربية تتمحور على علاقة خاصة مع الإمام

(١) أجاب الوزير دي بونو - وكان على صواب - على غراندي بتاريخ ١٩ فبراير في المذكرة المذكورة قائلاً: "إنني مصمم بشدة على وجهة نظري بأن إمداد الإمام بالسلاح يجب أن يتم تحت قناع شركة خاصة".

بأي ثمن، والذي كانت آراؤه مسموعة لدى بعض قصور روما (ولو بصورة أقل مما كانت عليه في الماضي)، قال لموسوليني: إن اعتراف إيطاليا بابن سعود كان أحد أسباب الفترة الصعبة التي كانت تمر بها العلاقات الإيطالية – اليمنية. وسارع موسوليني بنقل هذا الرأي غير المتروّي لغاسبريني إلى الوزير غراندي الذي أراد سماع غواريليا فوراً.

وأجاب غواريليا برسالة مطولة في ١١ مارس ١٩٣١م يقول فيها: "لقد أعرب غاسبريني خلال الحوارات العديدة والمتكررة معي بشأن سياستنا في الجزيرة العربية عن موافقته على الاعتراف بابن سعود، وهو مع ذلك أمر لم يحدث بعد. ومن ثم فإذا استبعدنا افتراض أنه ذكر لسعادة رئيس الحكومة شيئاً غير صحيحٍ، فيتبقى فقط الافتراض الثاني وهو أنه قد غيّر رأيه منذ وقت وجيز جداً بشأن ملاءمة السعي نحو ذلك الاعتراف". لكن الإدارة العامة لشرق أوروبا بوزارة الخارجية لم تكن قد غيرت رأيها؛ لأنها كانت أيضاً ترى أن افتراض غاسبريني لا أساس له على الإطلاق، وقد كذبتها الاستطلاعات الوقائية المتكررة عن الإمام يحيى التي لم تعط مجالاً لإمكانية حدوث ردود فعل سلبية لاعتراف إيطاليا بالمملكة الجديدة. وبناءً على ذلك اقترح غواريليا القيام في حدود الممكن بالمسارعة إلى إتمام المفاوضات التي يقوم بها سولاتسو في جدة بشأن الاعتراف[1]. وقام غراندي الذي كان متفقاً مع وجهة نظر غواريليا في ٢٤ مارس ١٩٣١م بالتأكيد لدى القنصل سولاتسو على قبول الوزارة باختتام سريع للاتفاقية مع ابن سعود التي ستؤدي بشكل عام إلى دعم الموقف الدبلوماسي

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢، مذكرة لسعادة الوزير، روما ١١ مارس ١٩٣١م.

الإيطالي في المنطقة العربية الإستراتيجية[1]. في هذا الإطار قام غراندي بتحفيز المفوضية الإيطالية في القاهرة لإقحام (لجر) روبيرتو كانتالوبو في حملة شاسعة المجال على نطاق واسع من شأنها تكثيف الوجود الإيطالي في المنطقة تبتدئ أيضاً من مزيد من الظهور بالصحافة العربية التي يتم تنشيطها بالوسائل المالية، والتي كانت في الواقع محدودة للغاية، ومخصصة لهذا الهدف المهم، وكتب غراندي في مذكرة غاية في السرية إلى كانتالوبو بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٣١م قائلاً: "تضع هذه الوزارة تحت تصرف المفوضية مبلغ ثلاثة آلاف ليرة شهرياً، متأسفاً لأن الظروف الضيقة حالياً لا تسمح لنا بتقديم المزيد"، للتأثير في "مختلف الصحف والمجلات العربية لديكم، محاولين تعديل اتجاهاتها أو التخفيف من شدة أحكامها لصالحنا، وباختصار: مراقبة صيغة تحريرها!"[2].

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢، ب.ع ١١/٢١٠٢٦٣، روما ٢٤ مارس ١٩٣١م، من غراندي إلى سولاتسو.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٣، ب.ع ٣٨١/٢١١٠٢٥، روما ٢٨ مارس ١٩٣١م، من غراندي إلى كانتالوبو. لكن، وبعد أن شكر كانتالوبو الوزير في مذكرة بتاريخ ١٠ أبريل على تخصيص مبلغ (٣٠٠٠) ليرة شهرياً للصحافة، أضاف: "على الرغم من أن هذا المبلغ لن يُمكّنني من إنجاز العملية المتفق عليها وهي الدعاية ومراقبة الصحافة المحلية، خاصة العربية، وهو ما كنت آمل تحقيقه، فإنني واثق على أي حال من إمكانية التأثير جانب من تلك الصحافة لصالحنا لو تم منحنا معونات ملائمة ولو كانت محدودة". (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٣، رسالة ٣٨٩/١٢٠١، القاهرة ١٠ أبريل ١٩٣١م، من كانتالوبو إلى غراندي). لكن ردود حكومتي طرابلس وقورينة كانت مخيبة لآمال كانتالوبو، حيث إنه بسبب ضيق ميزانيتيهما لم يكن في وسعهما تخصيص مبالغ لمفوضية القاهرة لتغطية نفقات الصحافة (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٣، وزارة المستعمرات، رسالة ٦٥٣٣٤، روما ١٠ يوليو ١٩٣١م، من دل بونو إلى وزارة الخارجية).

أثناء ذلك كانت مفاوضات جدة تسير ببطء شديد لأسباب راجعة في معظمها إلى المفاوضين السعوديين الذين كانوا يتوقفون عند مسائل صغيرة وجوانب شكلية سبق الاتفاق عليها بالفعل، وكان القنصل غويدو سولاتسو يتولى بصبر وتشبث هذه المفاوضات التي واجهت العديد من العقبات الصعبة. فمن العجيب ذات مرة أن النص العربي للمعاهدتين، وبعد التعديلات الصعبة التي أجريت بعد مباحثات طويلة اختتمت في نهاية مارس "لم تطابق في نقاط عديدة ما تم التوصل إليه من اتفاق"[1]. وهكذا، وبعد أن قابل سولاتسو الملك ملتمساً تدخله، التقى في اليوم التالي – ٢١ أبريل ١٩٣١م – وكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة ليشكو له العقبات التي وُضِعَت بشكل مرتب عند اختتام المعاهدة التي تتم بين الدولتين، "مبعداً بالخصوص أي مسؤولية على الحكومة الإيطالية".

وبالفعل، وبعد سلسلة لا نهاية لها من تبادل الأفكار والمذكرات والتعديلات التي أجريت على نص كلتا المعاهدتين، وبفضل استعداد سولاتسو، كان قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من النقاط من بينها – بشكل خاص – اعتراف إيطاليا بمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وبدء العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، والترخيص المتبادل لمواطني البلدين ورعاياهما وكذلك الشركات بمعاملة الدولة الأكثر تفضيلاً.

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢، ب.ع ٣٤٣/أ١٨، جدة ٤ يونيو ١٩٣١م، من سولاتسو إلى الوزارة. وباستثناء إشارة مختلفة فإن جميع المعلومات المتعلقة بالمفاوضات الإيطالية – السعودية المذكورة في النص مأخوذة من هذا المصدر الذي من الآن فصاعداً سنتغاضى عن ذكره في الملحوظات الهامشية.

بعد التخلي السخي من جانب إيطاليا عن لائحة "المسألة القضائية" التي اعترض السعوديون عليها، فقد تم التوصل في النهاية إلى نوع من الاتفاق بشأن هذه النقطة شديدة الحساسية على أساس صيغة أكثر غموضاً، صيغت هكذا، وقُدّر لها أن تصبح المادة رقم (٥) في الصيغة النهائية لمعاهدة الصداقة: "يعترف صاحب الجلالة ملك إيطاليا بالدستور الوطني لجميع رعايا صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها الذين قد يقيمون على أراضي صاحب الجلالة ملك إيطاليا. وبالمثل فإن صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها يعترف بالدستور الوطني الإيطالي وبكل رعايا صاحب الجلالة ملك إيطاليا وجميع الأشخاص الذين يتمتعون بحماية صاحب الجلالة ملك إيطاليا، والذين قد يقيمون على أراضي صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، مع الاتفاق على احترام مبادئ القانون الدولي المعمول به بين الحكومات المستقلة". كذلك تم سحب جميع الطلبات الإيطالية المتعلقة بالمستشفى الإيطالي – الإسلامي في مكة، لكن تم منح تسهيلات وحماية للرعايا الإيطاليين المسلمين الذين يأتون إلى مكة لأداء الحج.

أخيراً تم التوصل إلى اتفاق مبدئي على أساس الترخيص المتبادل لصيغة الدولة الأكثر تفضيلاً، كذلك بشأن أهم نقاط المعاهدة التجارية. لكن على الرغم من حسن القصد فإن مجهودات القنصل غويدو سولاتسو واستعداداته قد توقفت، فتوقفت المفاوضات نهائياً بسبب الرفض من قبل المفاوضين السعوديين، ليس فقط في الالتزام نحو اتفاقيات تجارية خاصة مع أريتريا بخصوص صيد الأسماك، بل أيضاً – وهو الأكثر خطورة –

بشأن القضية الشائكة المتعلقة بالرق، وخاصة قمع تجارة الرقيق.

وبخصوص هذا الأمر، وبعد رد الفعل الحانق من قِبل السعوديين، تم حذف المادة المتعلقة بالتعاون في مكافحة الرق بمسودة الاتفاقية المقترحة مبدئياً من قبل إيطاليا، قام سولاتسو فيما بعد بالإلحاح دون فائدة مواجهاً رفضاً متكرراً، حتى يمكن منح الدبلوماسيين الإيطاليين المعتمدين بجدة (على الوتيرة نفسها التي مُنحت بصفة استثنائية للممثلين الدبلوماسيين البريطانيين) إمكانية عتق أي رقيق وإعادته إلى وطنه إذا اتجه إليهم وطلب منهم ذلك بمحض إرادته[1].

وعلى الرغم من أن سولاتسو قد حاول التغاضي عن إشارات مباشرة تاركاً إياها - فلنَقُل - مُؤجَّلة، فإن القضية عادت لتتفجّر بصورة غير مباشرة بكونها نوعاً من الأثر غير المقبول للمباحثات بشأن المادة الثانية الشديدة الأهمية بمسودة معاهدة الصداقة المتعلقة بتوطيد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. وبالفعل فإن القنصل الإيطالي كان يلح على أن تضاف بعد الصيغة المعتادة: "يتمتع المثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الطرفين المتعاقدين على أرض الطرف الآخر بالمعاملة التي تحددها المبادئ العالمية للقانون الدولي" الكلمات: "وفي كل الحالات، معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً". لكنَّ المندوبين السعوديين - لشعورهم بالخطر -

(١) خاصة في المذكرة رقم ١١١ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٣٢م المرفقة رسمياً بمعاهدة الصداقة، نجد أن سولاتسو يصرّح حرفياً: "إشارة إلى المادة (٢)، أود التأكيد بأن هذه المادة لا يمكنها في أي حال من الأحوال أن تشير إلى المعاملة المناسبة التي مُنحت - لأسباب معروفة - لمندوبي دولة ثالثة بخصوص العبيد، ولأن هذه القضية بيننا قد وجدت حلاً بعد تبادل المذكرات".

اعترضوا بالقوة نفسها على إدخال هذه العبارة، لأنه يمنح معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً للممثلين الإيطاليين المعتمدين لدى الدولة السعودية سيُمكّنهم من استخدام ذلك لتوفيق امتيازاتهم من طرف واحد فقط، مع تلك الامتيازات المعترف بها للدبلوماسيين البريطانيين بخصوص عتق الرقيق، مُطوّقين هكذا المحظورات والمرفوضات[1].

واحتدمت المناقشات من جديد حول نص هذه المادة معرضة كل المفاوضات للخطر.

في النهاية، وربما أيضاً بفضل التدخل ذي السيادة للملك، والذي كان سولاتسو قد توجه إليه، كان في الإمكان حل الموقف، واستؤنفت المفاوضات بصورة أسرع، مما سمح بالتوصل إلى سلسلة من الاتفاقات المقبولة بشأن جميع نقاط الخلاف المتبقية. وبشكل خاص، بالنسبة للمادة الثانية من معاهدة الصداقة تم إدخال عبارة "معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً" لكن بشرط أن يقر سولاتسو بوضوح – كما حدث في مذكرة توضيحية ألحقت بالمعاهدة – أن يستثنى من ذلك تماماً إمكانية عتق الرقيق على الرغم من أنه كان متفقاً بشأنها آنذاك مع الدبلوماسيين البريطانيين.

وتم بعد ذلك تبادل المذكرات التي حددت بصورة أفضل مواقف الحكومتين بشأن مسألة قمع تجارة الرقيق، وهي المسألة التي استمرت معلقة.

بالنسبة لنقاط الخلاف الأخيرة في المعاهدة التجارية، فقد تمكن

(١) المذكرات المشار إليها: من سولاتسو إلى وزير الخارجية، وإلى الأمير فيصل، ومن هذا الأخير إلى سولاتسو، منشورة في الملحق ١/ج في آخر هذا الكتاب.

سولاتسو في النهاية أيضاً من خدش جدار الرفض السعودي عند أي افتراض لاتفاق مباشر مع أريتريا بخصوص صيد الأسماك على طول سواحل البحر الأحمر، متحصلاً على الأقل على شبه وعدٍ تم إدخاله في المادة الرابعة من المسودة النهائية للمعاهدة والمتعلقة "بالميثاق الخاص" الذي يتم إبرامه في وقت لاحق غير محدد.

وقد تم بعد التبادل الأخير للرسائل مع وكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة عملية تنقيح اللمسات الأخيرة المتعلقة أيضاً بالجانب الرسمي، ولذلك قام القنصل الإيطالي بجدة في ٤ يونيو ١٩٣١م في اختتام عمله المكثف بإرسال الصور النهائية للمعاهدتين بنصهما الأخير المتفق عليه مع السعوديين إلى وزير الخارجية للمصادقة عليها. وهكذا تم التوصل في جدة إلى حلول للجوانب الفنية المرتبطة بتحرير نصوص المعاهدتين، وبدأت في روما عملية تقييم المعاهدتين في إطار السياسة العربية العامة لإيطاليا، مع إعادة استعراض – أو لِنَقُل – التعارض بين وجهات النظر الأكثر إثارة لوزارة الخارجية وتلك المحدودة للغاية التي لا تخرج عن المعدلات الثابتة لوزارة المستعمرات، المتمحورة بصلابة تامة على العلاقة غير السهلة مع إمام اليمن الذي شرع خلال تلك الشهور دون احتياط في علاقة مع السوفييت، حيث كان قد أبرم معهم عام ١٩٢٨م معاهدة تجارية[١]،

(١) بشأن المعاهدة التجارية بين اليمن والاتحاد السوفييتي وأثرها في العلاقات الإيطالية – اليمنية، راجع كاروتشي، ص ٢٢٧. وفيما يتعلق بالوجود السوفييتي في البحر الأحمر يجب الإشارة إلى الرد المثير للانتباه بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٣١م للوزير غراندي إلى وزير المستعمرات حيث أعرب عن قلقه من العواقب المحتملة للاقتراح الذي قدمه السوفييت =

مساعداً في دعم تغلغلهم في بلده.

وفي ٢٦ يونيو ١٩٣١م قام وزير المستعمرات دي بونو من جهته بإرسال مذكرة لوزارة الخارجية يعرب من خلالها عن تحفظاته حول مدى ملاءمة التوقيع الفوري على المعاهدتين على الرغم من أنه أبدى وجهة نظر إيجابية بشأنهما.

وأوضح دي بونو: "ومن الثابت أيضاً أن مسألة جازان لم تحدد بعد. وعندما تم اعتبار ابن سعود ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها، ربما يكون لديه سبب ليعتقد – والإمام يحيى ليخشى – أننا فهمنا بأن جازان جزءٌ من الملحقات. وعلى الرغم من التعبير العام وغير المحدد فإنه لا يُستثنى أن تقوم أيضاً جهة أخرى ذات مصلحة بتقديم هذا التفسير: الحكومة البريطانية"[(١)].

= لتأسيس قاعدة تجارية في مصوع. وقال غراندي: "مع قيام السوفييت بإقامة قاعدة تجارية في مصوع للبحر الأحمر والجزيرة العربية يمكننا الاستمرار في لعب "البيدق الأحمر" المضاد للبريطانيين الذي – إن تم بقدر معيّن – سيكون في صالحنا لأسباب معروفة تتعلق بتوازن قوات النفوذ في البحر الأحمر وإبعاد احتمالات إبرام اتفاقيات مباشرة بين بريطانيا العظمى واليمن. إضافة إلى ذلك فبنقل محور الأنشطة السوفييتية من اليمن إلى مصوّع فإننا من جهة نساهم بشكل ما في إرخاء الروابط بين العملاء السوفييت واليمن، ومن جهة أخرى فإننا نضع أنفسنا في موضع يُمكّننا من مراقبة النشاط التجاري – السياسي السوفييتي سواء في اليمن أم في بقية دول البحر الأحمر". (DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٠، رقم ٣٥٠).

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢، وزارة المستعمرات، ب.ع ٤٥٠٨٤، روما ٢٦ يونيو١٩٣١م، من دل بونو إلى وزارة الخارجية. راجع أيضاً ب.ع ٤٥٤٤٤، روما ١٠ يوليو١٩٣١م، من دل بونو إلى الوزارة. وبخصوص هذه المسائل نفسها ألحَّ أستوتو حاكم أريتريا بلهجة حادة عندما عرض عليه وزير المستعمرات مسودات المعاهدتين اللتين كان ينوي إبرامهما مع ابن سعود.

لكن وزارة الخارجية عدت قلق وزير المستعمرات مبالَغاً فيه، حيث إن الصيغة المستخدمة للاعتراف بابن سعود لم يكن في الإمكان إطلاقاً تفسيرها على أنها قبول بالوضع القائم بشأن ضم جازان من قبل ابن سعود[١].

ووضع غواريليا في حسبانه أنه مع قدوم الصيف ستتوقف جميع الأنشطة السياسية في جدة، وبناءً على ذلك فإن التوقيع على المعاهدتين سيتم إرجاؤه بلا امتراء أشهر عدة (والسماح أيضاً للقنصل سولاتسو بالعودة إلى وطنه للتمتع بإجازته التي تشوَّق إليها)[٢]، فنصح غواريليا زملاءه في وزارة المستعمرات باستغلال هذا التأجيل لإعادة فحص القضية برمتها[٣].

لكن هذا الجو الهادئ الذي – حسب أمنيات غواريليا كان يجب

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢، ب.ع ١٨٠/٢٢٤٤٥٧، روما ١٠ يوليو ١٩٣١م من غراندي إلى دل بونو.

(٢) كتب سولاتسو إلى غواريليا في ٢٤ يونيو يقول: "لو تطلبت عملية فحص النص النهائي ومراجعته وإرساله مدة من الزمن أطول من تلك المدة الملائمة لي للتمتع بإجازتي وعودتي إلى مقر عملي، فإن وجودي في جدة سيكون بالنسبة للجميع مجرد ضياع للوقت، خاصة بالنسبة لي حيث سأبقى هنا في جدة دون أن أنجز شيئاً في موسم غاية في الصعوبة ومعدوم النشاط. ومن المتوقع أن تبلغ مدة إجازتي شهرين حيث إنني أرجأت إجازة ١٩٣٠م لهذا العام؛ إضافة إلى الوقت المتطلب للرحلة: أي (٨٠) يوماً من الغياب عن مقر إقامتي" (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢، جدة ٢٤ يونيو ١٩٣١م، من سولاتسو إلى غواريليا). وفي ١٤ يوليو ١٩٣١م سمح غواريليا لسولاتسو بالسفر، حيث تمكّن من السفر على سفينة البريد في ١٧ يوليو (ASMAE، برقية ٢٢/٦٤٢٨، روما ١٤ يوليو ١٩٣١م، من غواريليا إلى سولاتسو).

(٣) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢، ب.ع ٢١١/٢٢٣٣٨٩، روما ١٧ يوليو ١٩٣١م، من غواريليا إلى وزارة المستعمرات.

استغلاله أيضاً لتقوية العلاقات مع اليمن – لم يُقدّر له للأسف الدوام طويلاً. وبالفعل ومع بداية شهر سبتمبر اشتكى السعوديون من اجتياز القوات اليمنية للحدود، وبدأ التوتر في الزيادة. وبينما كان الإنجليز يدعون بقوة إلى الاعتدال[1]، قرر الإيطاليون – خشية إدخال عناصر نقاش جديدة إلى هذا الموقف المضطرب من شأنها تقوية الأعراض المتزامنة لعزلة الإمام يحيى وحصاره وزيادة سخطه – وقف الحوار مع السعوديين، ومن ثم تأجيل التوقيع على المعاهدتين. وبالفعل قام وزير الخارجية غراندي بإرسال رسالة عاجلة بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٣١م إلى سولاتسو الذي عاد في تلك الأثناء إلى جدة، يمنحه فيها جميع الصلاحيات للتوقيع على المعاهدتين[2]، ولكنه في الوقت نفسه يطلب منه إبلاغ السلطات المحلية عزم الحكومة

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٥، مذكرة شفهية رقم ٣٤٤، روما ٦ سبتمبر ١٩٣١م، من الوزارة الملكية البريطانية في روما إلى وزارة الشؤون الخارجية. في هذه المذكرة تقوم السفارة البريطانية بناءً على مباحثات روما الإيطالية – الإنجليزية لعام ١٩٢٧م بدعوة الحكومة الإيطالية للتدخل لدى الإمام، بنصحه بتوخي الحذر والاعتدال، حيث إن الحكومة الإنجليزية قامت من جهتها بالضغط على السعوديين لعمل كل ما بوسعهم "لتفادي خطر اندلاع المعاداة".

(٢) ألحّ سولاتسو كثيراً في الحصول على جميع الصلاحيات فوراً بصرف النظر عن تاريخ إبرام الاتفاقيتين، وكتب فعلاً في رسالة شخصية رداً على صديقه غوارنيسكيلّي الذي كان قد أخبره بصورة سرية بالموافقة التي تمت: "إن حصولي على تلك الصلاحيات من شأنه تقوية وضعي وتسهيله تجاه هذه الحكومة. سوف أنتظر حتى شهر مارس، ولو لم يتم التوقيع على الاتفاقيتين خلال هذه المدة، سأطلب نقلي إلى مقر آخر أو ...". (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢، جدة ٢٤ أكتوبر ١٩٣١م، من سولاتسو إلى غوارنيسكيلي).

الإيطالية على تأجيل التوقيع على المعاهدتين انتظاراً "للتوطيد المأمول للعلاقات السلمية بين مملكة الحجاز ونجد واليمن". وبعد أن أوضح الوزير أن الحكومة الإيطالية باعترافها بابن سعود لا تنوي "الاعتراف بشكل مباشر أو غير مباشر بتطلعاته نحو جازان، ولا بالوضع القائم الذي خلقه في ذلك الإقليم". وأعرب الوزير غراندي عن رغبته في الإبقاء تجاه الأزمة العربية القائمة على موقف حيادي وعدم التدخل في المسائل الإقليمية التي تفرق بين ابن سعود والإمام يحيى. وأضاف غراندي بأن التوقيع على المعاهدتين "بينما تكون مملكة الحجاز ونجد في حرب" يمكن أن تسبب "وضعاً جديداً"، يمكن تفسيره بأنه تأكيد على التضامن نحو أحد طرفي الصراع[1]. إنها إذن أسبابُ ملاءَمةٍ أو تَنَاسُبٍ تلك التي أدت إلى تأجيل التوقيع على المعاهدتين بين إيطاليا والحجاز لزمن أفضل.

وبناءً على هذه التعليمات من قبل الوزير غراندي تقابل القنصل سولاتسو في ٣١ أكتوبر ١٩٣١م مع وكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة ليبلغه رسمياً بنية الحكومة الإيطالية تأجيل الخطوات النهائية المتعلقة بشأن الاعتراف بابن سعود وتوقيع المعاهدتين. لكن بشأن المسببات الرسمية فقد استعاض القنصل سولاتسو عن التعبير: "بينما تكون مملكة الحجاز ونجد في حرب" الذي ذكره غراندي، بعبارة: "بينما يوجد تهديد بالحرب بين مملكة الحجاز ونجد واليمن"، والتي وجدها أكثر ملاءمة للأحداث الدائرة[2].

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١١، رقم ٥٥.

(٢) وقائع في الحقيقة مشوَّشة متعلقة بأحداث الأزمة بين الحجاز واليمن ابتداءً من نهاية أغسطس، أُعِدَّت بناءً على أنباء جمعها أحد مُخبري القنصلية الإيطالية وكانت جزءًا من تقرير لسولاتسو بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٣١م (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٧، =

وأبدى فؤاد حمزة فوراً تفهمه للأسباب الحساسة التي تسببت في الموقف الجديد الذي اتخذته الحكومة الإيطالية، وبعد أن أشاد بالصداقة العريقة التي تطلعت إليها دائماً العلاقات بين إيطاليا والحجاز - نجد أنه عبّر عن الرغبة الفعلية في السلام من قبل بلده الذي يجنح لخلق "جو من الطمأنينة الدولية". وبالإشارة إلى العلاقات مع اليمن أشار فؤاد حمزة إلى أنه بمجرد مرور المرحلة الحرجة، فإنه يلوح جو المفاوضات. واختتم الوكيل قائلاً: "لا نتوقع وصول أخبار سارة".

وكرر الأفكار نفسها كل من الأمير فيصل عندما زاره سولاتسو في جدة يوم ١٤ نوفمبر، وفؤاد حمزة نفسه في لقاء جديد باليوم التالي مع قنصلنا[1]. وأرسل هذا الأخير تقريراً إلى وزارة الخارجية يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٣١م مُفسِّراً جوانب القضية ومؤكداً مرة أخرى المقابلة المتفهمة من قبل السعوديين نحو الاقتراح الإيطالي بتأجيل توقيع المعاهدتين بعد انتهاء حالة التوتر مع اليمن. فذكر سولاتسو في تقريره: "ماذا يخفي عنا المستقبل؟ ليس من السهل كشف الحقيقة. تنقصنا مصادر مباشرة وأكيدة للمعلومات، إن أمور جازان ملفوفة هنا داخل قماش لا يمكن اختراقه. الشخص الذي أرسلته إلى هناك منذ أكثر من شهر لا تصلني منه أية أنباء، ربما أصيب بضرر"[2].

= رسالة ٧٦٠/أ‌إ، جدة ١٤ ديسمبر ١٩٣١م من سولاتسو إلى وزارة الخارجية). راجع أيضاً كوستينر، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٧، رسالة ٦٩١/ أ١٨، جدة ١٩ نوفمبر ١٩٣١م، من سولاتسو إلى الوزارة.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٧، رسالة ٧٠٥/ أ١٨، جدة ٢٧ نوفمبر ١٩٣١م، =

٣ – أصدر وزير الخارجية السعودي في ١٤ ديسمبر ١٩٣١م بياناً رسمياً يعلن فيه النهاية الإيجابية والسلمية للأزمة مع اليمن بناءً على تخلي ابن سعود لصالح الإمام عن بعض أراضٍ داخل اليمن قام باحتلالها في أوائل سبتمبر. وكتب القنصل سولاتسو معلقاً على البيان: "بصرف النظر عن التخلي عن جزء من المنطقة لليمن، فإن ما له أهمية عظيمة في تاريخ شبه الجزيرة هذه، ولصالح مستقبل العلاقات بين القوتين العربيتين ذات النفوذ، أن هذه تعد أول مرة تتفق فيها الدولتان بوضوح بشأن الحدود. ويعني هذا الاحتكاك الأول اتفاق العاهلين على تقسيم المنطقة والاعتراف بالوضع القائم لكل منهما داخل الإقليم نفسه"[1]. وبالفعل فإنه في اليوم نفسه الذي كتب فيه سولاتسو هذا التقرير، ١٥ ديسمبر ١٩٣١م، كان يوقع الوزيران المفوضان من قبل ابن سعود والإمام يحيى قرب أبي عريش على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين ملك الحجاز ونجد وملحقاتها وبين اليمن. ومن بين ما نصت عليه الاتفاقية أنها فرضت على الدولتين "المثابرة في رعاية علاقة حسن الجوار، وتعضيد صلات المودة وعدم إضرار أحدهما بالآخر"[2].

= من سولاتسو إلى الوزارة.

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٩، رسالة ٧٦١/ أإ، جدة ١٥ ديسمبر ١٩٣١م، من سولاتسو إلى الوزارة.

(٢) النص الكامل للمعاهدة منشور بمجلة "الشرق الحديث"، مارس ١٩٣٢م، ص ١٣٠ – ١٣١. راجع أيضاً كوستينر، المرجع السابق، ص ١٥٧.

وبعد أن صفا الجو الآن على الأقل بين اليمن ومملكة الحجاز ونجد لم تعد هناك – في رأي سولاتسو[1] – أسباب لمزيد من تأجيل الاعتراف الإيطالي بابن سعود والتوقيع على المعاهدتين، ومن ثم ربط العلاقات مع السعوديين بإطار سياسي أكثر اتساعاً، وهم المقدّر لهم بأن يصبحوا العامل الأكثر حيوية في المنطقة. وتم التحدث عن الوضع الناجم عن التوصل إلى علاقة صداقة بين اليمن ومملكة الحجاز ونجد خلال الاجتماع بين الوزارات الذي عُقد في روما يوم ٢ يناير ١٩٣٢م، وخُصص لدراسة السياسة الإيطالية في الجزيرة العربية، وشارك فيه كل من غراندي، دل بونو، أستوتو، إضافة إلى مسؤولين بوزارتي الخارجية والمستعمرات. وتناول غواريليا هذه القضية مذكّراً بأن الاتفاق على الحدود بين الدولتين العربيتين ومعاهدة الصداقة بينهما من شأنها فتح آفاق جديدة أيضاً أمام المبادرة الإيطالية بالمنطقة، كذلك – وفي المقام الأول – خلق الإطار الصحيح للتوقيع على المعاهدتين بين إيطاليا ومملكة الحجاز ونجد الذي تم إرجاؤه أكثر من مرة، والاعتراف الرسمي من جانب إيطاليا بابن سعود ومملكته[2].
وهكذا فإنه في ٤ يناير ١٩٣٢م، بينما أذن غراندي لسولاتسو بالشروع في التوقيع على المعاهدتين[3]، أرسل غواريليا مذكرة إلى وزارة المستعمرات يطلب فيها إصدار تعليمات ملائمة "لعملائنا في اليمن" كي يقدموا في طليعة

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٩، ب.ع ٧٩٢، جدة ٢٤ ديسمبر ١٩٣١م، من سولاتسو إلى الوزارة.

(٢) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١١، رقم ١٧٧.

(٣) ASMAE، برقية ٤/١ر، روما ٤ يناير ١٩٣٢م، من غراندي إلى الوزارة.

طيبة قرار إيطاليا بالاعتراف بابن سعود والتوقيع على الاتفاقيات التجارية. وبشكل خاص، من وجهة نظر غواريليا، فعلى العملاء الإيطاليين في اليمن أن يبرزوا كيف أن الاتفاقيات مع الحجاز لا تتعارض أبداً مع علاقات الصداقة التي تربط منذ زمن إيطاليا باليمن[1].

بعد أيام قليلة قام أستوتو حاكم أريتريا - الذي كان يرأس شبكة العملاء الإيطاليين الصغيرة في اليمن التي كانت تدور حول المكاتب الصحية[2] - بإرسال تقرير طويل إلى الوزيرين دي بونو وغراندي، محاولاً بكل قوة التقليل من التقييم المتفائل للقنصل الإيطالي في جدة بشأن التطلعات المبشرة بالنجاح المرتبطة بالدور الإيطالي في المنطقة على أثر التوقيع على المعاهدات مع المملكة العربية السعودية. ولكنه اقترح مرة أخرى السياسة المتجمدة قليلة الشأن نفسها التي كان يعشقها المسؤولون المرتاعون بوزارة المستعمرات، والمتمحورة حول العلاقات الغريبة - وإن كانت وطيدة - مع اليمن، والتي لم تأتِ بمخاطر ولا بنتائج.

من هذا المنطلق، ومن وجهة نظر أستوتو، فإن سياسة "الصداقة دون حدود" مع ابن سعود غير ممكنة مطلقاً، لدرجة أنه يصفها بـ"حُلم"، وتفضيل تأثير إيطاليٍّ فعليٍّ على المملكة العربية السعودية من شأنه تحقيق

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٧، ب.ع ٢٠٠٢٤٥، روما ٤ يناير ١٩٣٢م، من غواريليا إلى وزارة المستعمرات. وقامت وزارة المستعمرات فوراً بإصدار التعليمات المطلوبة، وأطلعت غواريليا عليها في ١٢ يناير (ASMAE، المرجع السابق، وزارة المستعمرات، برقية ٤٠١٨١، روما ١٢ يناير ١٩٣٢م، من دي بونو إلى وزارة الخارجية).

(٢) كوارتارارو، المرجع السابق، ص ٨١٤.

نتيجة واحدة، ألا وهي زيادة ريبة الإمام يحيى وتوجُّسه وخطر تعقيد العلاقات الإيطالية اليمنية الصعبة بالفعل.

في رأي حاكم أريتريا، إذن لم يكن هناك مجال، ولا فائدة، ولا أسباب جادة لتعديل السياسة الإيطالية في الجزيرة العربية، والتي - في رأيه - يجب أن تستمر في الارتباط فقط بما يأتي: "الحفاظ على علاقة الصداقة وتعضيدها مع اليمن والنفوذ داخل هذا الشعب، مع دعم شبكة مصالحنا وتبادلاتنا التجارية باتجاه صداقة سطحية عامة مع كل الدول العربية". واختتم أستوتو بلهجة تتسم بالجدال العنيف تجاه انفتاح القنصل الإيطالي في جدة، ذلك الانفتاح الذي وجد بعض الآذان المصغية له في قصر كيجي (وزارة الخارجية)، زاعماً بأن الجانب الإيطالي عليه "تحاشي المغالاة والحماس المفاجئ الآن مع هذا البلد العربي، وغداً مع ذلك؛ مثل هذه التصرفات قد تعطي الانطباع بتغيّرات في الاتجاهات لا تنطبق مع مقامنا وهيبتنا"[(١)].

لكن بصرف النظر عن تحفظات حاكم أريتريا وأحكامه المكررة والعنيفة، فإن الاتجاه الذي تقرر مؤقتاً في الاجتماع الوزاري يوم ٢ يناير - أيضاً على أساس تقييمات القنصل سولاتسو المدعمة خلال الاجتماع نفسه من جانب غواريليا - لم يكن في الوسع تعديله، ومن ثم لم يكن من المناسب فرض مزيد من التأخير على توقيع معاهدتي الصداقة والتجارة مع ابن سعود، وما يرتبط بذلك من توطيد للعلاقات الدبلوماسية الاعتيادية.

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٩، حكومة أريتريا، رسالة ١٥٩/٥٨٤، أسمرة ٢ فبراير ١٩٣٢م، من أستوتو إلى وزارة الخارجية.

وأخيراً، وفي ١٠ فبراير ١٩٣٢م بالقصر الملكي بجدة تم التوقيع على اتفاقيتيّ الصداقة والتجارة عقب الاعتراف الرسمي الإيطالي بابن سعود ملكاً للحجاز ونجد وملحقاتها. قام بتوقيع الاتفاقيتين كل من القنصل الإيطالي سولاتسو والأمير فيصل وزير الخارجية. وقد حضر مراسم الاحتفال الرسمي كل من وكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة برفقة بعض المسؤولين، والقائد والضابط الأول للسفينة الملكية أتسيو التي وصلت خصيصاً ميناء جدة في اليوم السابق لإعطاء مزيد من الهيبة والشرف الذي يليق بهذه المناسبة التي شرّفت كل الجهد والعمل المكثف وثبات القنصل الإيطالي الذي دعم منذ البداية فكرة إقامة سياسة تتسم بعلاقات أكثر قوة وكثافة مع السعوديين.

وكتب سولاتسو في ١٧ فبراير ١٩٣٢م يقول: "تدخل إيطاليا بأعلام مرفرفة للمشاركة بحيوية أكثر في حياة هذا البلد، وتمثل بالنسبة للإنجليز مجهولاً آخر خطيراً ضد هيمنتهم العربية. إن البلد يعد أرضاً خصبة لتلقي البذور الجيدة؛ إنه يتطلع بحرارة إلى تحسين منشآته الثقافية والاقتصادية. إن الخط المستقيم والسياسة المخلصة التي اتبعتها إيطاليا تجاه هذا البلد، والتي لا تنفصل عن الروح الشفافة لتفهم تاريخ ونفسية هذه الشعوب سيمكّن – مع الزمن ومع المثابرة – إعطاء تلك الثمرات التي يحاول غيرنا الذين أتوا إلى هنا قبلنا، ولديهم ما يفوقنا من المعدات، ولكن تقودهم فقط عواطف الأنانية وخطط الهيمنة والسيطرة، يحاولون بصعوبة جَني تلك الثمار ولكن غالباً ما تسقط من أيديهم"[(١)].

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٧، رسالة ١٣٢ / أ١٨، جدة ١٧ فبراير ١٩٣٢م، =

ولتوطيد علاقات الصداقة بين إيطاليا والدولة السعودية التي بدأت بتوقيع معاهدتي جدة طلبت الحكومة السعودية – وقُبل طلبها – أن يتم تبادل المصادقة في روما، حيث كان ينوي الأمير فيصل الحضور في إطار رحلته الوشيكة إلى أوروبا والمبرمجة خلال فصل الربيع.

وهكذا استقل الأمير فيصل السفينة كريسبي التي كانت قادمة من مصوّع وتوقفت في جدة خصيصاً لاستضافته بصحبة القنصل سولاتسو، حيث وصلا إلى نابولي في ١٨ أبريل، ليتجها إلى روما بعد ظهر اليوم التالي. وكان من بين حاشية الأمير فيصل مساعده ووكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة ومسؤول آخر. وفي ٢٠ أبريل تقابل الأمير السعودي مع الملك ثم مع موسوليني، وبعد ذلك قام بزيارة روما حيث قوبل بحرارة واستلطاف ودي، وفي ٢٢ أبريل قام وكيل وزارة الخارجية فاني والأمير فيصل في قصر كيجي بتبادل المصادقة على معاهدة الصداقة وعلى معاهدة التجارة.

وبقي الأمير فيصل يومين آخرين في روما تمكن خلالهما من القيام بزيارة خاطفة لمصانع الحديد والصلب في تيرني وحضور بعض التدريبات العسكرية. وغادر الأمير مساء يوم ٢٤ متجهاً إلى تورينو، فوصلها في اليوم التالي، حيث قضى يوماً مزدحماً بالأعمال منها زيارة المصانع الكبيرة خاصة "فيات"، حيث قام بشراء بعض السيارات وحصل على سلسلة من تقديرات لأسعار طلبيات عربات عسكرية وأسلحة. ثم ذهب إلى ميلانو حيث قضى يومين، غادر بعدهما الأمير السعودي متجهاً إلى سويسرا مساء

= من سولاتسو إلى الوزارة.

٢٨ أبريل، ومنها إلى فرنسا ثم إنجلترا وبقية الدول التي شملها برنامج زيارته الرسمية الرامية إلى تعزيز صورة بلده، وتوطيد علاقات مع الأوساط السياسية والمالية الأوروبية. حينئذ وفي ٣٠ أبريل بينما كان الملك ابن سعود عائداً من مكة، وصل إلى جدة، حيث التقى في اليوم التالي ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين لدى حكومته، وحرص الملك بوجه خاص على التعبير لنائب القنصل الإيطالي موسى بشير كامل تقديره للحفاوة الحارة التي قامت بها إيطاليا نحو نجله فيصل، مؤكداً كذلك على علاقات الصداقة بين الدولتين والتي توطدت مع التوقيع على المعاهدتين. وأضاف الملك: "أود الحفاظ على علاقات الصداقة مع إيطاليا بأي ثمن، لأن تلك الصداقة ثمينة جداً بفضل الوضع المرموق الذي تمكنت إيطاليا من تحقيقه على مستوى العالم عبر الأعمال القيّمة التي يقوم بها مندوبوها من أجل السلام والإنسانية"[١].

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٧، رسالة ٣٠٤/ أإ، جدة ١ مايو ١٩٣٢م، من موسى بشير إلى الوزارة.

الباب الثاني

الصداقة الإيطالية السعودية تحت الاختبار

١ - في ٢٠ مايو ١٩٣٢م[1] قدم ابن رفادة من قاعدة في سيناء بالأراضي المصرية على رأس مجموعة من المتمردين، وبعد توقفه في شمالي العقبة اخترق الأراضي السعودية في محاولة يائسة وفاشلة لإشعال ثورة عامة ضد ابن سعود والتسبب في إسقاطه. وجاء تصرف ابن رفادة بالطبع بناءً على "التساهل المُتعاطف" للإنجليز حسبما ذكره الممثل الإيطالي في القاهرة كانتالوبو (بصرف النظر عن التكذيبات الرسمية وتلك التدابير التي جاءت متأخرة كقفل حدود سيناء المصرية والأردن)، مما تسبب في تحريك العالم المتعدد الألوان لأعداء ابن سعود بحثاً عن المساعدات لتقديمها للمتمردين، وأغلبهم من المحرضين والمضطرين للعيش خارج البلاد والمرتبطين بالهاشميين.

كان يوجد في أرتيريا للأسف مَن لم يتّسم بالحيطة نفسها وهو روبرتو كانتالوبو، والتقى الدباغ وافتتن - بكل سذاجة - بأحاديثه الغريبة والمبهمة ذات الطابع التنبئي التي كانت تبشّر بانقلابات هائلة ووشيكة الوقوع في الصحراء، والمقدر لها أن تغير المعالم الجغرافية السياسية لشبه الجزيرة العربية كلها. من أجل هذا كتب وزير الخارجية غراندي مرة أخرى في مذكرة بتاريخ ٧ يوليو ١٩٣٢م إلى حاكم أرتيريا أستوتو يوصيه فيها

(١) جوزيف كوستينر، صُنع العربية السعودية ١٩١٦-١٩٣٦م، نيويورك - أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٣م، ص ١٥٨.

- بخصوص الوضع في الحجاز - الحفاظ على "سلوك حَذِر". أما بالنسبة لافتراض إمكانية إعادة العاهل الهاشمي إلى الحجاز وهو الافتراض الذي نشره الدباغ في تلك اللقاءات غير الملائمة مع أستوتو، فقد أكد غراندي على تحفظاته ودهشته المعلَّلة سياسياً. وبالفعل يقول الوزير: "إن عودة أحد أفراد العائلة الهاشمية سيؤدي بشكل لا مفر منه إلى تقوية التأثير البريطاني في معظم شبه الجزيرة العربية من البحر المتوسط حتى البحر الأحمر والخليج العربي - حول العروش الهاشمية في بغداد وعمّان وربما في مكة ودمشق - وإلى تفضيل نشأة جبهة من الدول العربية، وهو ما تميل السياسة البريطانية إلى تكوينه، ولكن لا يمكننا تفضيله لأسباب واضحة"(١). وفي ٨ يوليو قام غواريليا من جهته بإبلاغ موسى نائب القنصل الإيطالي في جدة تعليمات ملائمة ترمي إلى تكذيب تلك الإشاعات المنتشرة في القاهرة وغيرها من البلاد العربية حول المساعدات التي يزعم المتمردون الحجازيون ضمان الحصول عليها من أرتيريا، حيث توقف بها حسين الدباغ في شهر مايو، على الرغم من أنه اقتصر على شراء "بعض البضائع الحربية". إضافة إلى ذلك أكد غواريليا بأنه "لم يتم السماح له بالقيام بأية أنشطة سياسية، ولم يتم منحه أية ضمانات أو تفويضات من قبل السلطات الإيطالية التي تنوي بإخلاص احترام الالتزامات المتفق عليها في معاهدة الصداقة المبرمة مع ابن سعود"(٢).

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، ب.ع ٢٢٠٨٠٢، روما ٧ يوليو ١٩٣٢م، من غراندي إلى أستوتو.

(٢) ASMAE، برقية ٢٢/٧٢٩، روما في ٨ يوليو ١٩٣٢م، من غواريليا إلى موسى.

وفي ٢٢ يوليو تمكّن أخيراً موسى نائب القنصل من مقابلة أحد المسؤولين بوزارة الخارجية السعودية ليكذّب بصورة قطعية الإشاعات المتعلقة باحتمال مساعدات تم تجميعها في أرتيريا من قبل المتمردين الحجازيين لدعم ابن رفادة. وأكد المسؤول السعودي من جهته على أواصر الصداقة نحو إيطاليا، وأخبر موسى بأنه – بناءً على المعلومات التي تلقتها حكومته – قام تاجر مشهور في أسمرة ببيع ثلاثة قوارب كبيرة لحسين الدباغ، ووفر له أيضاً الأسلحة والذخيرة المتجهة لابن رفادة. كذلك علمت الحكومة السعودية أنه يوجد في مصوّع أربعة حجازيين من مساندي المتمردين"[(١)].

وقَدِم حينئذ الدباغ الشهير من عدن في طريقه إلى أرتيريا، حيث التقى القنصل الإيطالي جينو باسكوالوتشي في عدن، وأخبره مقدماً بالتمرد الوشيك للانقلاب المضاد للسعوديين في عسير أيضاً. وفي ٢٥ يوليو تمكن من جعل أستوتو يَهمُّ باستقباله، ولم تكفه نصائح قصر كيجي بالرزانة والاحتراس. كان أستوتو قد أبرق إلى روما قائلاً: "الدباغ طلب مقابلتي مؤكداً عزمه على السفر إلى جازان في أقرب وقت، ونظراً للوضع الذي لا أتردد عن وصفه بالمهم، لا أرى من المناسب رفض استقباله، خاصة لكوني حاكماً لأرتيريا اتّبعتُ دائماً أسلوب استقبال كل الشخصيات العابرة، حيث جعلت ذلك أفضل وسيلة لمعرفة ما يجري من أحداث"[(٢)].

---

(١) ASMAE، برقية ٢٩/٢٥١٧، جدة ٢٢ يوليو ١٩٣٢م، من موسى إلى وزارة الخارجية.

(٢) ASMAE، برقية ٤٣٣٩/٢٥٤١، أسمرة ٢٥ يوليو ١٩٣٢م من أستوتو إلى وزارة الخارجية.

واستقبل أستوتو الدباغ الذي قام مرة أخرى بسحره من خلال إفشاءاته الحمقاء بشأن التغيرات الهائلة والوشيكة الوقوع في جازان أيضاً، معطياً إياه انطباعاً بأن لديه القدرة على وضع أرتيريا - وحاكمها طبعاً - في الخط الأول عند تحديد الأوضاع الخيالية الجديدة لشبه الجزيرة العربية حسبما تصورها المدعو "حزب التحرير". وهكذا فشلت محاولة ابن رفادة، وأسرع الإنجليز أنفسهم - وإن لم يعيقوه بشكل غير مباشر في الواقع - فوراً بالابتعاد عنه وعن مسانديه أيضاً، وفي مقدمتهم الدباغ نفسه الذي أصبح فجأة في نهاية يوليو شخصية غير مرغوب فيها لدى عدن على الرغم من أنه تمتع فيها حتى ذلك الوقت بحرية حركة شاسعة[1].

ولم يبال أستوتو بدعوات الالتزام بالحيطة التي كانت تصله من زملائه الدبلوماسيين الإيطاليين في القاهرة وعدن الذين كانت لديهم بالتأكيد معلومات أكثر منه عن الحجم الحقيقي لحركة التمرد الذي كان متواضعاً تماماً. وتمادى الحاكم أستوتو بجرأة، مُقحماً نفسه أكثر وأكثر في شبكة كثيفة من اللقاءات والحوارات مع شخصيات غريبة ومخبرين لا ثقة فيهم يخدمون أكثر من سيد في آن واحد. وهكذا فقد كان واثقاً للغاية من التغييرات الجديدة التي كادت تحدث في شبه الجزيرة العربية، وكان يطمح للقيام بدور أكثر تأثيراً، ولم يعبأ بالأوضاع المضطربة التي يمكن أن يجُر إليها بلده،

---

(١) أخبرت السلطات البريطانية القنصل الإيطالي باسكوالوتشي في ٢٥ يوليو ١٩٣٢م أنه قد تم حظر عودة الدبّاغ إلى عدن، وطلبت منه إبلاغ أستوتو بذلك فوراً (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، ب.ع ٨٨/٧٥٦، عدن ٣٠ يوليو ١٩٣٢م، من باسكوالوتشي إلى وزارة الخارجية).

وطلب مراراً من وزير الخارجية أن يعدّل تعليمات ٧ يوليو التقييدية "المبنية على حيادية صارمة ومتشددة"، والتي أعقبتها تعليمات أكثر دقة بشأن ضرورة تكثيف اليقظة والرقابة كي لا تصبح أرتيريا قاعدة ذات صلة بالمتمردين[١].

وأرسل أستوتو بالفعل تقريراً مسهباً لوزارة الخارجية في ٢٧ يوليو ١٩٣٢م مستعرضاً تحليل الوضع. وكان تحليله مبنياً في أغلبه على الدعايات إن لم يكن على الأنباء المزيفة التي زوده بها الدباغ، وأعرب أستوتو عن عدم وجود سبب له أساس لرفض طلبات المساعدة القادمة من قِبل المتمردين في صراعهم ضد ابن سعود. يقول: "علينا أن نكون مستعدين دائماً لتكذيب أولئك الذين يتهموننا بمساعدة المتمردين، ومن أجل هذا الهدف تحدثتُ عن مساندة متواضعة، اقتصرَت على بضع مئات من الأسلحة وكمية قليلة من الذخيرة". وألحّ الحاكم كثيراً على ملاءمة تقديم "المساعدة المطلوبة" من المتمردين، خاصة إذا تطلعنا نحو المستقبل: مثل هذا العمل "وإنْ سبَّب لنا بعض المشكلات" سيجذب نحو إيطاليا انتباه أوساط بعيدة يتم فيما بعد ممارسة تأثير ورقابة عليها[٢].

في المدة نفسها كانت تحدث في روما تغييرات مهمة بقيادة وزارة الخارجية، "بعودة" موسوليني، ووصول وكيل الوزارة فولفيو سوفيتش.

---

(١) ASMAE، برقية ٧٨٠ر، روما ٣١ يوليو ١٩٣٢م، من موسوليني إلى أستوتو.

(٢) ASMAE، A.P. ١٩٣١ – ١٩٤٥م، الجزيرة العربية، ظرف ٦، رسالة ١٧٩٣/٤٤٩٩، أسمرة ٢٧ يوليو ١٩٣٢م، من أستوتو إلى وزارة الخارجية. راجع أيضاً الرسالة ٤٦٤٨/ ١٨٤٥، أسمرة ٣ أغسطس ١٩٣٢م، من أستوتو إلى وزارة الخارجية.

ولحسن الحظ لم تحدث – حينئذ على الأقل – تعديلات في "السياسة العربية" للوزارة التي تم تسيير عملها مباشرة على يد رئيس المكتب الرابع للإدارة العامة للشؤون السياسية والتجارية بشرق أوروبا وإفريقيا جوفاني بتيستا غوارنسكيلّي، وقام هذا الأخير بإعداد مذكرة مهمة – تحمِل توقيع وكيل الوزارة سوفيتش – رداً على وزير المستعمرات الذي – نظراً لتأثره بتقارير أستوتو – كان مسانداً لطلباته الغريبة بشأن المتمردين(١).

وبعد أن أوضَح غوارنسكيلّي بأن الإنجليز – بخصوص قضية تمرُّد ابن رفادة – قد تحوّلوا على الأقل من دور المؤازرة (غير المباشرة والسرية) إلى المعاداة العلنية، بيَّن أنه على الرغم من اتسام مواقف حكومتي لندن وعمّان ببعض ترسبات الغموض، فقد أصبحت واضحة أخيراً من خلال عرقلة المتمردين. وأشار غوارنسكيلّي بشأن التصرف الإيطالي: "مع الفشل شبه المؤكّد لهذا التمرّد، فإنني لا أرى ما نجنيه لقاء مساعداتنا وإن كانت سرّية للمتمردين لنحصل على مجرد عرفان بالجميل من جانب المدعو "حزب التحرير"، وما يتسبب على إثر هذه المساعدات من احتجاجات من قبل حكومة الحجاز نظراً لما أخذناه على أنفسنا من التزامات مؤخراً، خاصة وأن حكومة الحجاز أثبتت علمها بالتفصيل(٢)

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، وزارة المستعمرات، رسالة ٤٦٨٧٦، روما ٢٩ يوليو ١٩٣٢م، من ليسونا إلى وزارة الخارجية.

(٢) مرة أخرى، وفي أوائل شهر أغسطس، كان على موسى مواجهة احتجاجات وكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة، مؤكداً على التزام الحكومة الإيطالية بالقيام بكل الوسائل لمنع جميع النشاطات المضادة للسعوديين من قبل المتمردين الحجازيين في أرتيريا (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، رسالة ٤٨٢/أ١، جدة ١٠ أغسطس ١٩٣٢م، من موسى إلى وزارة =

بتحركات المتمردين الحجازيين في أرتيريا، وربما تتسبب أيضاً في احتجاج حكومة لندن التي يمكنها الاستناد إلى روح الاتفاقيات الناشئة عن محادثات روما، ومن ثم فإن التعليمات الصادرة إلى حكومة أرتيريا قد تم تأكيدها"[1].

لكن كل هذا لم ينجح في إيقاف الإحساس البطولي الذي اعترى أستوتو حاكم أرتيريا الذي بدلاً من أن يهدأ بعض الشيء، استمر مرة أخرى في ثقته بالمعلومات الخيالية التي يمده بها الدباغ وغيره من المتمردين التابعين للمدعو حزب الحجاز الذين أصبحوا ضيوفاً ثابتين في أسمرة. وفي ٢٩ أغسطس قام أستوتو بإخبار روما بكل ثقة أن ثورة عظيمة يدعمها الهاشميون ستندلع في جازان في القريب العاجل ضد ابن سعود بمساندة المتمردين الحجازيين[2]. ولم يخشَ أستوتو على الإطلاق من الرسالة العاجلة التي وصلته من وكيل الوزارة سوفيتش الذي يدعوه فيها "باختصار برقياته" والاقتصار على المعلومات الأساسية بعد التأكد من صحتها[3]. واستمر بكل جرأة في غمر الوزارة بتقارير طويلة ومضنية ومفعمة بأنباء

= الخارجية).

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، رسالة ١٠٨٥/٢٢٤٩٤٩، روما ١٣ أغسطس ١٩٣٢م، من سوفيتش إلى وزارة المستعمرات.

(٢) ASMAE، ظرف، رسالة ٥١٧٢/٣٠٠٣، أسمرة ٢٩ أغسطس ١٩٣٢م، من أستوتو إلى وزارة الخارجية. راجع أيضاً ٥١٩٦/٣٠٢١ أسمرة ٣٠ أغسطس ١٩٣٢م، من أستوتو إلى الوزارة والبرقية ٥٢٧٨/٣٠٤٥، أسمرة ٢ سبتمبر ١٩٣٢م، من أستوتو إلى وزارة الخارجية.

(٣) ASMAE، برقية ٦٣/٨٨٩، روما ٢ سبتمبر ١٩٣٢م، من سوفيتش إلى أستوتو.

مدهشة، كان يمده بها باستمرار أولئك المخبرون المشهورون، بعد أن يضيف إليها من عنده تخيلاته السياسية المعقدة التي كانت تصدقها أحياناً وزارة المستعمرات.

وكتب أستوتو في ٩ سبتمبر: "إن المؤامرة الحالية لإسقاط ابن سعود، والتي مُنيت بالفشل مع هزيمة ابن رفادة، لا يمكن على الرغم من ذلك اعتبارها قد أُحبطت. إن ثورة حقيقية في الشمال والجنوب لم تبدأ بعد، لأن المتمردين كانوا واثقين من إمكانية الحصول على مساعدات من إيطاليا بسهولة، والتي – في رأيهم – مهتمة بمضايقة النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل حتى اليوم، وكان هذا بمثابة العائق الأساسي"[١].

وجاء إعلان آخر من أستوتو في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٢م. فبناءً على قرارات قمة سرية لرؤساء الحزب الحجازي (حيث شارك فيه أيضاً الدباغ الذي أخبر أستوتو به فور عودته لأسمرة)، قام الحاكم بإبلاغ وزارة الخارجية أنه في غضون زمن وجيز ستندلع الثورة في جازان والأقاليم الواقعة شمال الحجاز. وقام الدباغ مرة أخرى – مع تجديده لطلبات المساعدة اليائسة – بإضافة: "إن الحزب الحجازي يرى إيطاليا قوة صديقة سيتوجب تفضيلها في التبادلات التجارية والعلاقات السياسية"[٢].

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، رسالة ٥٥١٧/٢١٨٥، أسمرة ٩ سبتمبر ١٩٣٢م، من أستوتو إلى وزارة الخارجية.

(٢) ASMAE، برقية ٥٦٨٨/٣٢٩٠، أسمرة ٢٠ سبتمبر ١٩٣٢م، من أستوتو إلى وزارة الخارجية.

فضلاً عن ذلك فإن أستوتو المرهق العقل بسبب إفشاءات مخبرية من ذوي المصالح الشخصية، كان يعاند مبدياً عدم رغبته بالاعتراف بالعملية التي يتعذر إنكارها والمتمثلة في توطيد مملكة ابن سعود، وكان يتوقع انتهاءها في القريب العاجل دون أن يهتم إطلاقاً بما قد يحدث من آثار غير مرغوب فيها كتوطيد الهيمنة الإنجليزية في المنطقة. وعلى ضوء هذه الملحوظة الأخيرة لأستوتو، قامت بعض الأوساط بوزارة المستعمرات التي كانت تتفق مع أفكار حاكم أرتيريا بتكثيف الضغوط السياسية على وزارة الخارجية كي تحاول مرة أخرى تعديل خطها السياسي السابق والرامي إلى الحيادية الصارمة التي أدركها بحكمة المكتب الرابع لإدارة أوروبا الشرقية بالوزارة بشأن ما سُميت بثورة الحجاز.

لكن المكتب الرابع الذي كان يديره بكفاءة تامة جوفان بتيستا غوارنسكيلّي استمر بصلابة في الحفاظ على وجهة نظره وحتى يواجه بحيوية أكثر ضغوط حاكم أرتيريا ووزارة المستعمرات، قد لفت نظر موسوليني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية إلى هذا الأمر. وفي مذكرة للوزير كان قد كتبها في ٢٣ سبتمبر جينو بوتي الذي كان يحل آنذاك محل رافائيلي غواريليا نظراً لانتقاله إلى مدريد، أراد بوتي – بصفته مديراً للإدارة العامة – شرح آخر وقائع الوضع العربي باختصار، مشيراً إلى آخر برقية وصلت من حاكم أرتيريا، والتي أشرنا إليها منذ قليل، قائلاً: "من خلال نص برقية سعادة الحاكم أستوتو يبدو أنه يريد الحسم بأن القادة المضادين للسعوديين ينتظرون مساعدتنا حتى يتمكنوا من تنفيذ الانقلاب الذي من شأنه – حسبما يؤكدون – إشعال ثورة عامة ضد ابن سعود في

معظم مملكته الحالية. وبصرف النظر عن أن احتمال عودة أحد الهاشميين إلى عرش الحجاز (وهي على ما يبدو نية الحزب الحجازي) سيكون من شأنه تسهيل تكوين ذلك الاتحاد الفيدرالي العربي في الجزيرة العربية (الهاشميون هم ملك العراق وأمير الضفة الغربية للأردن) والتي لأسباب بدهية تتعلق بالسياسة المحلية والعامة تعد ضد مصالحنا، وعلى الرغم من أن القادة الحاليين للمسماة بالحركة الحجازية لا يبدو أنهم على مستوى الموقف الذي تولوه، فالواقع أنه ليس ملائماً في هذه الظروف، وبعد أن اعترفنا مؤخراً بابن سعود، أن يحدث انقلاباً نتيجته غير أكيدة ضد العاهل السعودي، بمساعدتنا للحزب المعادي للسعوديين مقابل وعود مبهمة وافتراضية لصداقة مستقبلية".

وهنا قام بوتي بعد أن استعرض البرقيات العديدة التي أرسلها أستوتو واحدة تلو الأخرى، والتي ذكر فيها بناءً على المعلومات التي حصل عليها من مخبريه غير الموثوق فيهم في بحثهم عن الأسلحة والمساعدات التي كانت تُعلن عن تفجّر انقلابات لم تقع مطلقاً، أكد على أن وزارة الخارجية كانت مُحقة في إصدار تعليمات لحاكم أرتيريا لاتباع أسلوب يتسم بالحيطة والرزانة وعدم اتخاذ أية مبادرات.

وفي هذه المذكرة التي قرأها موسوليني وصادق عليها في ٢٦ سبتمبر كتب بروتي أيضاً: "حسبما يتضح من الوثائق فإن الإدارة العامة لا تجد أسباباً كافية لتغيير نهجها الذي سارت عليه حتى اليوم والذي اتخذ على أساسه حاكم أريتريا موقفاً حيادياً ومتمسكاً حتى الآن، ويفترض من ثم – في المرحلة الحالية لمقاومة الحزب الحجازي ضد ابن سعود – الاستمرار

على النهج نفسه". إضافة إلى ذلك ففي تلك الأيام نفسها كان ممثلنا الجديد في طريقه أخيراً إلى جدة، الوزير المفوض أوتافيو دي بيبّو[1]، حيث أنشئت مفوضية صاحب الجلالة ملك إيطاليا بعد الاعتراف بابن سعود.

٢ – وصل أوتافيو دي بيبّو إلى جدة في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٢م، وكان يحمل في حقيبته الدبلوماسية "التعليمات" التي وصلت وزارة الخارجية من جينو بوتي وجوفان باتيستا غوارنسكيلّي التي تؤكد على سياسة الصداقة نحو الحكومة السعودية في التطلع نحو بدء النفوذ الاقتصادي والتجاري الإيطالي. وبالنسبة للخلاف بين المملكة العربية السعودية واليمن بخصوص الحدود الذي كان حينئذ "طفيفاً ولكنه قائم على أي حال"، تم التأكيد على رغبة إيطالية في الوصول إلى حل سلمي من خلال اتفاقيات مباشرة بين البلدين تُبعد اللجوء إلى السلاح. وأكدت التعليمات الموجهة للوزير دي بيبو: "في الإطار العام للموقف السياسي بالبلاد العربية، ففي صالحنا المحافظة في الوقت الحاضر على محاباة ابن سعود، ذلك أن احتمال عوجة عاهل هاشمي (وهو ما ينويه الحجازيون المناهضون لابن سعود، وربما يكون أيضاً من بين ألعاب السياسة البريطانية) سيتسبب في تكوين تلك الفيدرالية العربية التي تتزعمها بريطانيا العظمى علناً، ولكن – لأسباب بدهية – لا يمكننا محاباتها"[2]. وقدّم الدبلوماسي الإيطالي أوراق اعتماده إلى الأمير

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، ملحوظة لسعادة الوزير، روما ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، تعليمات للكومنداتور دي بيبّو، روما ٢ سبتمبر ١٩٣٢م.

فيصل الذي قام مساء ٢٧ سبتمبر بتنظيم حفل عشاء رسمي دُعيت إليه السلطات المحلية وطاقم المفوضية الإيطالية. وعلى المائدة جلس دي بيبّو على يمين الأمير فيصل الذي حرص بكل لُطف على التذكير بالاستقبال الحار الذي لقيه خلال زيارته لإيطاليا. وكتب دي بيبّو في تقريره للوزارة قائلاً: "من خلال حواري مع الأمير فيصل حصلت على الانطباع بأنه أمير بشوش رفيع السلوك، محب ومُقدّر للتقدم والحضارة بالمعنى الأوروبي والحديث، ولا تنقصه الثقافة والفطنة، وتقريباً عقب انتهاء العشاء قام العرب الحاضرون بتوديع الأمير، فهناك من قام بتقبيل قمة أنفه (حسب التقاليد النجدية)، ومَن قبّل خدّه، ومَن قبّل يديه.."[1]. وعليه بدأت بعثة أوتافيو دي بيبّو الدبلوماسية في جدة.

خلال تلك الأيام، وفي إطار المخطط العظيم للإقامة التدريجية لدولة حديثة موحدة تصورها ابن سعود، تم استخدام الاسم الجديد "المملكة العربية السعودية"[2]. وكان الاسم الجديد بالنسبة للدول الصديقة، وأيضاً - وقبل كل شيء - تجاه آخِر الأعداء الخارجيين والداخليين الذين لا يزالون واقفين بالمرصاد، بمثابة إعلان قوي بشدة تماسك جذور العائلة المالكة وعزمها الثابت على تقوية عمليات التوحيد، وتنفيذه العملي،

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٥، رسالة ١/٩، جدة ٢٩ سبتمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

(٢) قام ابن سعود من خلال المرسوم الملكي رقم ٢٧١٦ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٣٢م والمعمول به من ٢٢ سبتمبر ١٩٣٢م، بتغيير اسم مملكة الحجاز ونجد وتوابعها إلى المملكة العربية السعوودية. راجع نالّينو، ص ٩، وليندرديل، ص ١٤٧.

واضعة في الحسبان تاريخ الشعوب المتنوعة ذات العلاقة وتقاليدها، وهو الذي لم يكن أمراً هيناً ولا سهلاً، بل كان من شأنه إحداث هزات تثبيتية مكررة وبعض الضربات المضادة العنيفة خاصة في المناطق الأكثر خطورة.

وبالفعل، وفي نهاية شهر أكتوبر اندلع التمرد في جازان، والعجيب أنه رأسه حسن الإدريسي نفسه الذي كانت بينه وبين السلطات السعودية في جازان منذ زمن طويل خلافات شديدة بشأن جباية الضرائب وممارسة بعض الحقوق والامتيازات التي تركها ابن سعود على كل حال للعائلة الإدريسية حتى بعد عملية الضم التي حدثت عام ١٩٣٠م. وبناءً على المعلومات الطفيفة والمفككة التي جمعها أوتافيو دي بيبّو، حيث اضطر فور وصوله من مواجهة هذه الطوارئ الجديدة، مع الصعوبات المعهودة عند القيام بالاتصالات المباشرة[1] التي كانت تمثل في الغالب المزيد من التعقيدات في عمل الدبلوماسيين المقيمين في جدة، فإن شرارة التمرد قد اشتعلت عند رفض تبديل العلم الإدريسي بالعلم السعودي الجديد الذي

(١) وكتب دي بيبو تقريراً رمزياً للوزارة في ١٦ أكتوبر ١٩٣٢م يقول فيه: "لقد حضر وكيل الدولة فؤاد حمزة إلى جدة في ١٢ من الشهر الحالي. واستقبلني يوم ١٣ في مكان غير مرتب بدور وزارة الخارجية هنا. وقام أمس ١٥ أكتوبر بمبادلة زيارتي حيث زارني في مبنى المفوضية، ثم ودّعني متجهاً اليوم إلى مكة ولن يعود إلى جدة قبل نوفمبر أو ديسمبر. وخلال تغيبه تم توكيل قسم الوزارة إلى شخص كلما سمع الهاتف يدق أو كلما علم بزيارة مندوب دبلوماسي أو قنصلي أجنبي، فإنه يسرع لاستدعاء شخص طويل ونحيف يُدعى علي طه. ويقوم هذا الأخير باستقبال المندوب الأجنبي، ويسجِّل أي سؤال يوجّه له، ويتصل هاتفياً بمكة، وبعد بضعة أيام يعطي إجابة غامضة. لكن فؤاد حمزة يختلف تماماً". (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٥، رسالة ٦١/أ، جدة ١٦ اكتوبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية).

فرضه ابن سعود "بعد تغيير اسم المملكة"[١]. وبمجرد سماع إعلان اندلاع التمرد في جازان، وقبل الحصول على معلومات أكيدة حول امتداد التمرد وحجمه الحقيقي قامت كل من وزارة المستعمرات وحكومة أرتيريا، واللذَين لم يسلِّما بعد بالأمر الواقع المتمثل في ضم جازان – وبشكل أوسع – بتوطيد ابن سعود وتأثيره (الذي رأته وزارة الخارجية أمراً لا رجعة فيه، ومن ثم الالتزام بسياسة الحياد التام والتوازن والصداقة)، فبدآ فوراً بالإثارة بما لديهم من أمل ساذج وسري في وقوع وشيك لتعديلات على الأوضاع الإقليمية لجميع المنطقة. من جهة أخرى تعد جازان بمثابة فاكهة محرّمة تقع على الضفة الأخرى للبحر الأحمر في مواجهة أرتيريا[٢]، كانت دائماً سبباً لإثارة خيال المسؤولين بالمستعمرات الذين "أدخلوها"[٣] مباشرة ضمن برنامج الادعاءات الإيطالية الذي أعدته وزارة المستعمرات عام ١٩١٤م في حالة مفاوضات محتملة مع "دول الاتفاق" لدخول إيطاليا في الحرب العالمية الأولى. في الأعوام اللاحقة أثناء الحرب وبعدها، تقدم أكثر من مرة – بلا فائدة – وزير المستعمرات غاسبري كولوسيمو بطلب اعتراف

(١) ASMAE، برقية ٤٣/٣٨٩١ر، جدة ١٥ نوفمبر ١٩٣٢، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

(٢) بشأن الاتصالات الأولى مع جازان أيام الحرب الإيطالية – التركية، راجع ماركو لينشي، الحملة الإيطالية في البحر الأحمر خلال حرب ليبيا والتمرد الإدريسي في جازان ضد الأتراك، في "التاريخ المعاصر"، ١٩٨٥م، ص ٩٧١ – ١٠٠٠. وفي الموضوع نفسه راجع أيضاً: أرتيريا واليمن: توترات إيطالية – تركية في البحر الأحمر ١٨٨٥– ١٩١١م، ميلانو، فرانكو أنجيلي ١٩٩٠م.

(٣) ماتّيو بيتزيغالو، السياسة "العربية" لإيطاليا والمادة السابعة من اتفاقية لندن في "مخطوطات على شرف ج. فيدوفاتو"، فلونس، ١٩٩٧م، المجلد الثالث، ص ٣٥٢.

ما من قبل الحلفاء (خاصة الإنجليز) باهتمام إيطاليا السياسي والإستراتيجي الشديد بجازان، ولمّح الوزير إلى جُزر فَرسان أيضاً.

فيما بعد، أدى التعاقب السريع للأحداث في الجزيرة العربية، وخاصة الصعود الذي لم يمكن عرقلته لابن سعود الذي أجبر حتى إنجلترا على تهدئة مشروعاتها الطموحة المتمثلة في التحكم السياسي والترتيب الإقليمي إلى قهر نهائي لتلك الطموحات الزائدة عن الحد لوزير المستعمرات الإيطالي التي لم يوافق عليها دائماً – بل قاومها أحياناً – وزير الخارجية الذي كان أكثر وعياً بالعلاقات الفعلية للقوة، وبمسائل التوازن العام داخل الإطار الصلب المرسوم خلال المباحثات الإيطالية – الإنجليزية التي تمت بروما في فبراير ١٩٢٧م[1]. على عكس وزارة الخارجية التي كانت جيدة التوجيه من قبل الدبلوماسيين الإيطاليين المقيمين في جدة، والتي تمكنت من تحديد الممثلين الجدد على المسرح العربي وحاولت الحوار معهم متطلعة إلى تكثيف علاقات الصداقة وفتح آفاق جديدة أمام إيطاليا، كان لدى وزارة المستعمرات – لتأثرها بالمذكرات الطويلة وغير الدقيقة لحاكم أرتيريا – وجهة نظر ضيقة ومنحرفة عن الواقع، ومن ثم استمرت هذه الوزارة في اتباع سلسلة من النماذج الجامدة القديمة للغاية واقتراح إستراتيجيات تم تجاهُلها مع الزمن وسبقتها الأحداث.

وبوجه خاص كان حاكم أرتيريا معانداً في عدم الاعتراف بالطابع الدائم للوضع الإقليمي الجديد الذي فرضه ابن سعود. قام حاكم أرتيريا

---

(١) جامبييرو كاروتشي، السياسة الخارجية لإيطاليا الفاشية ١٩٢٥–١٩٢٨م، باري، ١٩٦٩م، ص ٢٢٣.

بتسرعه المعتاد بتفسير انقلاب جازان بأنه تأكيد لصدق آرائه التي لم يتم الإنصات إليها حول وهن الدولة السعودية، وفتح القضية من جديد بشأن الأوضاع الإقليمية في المنطقة. وهكذا، ومع مجرد الإعلان المتسرع عن وقوع انقلاب في جازان هاج المسؤولون الإيطاليون التابعون لوزارة المستعمرات في روما وأسمرة، معتقدين أن الوقت قد حان لاتخاذ المبادرة.

في البداية قام أستوتو يدعمه دل بونو وزير المستعمرات[1] بإرسال السفينة الحربية أريموندي إلى مياه جازان لتتابع "عن قرب" الأحداث، وأسرع بإصدار نظرياته الحمقاء المعتادة حول ضرورة تكثيف العلاقات مع المتمردين التابعين لحزب التحرير اللاجئين في أرتيريا الذين – من وجهة نظر مخبري الحاكم – يقومون من الخارج بقيادة الانقلاب سياسياً. أما وجهة نظر المندوب الدبلوماسي الإيطالي في جدة أوتّافيو دي بيبّو فكانت مختلفة. ذلك أنه كان يقيّم الوضع بعناية أكثر، واضعاً نصب عينيه مظاهر أخرى معقدة كان السعوديون شديدي الحساسية نحوها بوجه خاص ومتفاعلين للغاية.

وقال دي بيبّو في تقرير كتبه في ١٦ نوفمبر ١٩٣٢م: "إن سياسة ابن سعود الجريئة داخل الجزيرة العربية تصبح حذرة ومحتاطة كلما اختبأ خلف الستار العربي – بوضوح أحياناً – لمصلحة أو لتدخل بعض القوى الأوروبية العظمى. وتتعقد مسألة جازان مع قضية العلاقات مع اليمن. وكان الملك ابن سعود يرى إيطاليا خلف اليمن. وكانت هناك إشاعات واسعة الانتشار بأن الإمام يحيى كان يدور في فلك السياسة الإيطالية، وأن

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، وزارة المستعمرات، برقية ٦٩٦١، روما ١٩ نوفمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

مواطني المنطقة كانوا يتطلعون لمستعمرة أرتيريا على أنها منارة سترشدها إلى يوم النصر"[1]. من هذه الزاوية، ومن أجل تحاشي وقوع المزيد من التعقيدات، نصح دي بيبّو بالحيطة التامة في التعامل مع هذه القضية الحساسة، خاصة أن وكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة حضر بسرعة – في ١٥ نوفمبر – إلى جدة ليتقابل مع الدبلوماسي الإيطالي وليسلّمه مذكرة ثانية (بعد مذكرة ١٥ أكتوبر بمناسبة أول لقاء بينهما) حول الأنشطة المعادية للسعوديين التي قام بها المتمردون التابعون للمسمى "بالحزب الحجازي" من مخابئهم بمستعمرة أرتيريا. وعلى الرغم من أن فؤاد حمزة قد أظهر اقتناعه مرة أخرى بالتكذيبات الرسمية المتكررة من قبل السلطات الإيطالية، وقام بإطلاع دي بيبّو على بعض الخطابات المجازفة لأولئك المتمردين، التي تم اعتراضها مؤخراً، فإنه قد طلب بسرعة فرض مزيد من الرقابة ومزيد من الاحتياط والوقاية والقمع. واغتنم دي بيبو هذه الفرصة عندما أبلغ وزارة الخارجية بهذا اللقاء الذي لم يتسم بالصفاء والانبساط مع وكيل وزارة الخارجية السعودي، ليوجه نقداً بصورة غير مباشرة لتصرفات الحاكم أستوتو قائلاً: "أؤكد على رأيي الشخصي بأن تسامحنا مع عناصر ما يسمى "بالحزب الحجازي" لا يعود علينا بأية منافع، ولو على الصعيد الإخباري – كما يبدو – إذا لم تكن سلطات مستعمرة أرتيريا على علم باندلاع الثورة الحالية في جازان، وإذا كانت معظم تلك الأخبار – حول تلك الثورات قد

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، رسالة ١٣٧/أ، جدة ١٦ نوفمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

جُمعت هناك – تأتي من قبل أطقم قوارب السنابيق"[1]. وطبيعي أن كل هذا كان حقيقياً، لكن حاكم أرتيريا لم يهتم بالأمر واستمر في هياجه، طالباً أيضاً التغطية السياسية لوزير المستعمرات الذي – من ناحيته – كان يستعجل موسوليني رئيس الحكومة ووزير الخارجية ليوافق على تغيير سياسته تجاه قضية جازان. لكن مسؤولي قصر كيجي، وبخاصة غوارنسكيلّي رئيس المكتب الثالث، وبوتي المدير العام للشؤون السياسية اللذان كانا مقتنعين بصحة خطهما استمرا في التمسك به بقوة، وفي ٢١ نوفمبر ١٩٣٢م وقّع بوتي على مذكرة موجهة لوزير الخارجية يعترض فيها على طلب أستوتو بالحصول على تصريح بالموافقة للمتمردين الحجازيين في أرتيريا بشراء الأسلحة التي يتم إرسالها للمتمردين في جازان للاستمرار في الصراع. يقول بوتي: "إن إرسال الأسلحة سيضعنا ضد ابن سعود الذي من مصلحتنا دعمه لكونه الحلقة الوحيدة في السلسلة (العراق – الأردن – الحجاز)، والذي لم تتم توليته أو مبايعته على السياسة الإنجليزية؛ وما زلنا أيضاً لا نعرف ما إذا كان ساراً للإمام يحيى الذي تربطنا به علاقات صداقة، حيث إنه لم يتم التأكد بعد (ولم تقدم لنا حكومة أرتيريا معلومات دقيقة عن هذه النقطة) عما إذا كانت الثورة تقترح غايات يمكن أن تسعد الإمام"[2]. بناءً على هذا، ومن أجل تخفيض الضغط السياسي الذي مارسه

(١) ASMAE، برقية ٤٧/٣٩٨٢ر، جدة في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية؛ راجع أيضاً ب.ع ١٣٥/أ، جدة ١٦ نوفمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية، وبرقية ٣٥/١١٨٥ر، روما ٢١ نوفمبر ١٩٣٢م، من بوتي إلى دي بيبو.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، ملحوظة لسعادة الوزير، روما ٢١ نوفمبر ١٩٣٢م.

وزير المستعمرات على قصر كيجي، والذي كان يدعم طلبات حاكم أرتيريا، قام بوتي بإعداد نص البرقية التي قدمها لموسوليني ليقرها شخصياً كانت تحتوي على تعليمات موجهة إلى أستوتو لتحديد موقف الحكومة الإيطالية – دون غموض – تجاه ثورة جازان. ووافق موسوليني على البرقية ووقع عليها (بعد إضافة عبارة "هذه البرقية تم الاتفاق عليها مع وزير المستعمرات" كتبها الوزير دي بونو بخط يده على النسخة الأصلية التي قُدمت لموسوليني ليطلع عليها مبدئياً)، ثم تم إرسالها إلى حاكم أرتيريا في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٢م. فبعد أن ذكّر موسوليني بصفة خاصة أنه – بصرف النظر عن الافتراضات – لم توجد في الواقع عناصر تقديرية أكيدة يمكن عن طريقها تقييم تصرفات اليمن أو إنجلترا تجاه ثورة جازان، وأكد موسوليني لأستوتو على التعليمات التي سبق إرسالها وكانت تؤكدعلى ضرورة الحفاظ على الحيادية الكاملة. ولكي لا يتم إثارة شكوك الإمام يحيى وابن سعود، رأى موسوليني أيضاً أنه من الملائم عدم إرسال السفينة الملكية أريموندي إلى مياه جازان[١].

لكن الحيادية التي طالب بها وزير الخارجية، والتي أذعن لها – على الأقل مؤقتاً – وزير المستعمرات، لم تُقنع دي بونو إطلاقاً، الذي استمر – سواء بالمراسلات التحريرية[٢]، أو خلال لقائه مع وكيل الوزارة

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٢، رقم ٤٥٩.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، وزارة المستعمرات، برقية ٥٠٦٣١، روما ٢٩ نوفمبر ١٩٣٢م، من دي بونو إلى وزارة الخارجية. راجع أيضاً وزارة المستعمرات، رسالة ٧٠٨٣، روما ١٠ ديسمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

سوفيتش والمفوض من قبل موسوليني لمتابعة هذه المسألة – في الإصرار على ضرورة قبول طلب إرسال سفينة إيطالية إلى مياه جازان، على الأقل لموازنة وجود سفينة إنجليزية في المنطقة نفسها. ولم يستسلم الحاكم أستوتو أيضاً، فمن ناحيته – إضافة إلى الإصرار على إرسال سفينة حربية – استمر بجرأة في إعادة اقتراح قضية تزويد المغتربين والمتمردين الحجازيين بالسلاح. لكن وكيل الوزارة سوفتش، وفي ٣ ديسمبر ١٩٣٢م، عاد فأكد لأستوتو على التعليمات السابقة موضحاً بإسهاب الأسباب السياسية الأساسية.

كتب سوفيتش في البرقية التي أعدها مكتب إدارة الشؤون السياسية قائلاً: "من الطبيعي أن الإمام يبارك ثورة جازان، ويحشد قوات على الحدود، وربما يساعد المتمردين في الخفاء، ولكنه اتخذ رسمياً موقف انتظار. لا يطلب منّا شيئاً. على العكس، فهو منزعج لعدم وقوع أي تدخل إيطالي مساند في جازان." وتابع سوفيتش قائلاً: "إن الهدف الفوري للثورة التي يقودها المغتربون المتمردون الحجازيون لحساب الهاشميين هو تحرير جازان من هيمنة ابن سعود، على أن الهدف النهائي هو إحلال أحد الهاشميين محل ابن سعود على عرش الحجاز. ومن ثم فإننا نرى بأن السماح للمتمردين بالحصول على الأسلحة في أرتيريا:

أ) يُسهّل عودة أحد الهاشميين للحجاز، داعماً سلسلة الممالك العربية تحت التأثير البريطاني المباشر نوعاً ما.

ب) يسوِّغ – في حالة فشل الثورة – احتجاجات الحكومة الحجازية لانتهاك معاهدة الصداقة.

جـ) لن يُقدّره الإمام حق قدره في حالة النجاح، فهو لا يكتفي بعدم المطالبة

بتدخّلنا، بل إنه ينظر إليه بشيء من الريبة"[١].

على ضوء كل هذا، فقد عبّر سوفيتش عن إمكانية إرسال سفينة حربية بناءً على رأي دي بيبّو المؤيد لذلك أيضاً، لأسباب متعلقة بالهيبة القومية المرتبطة بوجود سفينة حربية إنجليزية في تلك المياه[٢].

أجاب أستوتو على التعليمات التي أرسلها له وكيل الوزارة سوفيتش في ٣ ديسمبر بلهجة تتسم بالجدال الشديد، مسترجعاً اقتراحه بخصوص مدى الملاءمة – للإمام أيضاً – بأن تحصل جازان على "استقلال ولو محدود تجاه حجاز هاشمي"، أفضل من أن تكون تحت سيادة سعودية[٣] محتجاً على المبادئ الأولية لنظرية إدارة الشؤون السياسية بقصر كيجي (مقر وزارة الخارجية). ومن وجهة نظر أستوتو كان "محط شك تام أن عودة أحد الهاشميين عرش الحجاز تقوّي سلسلة الدول العربية تحت التأثير البريطاني"، بينما "لم يكن هناك شك في أن عودة الهاشميين إلى مكة كان من شأنه تقوية وضع اليمن تجاه بريطانيا". من هذه الزاوية – من وجهة نظر

---

(١) ASMAE، برقية ٧٧/١٢٤٤، روما ٣ ديسمبر ١٩٣٢م، من سوفيتش إلى أستوتو.

(٢) ASMAE، برقية ٥٤/٤١٠٠ر، جدة ٣ ديسمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية (كتب دي بيبو في برقية يقول: "يبدو لي أن مصلحتنا في اطلاعنا بشيء من السرعة على ما يقع في جازان يعد أمراً ثانوياً، ذلك لأنهم هنا يرون أن تلك الأهمية تتلاشى تدريجياً، لكنني أعتقد على أي حال أنه يجب علينا الحضور في كل مكان في الجزيرة العربية وفي البحر الأحمر كوجود إنجلترا. من هذا المنطلق، ولرفع هيبتنا لدى هذه الشعوب، أرى من الملائم إرسال سفننا المرابطة للقيام بالمراقبة والاستطلاع على طول شواطئ عسير").

(٣) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، حكومة أرتيريا، رسالة ٥٥١٧/٢١٨٥، أسمرة ٩ سبتمبر ١٩٣٢م، من أستوتو إلى وزارة الخارجية.

حاكم أرتيريا – فإنه في حالة تقديم دعم إيطالي إلى المتمردين الحجازيين يمكنه المساهمة في تعديل الأوضاع الإقليمية وربما في إعادة فتح مسألة جازان، مع إعادة توطيد علاقاتنا مع اليمن.

وأوضح حاكم أرتيريا في ٦ ديسمبر: "بالتأكيد ليس في وسعنا إجبار الإمام يحيى على أن يعدنا حلفاء لـه في مسألة جازان الحساسة، لكن يمكننا – من خلال اهتمامنا بهذا الإقليم – إقناعه بأن وقوفه بجانبنا أمر ملائم. خلال هذه الوقائع الخاصة بالجزيرة العربية – أضاف أستوتو – فأنا لست إلا مُراقباً موجوداً في موقع مناسب للرؤية والحُكم. من هذا الموقع يبدو لي أن في وسع إيطاليا توسيع تأثيرها ودعمه في الضفة المقابلة للبحر الأحمر"[(١)].

وكان اقتراح أستوتو المنادي بتعديل وضع جازان لتعود إلى وظيفتها الأولى "بوصفها دولة – وِسادة" (على شكل الوِسادة)، وهو ما كانت ترغبه وزارة الخارجية دائماً، موضوع دراسة الدبلوماسيين بإدارة الشؤون السياسية. وفي ١٣ ديسمبر ١٩٣٢م وقّع المدير بوتي على مذكرة وُجّهت إلى الوزير، والتي لفت فيها الانتباه إلى مدى ملاءمة توجيه مزيد من الاهتمام نحو جازان. وأضاف بوتي: "علينا أن نضع في الحسبان عودة الصفاء إلى العلاقات مع السعوديين والتي تأكدت خلال اللقاء البنّاء في جدة بين فؤاد حمزة ودي بيبّو يوم ٤ ديسمبر"[(٢)]. وأكد بوتي على رأيه في ضرورة الحفاظ

(١) ASMAE، برقية ٤١٢٦ر/٧٣٤٣، أسمرة ٦ديسمبر ١٩٣٢م، من أستوتو إلى وزارة الخارجية.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٦، رسالة ١٩٩/أ جدة في ١٢ ديسمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

على مبدأ الحيادية تجاه الثأر الهاشمي، ومن ثم حظر تام لإمداد المتمردين الحجازيين بالأسلحة والمساعدات، مؤكداً أن الأسباب التي لم تمنع إرسال سفينة حربية إلى مياه جازان لم تعُد موجودة بعد. وقام بوتّي - من أجل الحيطة وتحاشياً لوقوع مفاجآت غير سارة - بتوضيح ملاءمة الشروع في عمل اتصالات مبدئية مع الإمام يحيى، ومع إنجلترا قبل كل شيء، مشيراً بالطبع إلى روح محادثات روما لعام ١٩٢٧م[١].

على ضوء مذكرة بوتّي قام سوفيتش وكيل الوزارة - بعد التشاور مع وزير المستعمرات - بإرسال برقية إلى أستوتو يأذن له بالتخطيط لقيام السفينة الحربية ر.ن. أسيو برحلة في مياه جازان "لإثبات وجود في أكثر المناطق أهمية في جازان وجُزر فَرسان، والحصول على ما يمكن من المعلومات والقيام بالاتصالات الملائمة الممكنة".

أكد سوفيتش بوضوح من أستوتو على ضرورة عدم تقديم الدعم للمتمردين الحجازيين، طالباً منه الإسراع في الاتصال بالإمام، وكتب: "أترك لسعادتكم تقدير أيهما أفضل: أن تقترحوا بشكل ملائم على الإمام إرسال شخص محل ثقته إلى أسمرة لشرح وجهات نظره - بصورة سرية - بشأن الموقف، أو أن تطلبوا منه إن كان يُفضّل أن ترسلوا شخصاً محل ثقتكم إليه في صنعاء"[٢]. لكن عدم وجود نظام سريع ومباشر للاتصالات مع هذا الشخص المرتاب والمتذبذب، الذي كانت تعده روما مُحاورها المُميّز، قد خلق مشكلة أخرى.

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٢، رقم ٥٤٠.

(٢) ASMAE، برقية ١٣١٣ر، روما ١٥ ديسمبر ١٩٣٢م، من سوفيتش إلى أستوتو.

وهكـذا، وقبـل أن يتـمكن أستوتو مـن الحـصول مقـدماً علـى رأي الإمام يحيى - كما نصحه بذلك سوفيتش، وهو الرأي الـذي كانـت إيطاليا تنوي وضعه في حسبانها بشأن نشاطها في البحر الأحمر - كانـت قد بـدأت بالفعل مهمة السفينة ر.ن. أسيو مُوجّهة فقط من قِبل حاكم أرتيريا الـذي لم يضيّع على نفسه الفرصة التي طالما انتظرها لتنفيذ أفكاره، حتى لـو خاطَر بكسر تعليمات الوزارة بشأن أغراض المهمة ذاتها.

مـن جهـة أخـرى، فـإن هـذه التعليمـات المبهمـة والتقريبيـة كانـت ثمـرة الوساطة المضنية بين وزير الخارجية ووزير المستعمرات. تلـك الوسـاطة الـتي كانت تعكس من جهتها النفوس المتعـددة لسياستنا العربيـة المشتتة الـتي لم تعتن بالهدف العام الطويـل الأمد، أي تقويـة الوجـود والمصالح الإيطاليـة، بقدر اقتصارها على الأساليب والإستراتيجيات الـتي تستخدم خـلال زمـن وجيز، خاصـة فيمـا يتعلـق باختيـار المحاورين الـذين يجري معهـم الحـوار، وحسب رأي بعض الدبلوماسيين فإن تلـك الوسـاطة كـان عليهـا ألا تقتـصر على الإمام، بل كان يجب أن تعم السعوديين حتمياً.

وباستثناء أستوتو، كان الجميع متفقين على أمر واحد وهو الابتعاد عن العلاقات الخطرة مع المتمردين الحجازيين.

في ٢١ ديسمبر ١٩٣٢م أكد موسوليني مـرة أخـرى علـى حـاكم أرتيريـا أن يحتاط تماماً موجهاً إليه التعليمات "بألا يقوم شخصياً باستقبال الدبّاغ"[(١)]. في اليوم نفسه كانت السفينة أسيو في مياه جازان عنـد العمـق الـلازم لرسـو السفن وكان قد بدأ الجدل مع السعوديين.

(١) ASMAE، برقية ١٣٦٣ر، روما ٢١ ديسمبر ١٩٣٢م، من موسوليني إلى أستوتو.

٣ - كانت السفينة ر.ن. أسيو بقيادة العقيد بحري كارلو ميلّو قد بدأت مهمتها الحساسة بناءً على التعليمات التي أصدرها حاكم أرتيريا باستقلالية تامة، موسعاً من صلاحياته إلى حد انتهاك تعليمات الوزارة التي وصلته في ١٥ ديسمبر. وكانت تعليمات الوزارة واضحة بما فيه الكفاية، خاصة الجزء المتعلق بأهداف الرحلة التي تنص على: "إثبات وجود في أكثر المناطق أهمية في جازان وجُزر فَرسان، والحصول على ما يمكن من المعلومات، والقيام بالاتصالات الملائمة الممكنة".

أما أستوتو فقد أدخل ضمن تعليماته "الشفوية والتحريرية" التي أصدرها للقائد ميلّو بشأن الغرض من الرحلة، الاتصال "بزعماء الثورة في جازان"[١]، ومن أجل هذا الهدف ذاته أمر باصطحاب أحد أبناء البلاد الأصليين على ظهر السفينة مُقنَّعاً بزي مختلف ليقوم بمهمة الترجمة، والعجيب أن هذا الشخص كان مقنّعاً بوصفه مسؤولاً لتحصيل مستحقات كان يطالب بها رعايا إيطاليون من تجار في جازان. وحتى يجعل الأمر قابلاً للتصديق جعله يحمل معه "توكيلات ملائمة وفواتير" صادرة من تجار متحابين في مصوّع. إضافة إلى ذلك كان أستوتو قد أمر بأن يتم في سرية تامة اصطحاب "ساعٍ" من قبل حزب التحرير يقوم بمهمة الاتصال بمتمردي جازان الذين كانوا لا يزالون آنذاك يحاصرون جازان التي تمكن

(١) جميع الأنباء المتعلقة ببعثة السفينة الحربية الملكية ر.ن. أسيو مأخوذة من تقرير قائدها ميلّو المؤرخ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٢م والذي أرسله أستوتو إلى روما مرفقاً بمذكرة بتاريخ ٤ يناير ١٩٣٣م. ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٢، حكومة أرتيريا، رسالة ٣٣٤٥/٨٦، أسمرة ٤ يناير ١٩٣٣م، من أستوتو إلى وزارة الخارجية.

السعوديون في الأسابيع اللاحقة من استعادتها. ورست السفينة أسيو بميناء ميدي في اليمن عصر يوم ١٩ ديسمبر ١٩٣٢م، ونزل منها القائد ميلّو بصحبة المترجم، وجرت اللقاءات الأولى مع السلطات المحلية، ولدواعي الحيطة والأمن لم يتم إخبار السلطات بوجود "ساعي" الحزب الحجازي على ظهر السفينة.

وذكر ميلّو في تقريره أنه خلال المباحثات التي جرت مع السلطات المحلية "تبين فوراً وجود اتجاه يمكننا أن نعده رسمياً يرمي إلى التأكيد على الحيادية التامة لليمن في النزاع القائم بين الإدريسي وابن سعود وقد يساعد على رفع شأن اليمن وعاهله".

وأثناء الليل، وعلى ظهر السفينة أسيو تم إيقاظ ميلّو لأن شخصيات غامضة اقتربت من السفينة طالبة الالتقاء بهم. ومن العجيب أن من بين هؤلاء أحد قادة القوات المتمردة المعروفين بذلك كما أشار المترجم الذي كان على ظهر السفينة. وذكر ميلّو: "كان أول شخصية رسمية من المتمردين تم الالتقاء بها، وتعددت الأسئلة التي تخللت اللقاء عقب مرحلة الاستقبال والتحيات التقليدية". وحصل القائد ميلّو على رسالة من قبل الإدريسي ليسلمها لحاكم أرتيريا، وتوصل مع قائد المتمردين المذكور إلى اتفاقات تنص على أن يتم سرياً ليلة ٢١ ديسمبر وفي منطقة على ساحل جازان إنزال المترجم والساعي الحجازي من السفينة، ليقوما بمحاولة الالتقاء بالقيادة العامة للانقلاب. وقبل الوصول إلى المنطقة المحددة لإنزالهما، قرر القائد ميلّو "تقنيع وجود سفينة حربية في تلك المنطقة الساحلية"، فوجد من المناسب التوقف في جازان التي استعادها السعوديون

منذ زمن وجيز.

وكتب ميلّو في تقريره: "عندما وصلنا إلى جازان في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٠، لحظت أثناء اقترابي تحركات عديدة واستعدادات حول وحدة مدفعية القلعة (في جازان يوجد ٢٠ مدفعاً: ١٥ إنجليزياً و٨ من صنع إيطالي، وهذه الأخيرة تم إهداؤها لهم عام ١٩١٢م). قمت بإرساء السفينة في الشريط المائي الواقع قبيل الميناء الصغير الداخلي، وأرسلت المترجم إلى اليابسة بواسطة زورق، لكنه التقى في منتصف الطريق زورق مندوب الميناء الذي طلب منه اصطحابه إلى السفينة أسيو". وبمجرد صعود مندوب الميناء إلى سطح السفينة احتج لعدم الإخبار بوصول سفينة حربية إلى الميناء، خاصة أنها تسببت في وضع الحامية في وضع تأهب. وأجاب ميلّو بأن الإنذار كان ينبغي عمله عبر القنوات الدبلوماسية، وأنه لم يجد أي سبب "للظن بأنه لا يمكن عمله". وعلى كل حال سيتم مناقشة هذا الأمر مع أعلى السلطات السياسية والعسكرية للمدينة، التي طلب مقابلتها في أسرع وقت ممكن. وتم هذا اللقاء في تمام الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي ٢١ ديسمبر ١٩٣٢م، وكان على رأس السلطات التي استقبلت ميلّو المندوب الخاص للحكومة المركزية خالد أبو الوليد القرقني في بيت على ساحل البحر. وفهم ميلّو فوراً أن أبا الوليد كان يفهم اللغة الإيطالية جيداً، فالعجيب أنه خلال المحادثات كان يرُد قبل أن ينتهي المترجم من ترجمة ما يقوله ميلّو. وفجأة شرع الوليد في التحدث بالإيطالية "حيث كان ينطق حرف الراء مضغومة كعادة الساميين". وربما أن ميلّو نفسه قد اكتشف فيما بعد أن خالداً أبا الوليد كان في الحقيقة اللاجئ الليبي الذي

كان يُدعى خالد القرقني الذي كان يعمل مع السعوديين منذ أعوام.

وتتابع الحوار في جو من المودة الرسمية، على الرغم من اتسامه بتلك الشكوك المتبادلة والتحفظات الذهنية. وتظاهر القائد ميلّو باندهاشه للتصرف"قليل المودة" الذي لاقاه في اليوم السابق من قبل مندوب الميناء بشأن مسألة الإخبار قبل وصول السفينة، كما تظاهر الوليد بعدم اتفاقه مع تصرفات مندوب الميناء، وأكد لميلّو استعداده الكامل لزيادة الحركة التجارية مع أرتيريا، كما أعلن أنه خلال وقت وجيز ستتمكن السلطات السعودية من إعادة الاستقرار والأمن للمنطقة لتعود إلى وضعها الطبيعي، وأكد ميلّو من جهته أن الهدف من الزيارة هو أن يلتقي مندوب تجار مصوّع (الموظف المحلي حسن الذي كان متنكراً ورافق ميلّو بأمر من أستوتو) مع بعض التجار المحليين. وأشار ميلّو في تقريره: "كان من الواضح أن الاستقبال في منزل على ساحل البحر والتأكيد على استدعاء التجار الذين يريد حسن مقابلتهم إلى هذا المنزل أعذار لمنعي من رؤية المدينة". وبينما كان حسن – وهو يمثّل دوره جيداً – يتناقش مع التجار القليلين الذين تمكن من العثور عليهم، صرح القائد ميلّو بأنه نظراً لرحيل العديد من التجار إلى جُزر فرسان، فإنه ينوي متابعة رحلته إلى هناك، بهذه الطريقة أراد ميلّو تعليل سبب رسمي للتوقف في المنطقة المتفق عليها مع المتمردين، حيث توقف بالفعل هناك ليلة كاملة (ولو تم اكتشافه لعلل ذلك "بأعذار بحرية")، حتى يتمكن من إنزال المسؤول حسن والساعي الحجازي.

وصلت السفينة ر.ن. أسيو مساء ٢١ ديسمبر إلى المنطقة المتفق عليها، حيث كان في انتظارها مجموعة صغيرة من المتمردين، ونزل من السفينة

الساعي الحجازي والمترجم حسن. ولدواعي الأمن أرسل ميلّو بصحبتهما أحد حاملي الرتب المتقاعدين من أبناء البلد وذوي الخبرة. وبعد أن اتفقوا بشأن موعد العودة لاصطحابهم فيما بعد (الذي تحدد في صباح يوم ٢٣)، اتجهت السفينة في اليوم التالي نحو جزر فرسان حيث قضت اليوم كله في الإبحار دون غاية محددة، ومع غروب شمس يوم ٢٢ ديسمبر رست السفينة بين مجموعة جزر قرب المكان المحدد للعودة.

وهكذا تمكنت السفينة صباح اليوم التالي - ٢٣ ديسمبر - من الوصول إلى المكان في موعدها بالضبط لحمل مسافريها المهمين. لكن القائد ميلّو وجد نفسه أمام مفاجأة تسببت فيما بعد في خلق نوع من الاضطراب للحاكم أستوتو نفسه الذي بتعديه حدود التعليمات الوزارية بشأن مهمة السفينة كان على علم بالمخاطر التي قد تواجهه نتيجة لعلاقاته الخطرة. وعندما عاد زورق السفينة من الشاطئ حاملاً المسافرين، تبين أن عددهم كان أربعة. وهكذا، وإضافة إلى الأشخاص الثلاثة المذكورين وجد القائد ميلّو نفسه أمام مندوب رسمي للإدريسي موكّل بالتفاوض لكونه مندوباً لجازان، والذي طالب بالالتقاء في أقرب فرصة بالحاكم أستوتو ليحثه من جديد على إمدادهم بالسلاح لدعم الانقلاب.

ومن الطبيعي، وبمجرد الوصول إلى مصوّع تم فوراً اصطحاب هذه الشخصية المقلقة إلى الضفة الأخرى للبحر الأحمر من حيث أتى قبل أن يسبب مشكلات أخرى في وضع اتسم بالصعوبة والحدة. وبالفعل، ومنذ يوم ٢١ ديسمبر، كان وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل قد أرسل بالفعل إلى المفوضية الإيطالية في جدة مذكرة احتجاج ضد وصول سفينة

حربية إيطالية دون سابق إنذار إلى ميناء جازان[١].

وفي يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢م أرسل دي بيبّو برقية إلى وزير الخارجية الإيطالية ليخبره باستلام مذكرة الاحتجاج، طالباً السماح له بالرد بصورة ودية واسترضائية. وذكر دي بيبّو: "أعتقد أنه نظراً لعدم وجود أي سبب من طرفنا للقيام بأي تصرف معادٍ نحو الحكومة السعودية، فإنه يمكننا التأكيد لهم بأن زيارة سفينتنا لم يكن وراءها أي مقصد سوى المودة تجاه ابن سعود، لكن نظراً لعدم وصولنا منذ زمن أية أنباء دقيقة بشأن أحداث جازان، تم اغتنام رحلة عودة السفينة أتسيو من بورسعيد إلى مصوّع للتعرف بشكل مضبوط على الأحداث التي تأتينا أخبار متناقضة عنها من مصادر غير رسمية".

وقبل أن يحصل دي بيبّو على التصريح من روما للرد بالشكل المذكور، والذي شاركته فيه وزارة الخارجية مؤخراً، وصل فجأة يوم ٢٥ ديسمبر الأمير فيصل ووكيل الوزارة فؤاد حمزة، ونظراً للوضع المحرج الجلي الذي واجه دي بيبّو بشأن مذكرة الاحتجاج التي لم يرد عليها بعد، لم يطلب مقابلة الأمير فيصل وزير الخارجية كما فعل زملاؤه الدبلوماسيون المعتمدون بجدة. كذلك فؤاد حمزة من جهته لم يحاول رؤية دي بيبّو، بل اقتصر على طلبه من سكرتير المفوضية تونشي الذهاب إلى مكتبه في جدة لاستلام مذكرة تتسم بالاستياء بشأن مسألة وجود سفينتنا نفسها "دون سابق إنذار ودون تصريح" في مياه جازان.

---

(١) مذكرة فيصل مرفقة بتقرير دي بيبو في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٢م، في ASMAE، ظرف ١٢، رسالة ٢٥٨/أ روما ٢٧ ديسمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

وأضاف فؤاد حمزة في مذكرته: "وعلى الرغم من أن السلطات المعنية في جازان قد أخبرت قائد السفينة بأنه ليس لديهم علم بوصوله، ولا تعليمات لاستقباله، فقد ترك جازان واتجه نحو موانئ أخرى لهذا البلد". واتسمت المذكرة بلهجة هادئة وحاسمة في الوقت نفسه، مؤكدة عزم الحكومة السعودية الإبقاء على استمرارية علاقة الصداقة والمودة مع إيطاليا، وطالبة الحصول على توضيحات دقيقة خاصة فيما يتعلق بالأسباب الحقيقية لإرسال سفينة حربية إلى منطقة عسكرية (حيث كانت تجري عملية قمع بعض المتمردين)، وتصميم "قائد السفينة لزيارة موانئ أخرى في جازان"(١).

وكانت في مذكرة فؤاد حمزة التي اعتلاها الاستياء، والتي تلت بأيام قليلة مذكرة احتجاج الأمير فيصل بشأن مسألة السفينة ر.ن. أسيو نفسها، إشارة واضحة للتذمر المتصاعد للحكومة السعودية تجاه إيطاليا.

ولاحت مشكلة أخرى لوزارة الخارجية الإيطالية حيث بدأت ساعة تلو الأخرى ترد المعلومات من جدة ومن أسمرة أكثر دقة وتفصيلاً، معطية أخيراً الإدراك الحقيقي للأضرار التي سببتها على مختلف المستويات الإدارة المتهورة والمخاطرة لمهمة السفينة ر.ن. أسيو من قبل أستوتو، ولم يعد كافياً بعد تصريح سوفيتش بالرد "الودي" وبلهجة عامة وغير محددة على مذكرة الاحتجاج السعودية الأولى التي تم إرسالها فقط يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٣٢م(٢)

(١) الملحوظة التي كتبها فؤاد حمزة مرفقة بالتقرير المذكور لدى بيبو والمؤرخ ٢٧ ديسمبر ١٩٣٢م.

(٢) ASMAE، برقية ١٣٨٣ر، روما ٢٨ ديسيمر ١٩٣٢م، من سوفيتش إلى دي بيبّو.

وكان دي بيبّو قد تلقى – كما رأينا – مذكرة فؤاد حمزة الشديدة اللهجة، فأرسل تقريراً إلى وزارة الخارجية الإيطالية يوم ٢٧ ديسمبر يقول فيه: "إنني مضطر لأخبر سعادتكم بأن علاقاتنا بالمملكة العربية السعودية، بدلاً من أن تتحسن وتزيد مودة، تصبح أكثر صعوبة وتهدد بالوصول إلى وضع يتسم بالتوتر الفعلي. ربما يكون لسياستنا في الجزيرة العربية مآرب أخرى لا أعلمها ولم يتم إخباري بها. من المؤكد أنه لو سرنا على هذه الخطى فإن أية مجهودات أقوم بها – من جهتي – لن تمكنني من إقناع هذه الحكومة بصدق نيتنا وسلامة تصرفاتنا". وبعد أن ذكّر بمحاولاته المتكررة للتخفيف من حدة الخلاف مع فؤاد حمزة بسبب التغطية الفعلية المتفق عليها، بصرف النظر عن النفي الرسمي من جانب أستوتو للمتمردين الحجازيين في أرتيريا، تناول دي بيبّو مسألة السفينة ر.ن. أسيو الحساسة، كان الغرض من المهمة في البداية موازنة وجود سفينة إنجليزية أسيء التنبيه إليها، التي حرصت في الحقيقة على عدم التغلغل في مياه جازان الإقليمية، لكن مهمة هذه السفينة، بالأسلوب الذي أديرت به وخاصة الزمن الذي جرت خلاله، أي تقريباً قبيل الهجمة الحاسمة النهائية ضد المتمردين الذين كانوا مشتتين، تسببت فقط في قلق الحكومة السعودية وزيادة شكوكها.

وبالفعل فإن عدم إخبار الحكومة السعودية بوصول السفينة ر.ن. أسيو إلى جازان، وبقاءها وقيامها بدورة التفتيش والمراقبة البحرية ضد رأي الحكومة السعودية، وفوق كل هذا، العلاقات الخطيرة مع المتمردين، التي علمت بها الحكومة السعودية فوراً؛ لم تُفهم "على أنها تصرفات ودية" وتسببت في خلق القلق والإخفاق. من الطبيعي أن كل هذا لم يسهّل مهمة

دي بيبّو التي أصبحت أكثر تعقيداً لعدم وضوح التصرفات التي يجب الالتزام بها بشكل عملي في مسألة النزاع بين الحجاز واليمن بشأن الحدود. ويُنوّه الدبلوماسي دي بيبّو حرفياً إلى التعليمات الوزارية التي تلقاها في روما قبل سفره إلى جدة قائلاً : "من بين المهام الموكلة للممثلية الملكية الإيطالية التوصل – بكامل الحيطة والرزانة – إلى توطيد علاقة غير مباشرة مع العناصر المحلية المعارضة للاستيلاء التام على جازان من جانب الحجاز، والتي تطمح – أعني هذه العناصر – إلى تنظيم سياسي لهذه المنطقة لا يتعارض مع مصالح الإمام. إنني ما زلت أجهل هذه العناصر المحلية. لكن وبصرف النظر عن هذا فإنه منذ اندلاع هذا التمرد وحتى اللحظة التي أكتب فيها، فإن الإمام يحيى – على الرغم من أنه التزم بعلاقة حيادية في الصراع بين الإدريسي وابن سعود – قد أعلن أيضاً بأن الشيء الوحيد الذي يستلزم الرفض والاستنكار في الصراع ذاته، ويجب تحاشيه مهما كان الثمن، هو تدخل أي قوة أجنبية. ومن ثم فإن اهتمامنا وقلقنا نحن بشأن تنظيم سياسي لجازان بشكل لا يتعارض مع مصالح الإمام، يعني أن نكون يمنيين أكثر من الإمام يحيى"[1].

هذا التقرير الطويل الذي كتبه أوتّافيكو دي بيبّو، والذي أوردناه كاملاً تقريباً لما له من قيمة لا غبار عليها يعد دليلاً رمزياً للحياة اليومية المضنية التي كان يعيشها دبلوماسيونا المعتمدون في أماكن كانت روما تعدها ضواحٍ، ولا يزال يستدعي مزيداً من التدقيق فيما يتعلق بالتعليمات الخاصة

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٢، جدة ٢٧ ديسمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

بالتصرف المطلوب اتباعه في قضية حدود جازان.

وكما حدث من قبل بخصوص صعوبة تفسير تعليمات سوفيتش إلى أستوتو فيما يتعلق بجازان، فإن أسلوب كتابة وزارة الخارجية الذي كان مثقلاً بالجُمل المعترضة والاستشهادات الطويلة المتولدة من الوساطات السياسية التي تتعرض لضغوط الآراء المختلفة، أصبح ملتوياً، وصعب الفهم، وأحياناً مبهماً. وقلة وضوح أسلوب وزارة الخارجية كان راجعاً – كما ذكرنا – ليس فقط للخلافات بين وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات، بل إلى أسباب أخرى أكثر تعقيداً كانت تأتي من بعيد جداً ومن القمة. وبالفعل، وبالرغم من النتائج المتواضعة التي أنجزت مع الزمن، ليس فقط بسبب قلة الموارد المالية التي كان في وسع إيطاليا إنفاقها، وكذلك – وقبل كل شيء – بسبب التصرفات المتذبذبة والمشكوك فيها للإمام يحيى الذي صار أكثر توجساً بعد تخلي إيطاليا عن وعدها بمساندته في خلافه الشديد مع الإنجليز والذي انتهى بالقصف الجوي عام ١٩٢٨م[١].

كان موسوليني لا يزال مرتبطاً بفكرة توطيد علاقة مميزة مع اليمن لكونها رأس مَعبَر للتغلغل الإيطالي بالضفة الأخرى للبحر الأحمر، في جو من الوجود المتسم بالتنافس مع بريطانيا العظمى. وكانت هذه الأخيرة تستغل ضعف الإمكانيات الإيطالية، وتحاول تعميم هيمنتها السياسية والتجارية على المنطقة كلها، لكن دون الوصول إلى درجة قطع العلاقات

(١) بشأن هذه الواقعة وعواقبها على العلاقات الإيطالية – اليمنية، راجع كاروتشي، المرجع السابق، ص ٢٢٤ – ٢٢٧.

مع إيطاليا. ولم يكن سهلاً على المسؤولين في وزارة الخارجية التعبير عن هذا الإطار الصعب في شكل تعليمات فورية يتم تطبيقها على الوضع العربي المعقد، وقبل كل شيء، جعلها ملائمة مع الوجود الذي أصبح مستقراً، ومع أوضاع بارزة للزعماء الجدد للتاريخ المستقبلي. لكن الأهمية المتزايدة لهؤلاء الزعماء، والتي سجلها في حينها الدبلوماسيون المعتمدون لدى جدة وأفادوا الوزارة بها، لم تجد التقدير الملائم من جانب روما في الطوابق العليا من الوزارة، ربما أيضاً بسبب سلسلة من المقاومة الذهنية الراجعة إلى المعرفة المحدودة للرجال وللأماكن.

وإذا كان الأمر صعباً أمام المسؤولين بوزارة الخارجية في البحث عن ذلك "التناسب" والتوافق كما شرحنا، كان مستحيلاً التوصل إلى خطة عمل في وجود تلك المبادرات المستقلة والخطيرة لحاكم أرتيريا أستوتو، كانت مبادرات تتسم بالخطورة العالية للسياسة والمصالح العامة للدولة داخل الوضع العربي المتفجر. من هذا المنطلق، وللحد من العواقب السلبية للضغوط المختلفة بشأن التصرف المطلوب اتباعه تجاه التمرد في جازان، رأى كل من وكيل الوزارة سوفيتش وإدارة الشؤون السياسية بوزارة الخارجية تنبيه موسوليني نفسه. فكتب سوفيتش إلى موسوليني في ٢٨ ديسمبر يقول: "إن الخطة التي رسمها سعادتكم منذ بدأت الثورة ترتكز على مبادئ إخبارية لسياستنا في البحر الأحمر، والواردة في اتفاقية صنعاء ومحادثات روما بين إيطاليا وبريطانيا العظمى عام ١٩٢٧م. إن الاعتراف باهتمامنا في تفضيل الحركة التمردية وتحريضها، من قرار سعادتكم بأن أي نشاط يتم في هذا الشأن يجب تنظيمه من خلال حالة علاقاتنا مع اليمن

وعلاقاتنا مع إنجلترا. فحاكم أرتيريا – كي لا يجد نفسه قادراً على الاتصال المباشر بالإمام يحيى، قام برسم برنامج مختلف للتدخل – حيث يساوي متمردي جازان بمتمردي الحجاز – من شأنه توجيه تحركنا نحو الحجاز/ جازان، بدلاً من اليمن/ جازان. هذا مع ما يترتب عليه من زيادة ارتياب الإمام من جهة لما قد نقدمه من مساعدة للمتمردين، ومن جهة أخرى يعطي الإنجليز عذراً لتنبيهنا بمحادثات روما بشأن تدخلنا في قضايا الحجاز. ونظراً لانجذاب انتباه حاكم أرتيريا نحو كل هذا، فإنه قد عاد إلى التأكيد على وجهة نظره، وبناءً على ذلك فإنه يقترح إعطاء (٣٠٠٠) بندقية مباشرة لمتمردي جازان".

ودون التمادي في التفاصيل، فبعد أن أشار سوفيتش إلى الخطوط العريضة لسياستنا في البحر الأحمر استثنى تماماً إمكانية إعطاء أسلحة للمتمردين[١].

وهكذا تم حسم المسألة مع حاكم أرتيريا بموافقة موسوليني، لدرجة أن وكيل الوزارة سوفيتش اقترح استدعاءه إلى روما للتشاور[٢]، إلا أن القضية كانت لا تزال مفتوحة مع الحكومة السعودية التي عبَّرت عن احتجاجها على الزيارة الغريبة للسفينة الحربية ر.ن. أسيو التي عدتها عملية لا تتسم بروح الصداقة إطلاقاً، وكان من المتوقع حدوث تعقيدات أخرى أيضاً على

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٢، رقم ٥٨٢.

(٢) كتب سوفيتش في ٢٩ ديسمبر بخط يده ملحوظة أعيدت إليه من رئيس ديوان الوزارة يقول: "إرسال أستوتو إلى روما، يا حبذا يكون على متن طائرة، للتحدث مع سعادة دي بونو".

ضوء الانتصارات العسكرية التي كان يحققها السعوديون باستمرار خلال أيام شهر ديسمبر في إطار هجوم شامل على متمردي جازان انتهى بهزيمة الإدريسي ثم اضطراره للفرار.

٤ – أرسل موسوليني برقية إلى دي بيبّو يقول فيها: "لا أشك في أنكم قد قمتم بمحاولة تهدئة اضطراب الحكومة السعودية على أثر عملية الاستطلاع التي قامت بها السفينة ر.ن. أسيو قرب شواطئ جازان، وهي عملية لم يكن لها ولم يمكن أن يكون لها أي غرض غير ودي نحو الحكومة السعودية، لكنه كان ضرورة للتعرف على الموقف في منطقة تدور فيها أحداث نرغب في الابتعاد عنها، مع بقاء هدفنا الجلي في متابعتها ومراقبتها". وبعد أن أشار إلى بعثة سابقة مماثلة قامت بها سفينة إنجليزية اختتم موسوليني رسالته قائلاً: "لو لمّح فؤاد حمزة من جديد إلى الاتصالات التي جرت بين السفينة ر.ن. أسيو والمتمردين، فيمكنكم الرد بأن بعض قيادات المتمردين قد تقدموا بالفعل، لكن لم يحدث – كما لم يكن من الممكن أن يحدث – أي تتابع لهذا الأمر لتغطيتهم"(1).

أثناء هذا، كان أوتافيو دي بيبّو في جدة قد أجاب بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٣٢م على مذكرة الاحتجاج التي أرسلها الأمير فيصل بشأن إرسال السفينة أسيو، مستخدماً أسلوباً ودياً وتصالحياً، مؤكداً مرة أخرى أن الغرض من تلك البعثة كان مقتصراً على ضرورة الحصول مباشرة على معلومات وأخبار عن الأحداث، فقط من أجل الحفاظ على المصالح

(١) ASMAE، رسالة ١٣٩٨ر، روما ٣١ ديسمبر ١٩٣٢م، من موسوليني إلى دي بيبّو.

الإيطالية في البحر الأحمر.

في الوقت نفسه، ودون تأخير آخر، عمل دي بيبو من أجل تحديد لقاء مع وكيل وزارة الخارجية القوي فؤاد حمزة، في هذه الأثناء قام الأمير فيصل بإرسال مذكرة أخرى بتاريخ ٣ يناير ١٩٣٣م، معرباً فيها عن تفهمه للتوضيحات الواردة في إجابة دي بيبو ومقدّراً روح الصداقة التي أعربت عنها الحكومة الإيطالية، لكنه أكد من جديد بأن إرسال سفينة حربية دون إخطار مسبق قد مثّل على كل حال انتهاكاً للوائح الدولية والقوانين المحلية. وشرح الأمير فيصل: "إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن المصالح المشتركة تستدعي عدم المساس بالقوانين مهما كانت الأسباب في هذا الخصوص، وتأمل حكومة جلالة الملك بالتأكيد ألا يتكرر مثل هذا العمل مستقبلاً". ولحسن الحظ أن هذا الأسلوب الخشن الذي تميزت به المذكرة الرسمية للحكومة السعودية قد تم تخفيف حدته من خلال الأسلوب الودي الذي استخدمه وكيل الوزارة فؤاد حمزة في لقائه مع أوتافيو دي بيبو يوم ٤ يناير ١٩٣٣م. أعلن فؤاد حمزة بعد تفهمه للتعليلات الإيطالية بأن المسألة قد "حُلت تماماً". واغتنم دي بيبو المناسبة ليوضح له المشكلات والصعوبات التي غالباً ما تعرقل عمله اليومي. فذكر فؤاد حمزة في تقريره إلى الوزارة بشأن هذا اللقاء: "تمكنت من الإصرار معه بشأن العقبات التي تطرأ بسبب تغيبه الطويل عن جدة، وتقطع الاتصالات بين الحكومة السعودية وممثلي الدول الخارجية، وعن عدم كفاية الأخبار الرسمية عن الوضع بمنطقة تعد مسرحاً لأحداث لا نريد التدخل فيها، لكن يهمنا مراقبتها ومتابعتها".

وأكد وكيل الوزارة بأنه كان عازماً على تحسين مقر وزارة الخارجية في

جدة وتنظيمه، من أجل أن تكون الاتصالات أكثر تكراراً مع الدبلوماسيين الأجانب. وقبل أي شيء، فإن فؤاد حمزة كان يستمع باهتمام شديد لدرجة أنه طلب من دي بيبو تكرار تصريحه المتعلق ببُعد إيطاليا عن مسألة الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، إلى جانب أمله في أن تجد هذه المسألة حلاً "سلمياً" عبر اتفاقيات مباشرة بين المملكة العربية السعودية واليمن. وأعلن وكيل الوزارة عن رضاه وبأنه سيبرق فوراً للملك ابن سعود لإبلاغه بهذا الإعلان المتكرر لبعد إيطاليا عن تلك المسألة، والتي كان من شأنها المساهمة في إعادة الجو الصحو للعلاقات بين البلدين، مُبدِدة إلى الأبد الشكوك والمخاوف من إمكانية قيام إيطاليا بحياكة الدسائس التي كانت قد تجسدت فجأة على شكل سفينة حربية ظهرت بصورة تهديدية أمام جازان.

كذلك فيما يخص هذه النقطة الأخيرة، نفى فؤاد حمزة مرة أخرى قطعياً بأن سفينة حربية بريطانية قد توقفت في موانئ جازان أو اخترقت مياهه الإقليمية، (وكان الحاكم أستوتو قد أكد على هذه الواقعة وعدها سابقة لتعليل العملية المماثلة التي قامت بها السفينة الإيطالية). وإذا وضعنا في الحسبان أن المندوب الإنجليزي في جدة (الذي سأله دي بيبو في الخصوص) كان قد وصف الأنباء التي تحدثت عن تحليق طائرات فوق جازان أو وصول سفن حربية إلى موانئه بأنها "خيالية تماماً وبلا أساس من الصحة"، فيسهل فهم أسباب جدل دي بيبو نفسه وخصامه من الارتجالات ومن أسلوب العمل الذي لا يتسم بالجدّية المهنية من جوانب عدة، أوضحتها بعثة السفينة أسيو في جازان. وكتب دي بيبو: "إن الخطر الناجم

عن بناء الحُكم الشخصي، كما يحدث أحياناً لحكومة مستعمرة أرتيريا، عن معلومات مستقاة من أصحاب قوارب السنابيق أو من متمردين حجازيين، قد نددت به مرات عدة. أما بخصوص ثورة جازان فإنها قد أصبحت واقعة محلية دون اهتمام شديد"(١). بعد صفاء الجو الذي كانت تسوده الشكوك، وعادت العلاقات الإيطالية – السعودية إلى إطار الصداقة، فقد رأى ممثلنا في جدة أنه قد حان الوقت للتفكير في إطلاق سراح السياسة الإيطالية الشاملة في المملكة العربية السعودية بشكل يؤدي إلى تهميش الأطر القديمة والاتجاه في المقام الأول إلى نفوذ اقتصادي فعال على المدى البعيد.

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٢، رسالة ٣٠٨/ أ، جدة ٨ يناير ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية. ألحق بهذا التقرير مذكرتا دي بيبو في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٣م، والأمير فيصل في ٣ يناير ١٩٣٣م.

الباب الثالث

المحاولات الأولى للنفوذ الاقتصادي الإيطالي

١ - "إن دولة شابة كدولتنا ليست مشتاقة فقط لصداقة قوة عظمى مثل إيطاليا، بل إنها تتمنى أيضاً مساعدتها المادية". كرر وكيل الوزارة فؤاد حمزة هذه العبارة مرتين - غامزاً بعينه - يوم ٤ ديسمبر ١٩٣٢م أثناء لقائه مع دي بيبّو، مما أثار فضول ممثلنا الدبلوماسي في جدة، وهذا ما دعاه إلى التعمق في الأمر.

لكن فؤاد حمزة بقي مبهماً، مضيفاً فقط بأن مثل هذه المساعدات يمكن إدخالها في إطار المبادرات العامة السياسية والاقتصادية الإيطالية في بلده، وأخبر دي بيبّو فوراً الوزارة بذلك[١]، ولكن ردها لم يكن مشجعاً، فقد أوضح وكيل الوزارة سوفيتش ذلك في رده يوم ١٥ ديسمبر قائلاً: "بناء على مبدأ خاص فإنه يستثنى إمكانية تقديم مساعدة مالية إلى الحكومة الحجازية. ولو أثار فؤاد حمزة الموضوع من جديد، فلا تعطه إجابة سلبية، بل وضِّح له بشكل عام استعدادنا لمساعدة السعودية في نموها السلمي وتجهيزها المتقدم الحديث الذي يقوم ابن سعود بتحقيقه في مملكته، بتسهيل شراء تزويدات وربما السلاح أيضاً"[٢].

لكن أوتافيو دي بيبّو من جهته بدأ من خلال اتصالاته المباشرة مع زملائه الدبلوماسيين، ومع السلطات المحلية، وفوق كل شيء مع الصديق

(١) ASMAE، برقية ٥٦/٤١٠٦ر، جدة ٥ ديسمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

(٢) ASMAE، برقية ٤١/١٣١٥ر، روما ١٥ ديسمبر ١٩٣٢م من سوفيتش إلى دي بيبو.

الأوروبي لابن سعود[1] : جون بريدجر فيلبي ذي الشخصية القوية وشدة التأثير "الذي أسلم" ، في الحصول على مجموعة من الأرقام والأنباء والمعلومات التي مكنته من فهم الواقع والتنبؤ بالأحداث التي قد تقع في المستقبل. وكان دبلوماسيّنا من مرصده في جدة قد فهم بأن ابن سعود – بعد حله للمسائل السياسية وتلك المتعلقة بالأراضي (أو على الأقل كبح جماحها)، التي كان يغذي بعضها نزعة الثأر الهاشمية التي لم تُخمد قط، إضافة إلى المطالبات اليمنية – قد قام بوضع برنامج غاية في الصعوبة لتحديث البنية الاقتصادية وتقويم الموارد الطبيعية لبلده وتقديرها.

كان دي بيبّو قد فهم أيضاً بأنه لكي يتمكن ابن سعود من تحديث بلده وجعله عصرياً دون الاصطدام بلندن محاولاً تقوية استقلال بلده واعتماده على نفسه، لا بد أنه حاول تبديل أو على الأقل تكميل العلاقة الإنجليزية المعرقلة والهادفة إلى المنافع بعلاقات مع دول أخرى أكثر كرماً، وكانت تعد آنذاك أقل إمبريالية في وجهة نظر العرب.

وكان ابن سعود – في بحثه عن حلفاء تجاريين – قد وسّع نطاق هذا البحث – لصالح بلده، وبواقعية صحيحة – دون إجحاف أو حُكم سلبي متعجل ودون أية تأثيرات فكرية (بدءًا بالولايات المتحدة والاتحاد

---

(١) بشأن المداولات التي تمت بين ديبيبو وفيلبي، راجع ASMAE، A.P. ، ١٩٣١– ١٩٤٥م، الجزيرة العربية، ظرف ٧، رسالة ٢٤٢/ حاشية أ.٥٣، جدة ٢٣ ديسمبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية. وعن فيلبي، راجع أيضاً كليف ليندرديل، بريطانيا والعربية السعودية ١٩٢٥– ١٩٣٩م، لندن، فرانك كاس، ١٩٨٣م، وجوزيف كوستينر، صُنع العربية السعودية ١٩٢٦– ١٩٣٦م، نيويورك – أوكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٩٣م.

السوفييتي). ورأى دي بيبّو أن إيطاليا يمكنها دون شك ممارسة دور مهم من جوانب عدة، شريطة استعدادها للمغامرة واستيعابها لإستراتيجيات طويلة المدى، وفوق كل شيء تخليها عن الأفكار العزيزة على قلب وزير المستعمرات وبعض أوساط الحزب الفاشي.

كتب دي بيبّو تقريراً إلى الوزارة في ١٨ فبراير ١٩٣٣م يقول فيه: "إن رفع القنصلية في جدة إلى مصف المفوضية قد خلق ضرباً من مشاعر الرضا الجَلِيّة واعتراف صادق بالجميل تجاه إيطاليا. كانت هناك آمال كبيرة لدى الديوان الملكي والأوساط الحكومية في صداقة الحكومة الفاشية التي بعثت إلى جدة وزيراً مفوضاً، وإن لم يكن هناك ممثل سعودي لدى روما". وهكذا كان يتم التطلع إلى إيطاليا من أكثر من جهة باهتمام واستلطاف وتمنّي الشروع في توطيد علاقات مكثفة في المجال التجاري. لكن للأسف، وفي غضون وقت قصير اكتسح الموسم المعتم المشحون بسوء الفهم والشكوك هذا المناخ الملائم والمؤدي إلى التصالح، لقد بدأ الموسم المظلم بالجدال الشديد بشأن الاستضافة المتواطئة للمتمردين الحجازيين في أريتريا، ثم وصل إلى ذروته عندما تفجرت مسألة السفينة ر.ن. أسيو وبعد اكتشاف الاتصالات السرية لمبعوث الحاكم أستوتو بمتمردي جازان. من جهة أخرى، فلو أن التوضيحات والتصريحات التصالحية لممثلنا في جدة قد أدت إلى قفل المسألة على الصعيد الرسمي، فإنها لم تكن كافية أبداً لإعادة ذلك الجو الذي كان سائداً في البداية وكان يتسم بالثقة، والذي عكر صفوه الارتياب الدائم. لهذا كان لا بد من الشروع في سياسة مختلفة أكثر تيقظاً للمتطلبات الحقيقية للسعوديين الذين كانوا يحتاجون قبل أي شيء لمزيد من

التعاون والمساندة والمبادرات الفعلية.

وأوضح دي بيبو: "لا يمكننا النفوذ في هذا البلد إذا لم نستخدم أفكاراً أخرى: يجب علينا التفكير في مساعدته قبل استغلاله. فبينما ننفق آلاف الليرات (التي كان يفضل إنفاقها في تمويل شركة طويلة الأجل) في الإبراق وتكذيب أنباء عمليات عسكرية غريبة قام بها بضعة مئات من البدو الحفاة الجوعى، تقوم دول أخرى مثل روسيا وتركيا بأعمال مفيدة للنفوذ في البلد"(١).

في الأيام الآتية قام المبعوث الإيطالي في جدة بدقة وانضباط بإخبار الوزارة بالمبادرات العديدة التي شرعت فيها الحكومة السعودية أو لمجرد إعلانها عنها في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية والتمويلية، وكانت تعطي دفعة قوية لعملية تحديث الدولة وجعلها عصرية. وكانت تتعلق هذه المبادرات بالفعل بقرارات وتدابير ومبادرات مهمة دخلت بالفعل في مرحلة الإنجاز، منها: منح امتياز للتنقيب عن المعادن والبترول للاتحاد الاحتكاري الأمريكي القوي "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا"، ترخيص لمجموعة هندية بتشييد السكك الحديدية مكة – جدة، تأسيس بنك مركزي، ترخيص للاستيراد والمتاجرة الحرة في البضائع القادمة من الاتحاد السوفييتي(٢).

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١١، جدة ١٨ فبراير ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١١، جدة ٢٧ فبراير ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

وصل الملك ابن سعود إلى جدة في ١٥ أبريل ١٩٣٣م حيث التقى السلك الدبلوماسي والقنصلي. وهكذا حانت الفرصة أخيراً لأوتافيو دي بيبّو لمقابلته لأول مرة بعد عام من وجوده في المملكة. لقد كان لقاءً قصيراً للغاية، حصل دي بيبو على انطباع جيد لما يتمتع به الملك من شخصية[1]، لكنه أدرك أيضاً نوعاً من القلق لما تمر به المملكة من صعوبة مالية وللفترة الحرجة التي تمر بها العلاقات مع إنجلترا التي كانت تحاول "إلزامه" بإبرام معاهدة للصداقة وحسن الجوار مع أمير الأردن عبدالله، وحل مسألة "المطالبات المُكدِّرة المتعلقة بالعقبة". واختتم دي بيبّو تقريره الذي أرسله إلى وزارة الخارجية بشأن أول لقاء له مع الملك قائلاً: إن ابن سعود كان يتجول في جدة بسيارة إيسوتّا فراسكيني التي اشتراها نجله الأمير فيصل العام الماضي من إيطاليا، وأفرجت عنها الجمارك منذ بضعة أسابيع فقط[2].

وأضاف: "إن النجم السعودي في طريقه إلى الاختفاء، وللأسف فإنه يتجه نحو النظام الكوكبي الإنجليزي؛ لحاجته لا لرغبته في ذلك. كان في

---

(١) كتب دي بيبو عن العاهل: "طويل جداً، جسيم، حافي القدمين. ابن سعود يمثل البدوي الحقيقي الذي يرتدي ملابسه الخشنة دون تكلّف. يشرب عدداً لا نهاية له من فناجين القهوة، من حين لآخر تنير وجهه العريض الملتحي ابتسامة طيبة لطيفة، كانعكاس فطري لطبيعة رجل بسيط، صافي النية وقوي. بلا شك إنه شخصية قوية جداً وسليمة، وعند الاقتراب منه ولو لبضع ثوان فإنك تشعر بالصفاء التام". (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١١، رسالة ٥٦٣/ حاشية أ١، جدة ١٩ أبريل ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية).

(٢) بشأن الصعوبات التي أبطأت في سحب السيارات، راجع ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١١، ب.ع ٣٩٧/ب٦، جدة ١٣ فبراير ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

الإمكان، وربما لا يزال ممكناً تفادي ذلك بمحاباته، ليس بالكلام فقط، لكن بالفعل المستمر والعملي والفعال للتوصل إلى وئام وطيد ومستمر من أجل تعاون حقيقي وحميم بينه وبين الإمام يحيى. يبدو لي أن هذا يجب أن يكون واجب إيطاليا وغايتها السياسية التي ستمكننا بهذا الشكل من تأكيد مكانتها في جنوب شبه الجزيرة العربية لموازنة النفوذ الإنجليزي في شمالها"[(١)].

لكن على الرغم من أن أفكار ممثلنا الدبلوماسي في جدة وتقييماته كانت تجد تأييداً شديداً أيضاً من قبل مسؤولي وزارة الخارجية الأكثر وعياً، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى الطوابق العليا والمكاتب المهمة في الوزارة، حيث كانت لا تزال هناك تأثيرات قوية لأفكار متحجرة مرتبطة بالمشروعات التي كانت تطمح إلى التوسع، والتي كانت سائدة في الجهات

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١١، رسالة ٥٦٣/ حاشية أ١، جدة ١٩ أبريل ١٩٣٣م من دي بيبو إلى وزارة الخارجية. رد وكيل الوزارة سوفيتش في ٢٢ يوليو ١٩٣٣م وبعد ثلاثة أشهر على هذا التقرير قائلاً: "إن فكرة إقامة علاقات طيبة بين مملكتي اليمن والسعودية تنطبق تماماً مع وجهات نظر هذه الوزارة الملكية ومع السلوك الذي تنشده الحكومة الملكية. من جهة أخرى فإن إبرام اتفاقيتي الصداقة والتجارة تعدان أيضاً نقطة الانطلاق من أجل المساهمة في الحفاظ على السلام بين الدولتين العربيتين، تفادياً بقدر الإمكان أن يتسبب الخلاف الأساسي الذي يفصل بينهما، والمتمثل في جازان، في اندلاع صدام مسلح. بناءً على ذلك، أخبركم بأن هذه الوزارة تعي أهمية تكثيف أنشطتنا من خلال مزيد من الاهتمام في القطاع الاقتصادي والمالي من أجل تفادي – بقدر الإمكان – خطر سقوط ابن سعود في الفلك البريطاني. لكنه من المنطقي تقييم الصعوبات التي تُستجَد لتفعيل تلك المساعدات طبقاً لإمكانياتنا الفعلية" (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١١، ب.ع ٢٢٢٣٤٦/١٧، روما ٢٢ يوليو ١٩٣٣م، من سوفيتش إلى دي بيبو).

المتطرفة والمتعلقة بالمستعمرات. ونتيجة ذلك في النهاية أن يتم في روما إعداد إستراتيجيات مجردة وغير عملية ذات طابع عام (يتم استلهامها غالباً من منطلق فكري أو وسيلة للسياسة العربية) يصعب تطبيقها بشكل مباشر على قضايا متعددة ومعينة لا تزال مفتوحة في جدة. وهذا من شأنه إبطال المجهود الفعلي واليومي لـ "دي بيبّو" نفسه الذي كان يُخيّل له أحياناً بأن عمله بلا جدوى.

في ٢٧ مايو ١٩٣٣م، وعندما علم فؤاد حمزة بالسفر الوشيك لممثلنا الدبلوماسي في عطلة، التقاه في جدة ودامت المقابلة معه حوالي ساعتين. وكان وكيل الوزارة قد تم توكيله بالفعل من قبل ابن سعود لتوضيح بعض المسائل المهمة مع دي بيبّو، كي ينقلها لرئيس مجلس الوزراء مباشرة عند عودته إلى إيطاليا.

وبعد أن أكد فؤاد حمزة على أهمية تعيين الأمير سعود ولياً للعهد مما يؤكد – تجاه الهاشميين المطالبين بالثأر لهزيمتهم – أنه لا يمكن تقسيم المملكة وعلى استمرارية الأسرة الحاكمة، أعلن وكيل الوزارة أن ابن سعود يعد جازان "جزءًا أساسياً" من مملكته، وأن هذا الانتماء لا يقبل النقاش. بناءً على هذا، ونظراً للصداقة الوطيدة والعريقة التي كانت تربط اليمن بإيطاليا، فإن تدخُّلاً يكون عظيم الشأن من جانب حكومة روما لدى الإمام يحيى لطمأنتِهِ بشأن النوايا الحقيقية للحكومة السعودية المبنية في الأساس على رغبتها في السلام لكلا البلدين "لصالح الإسلام". وكان فؤاد حمزة قد صرح – مشيراً إلى الأردن – أنه "بسبب الضغوط الشديدة من قبَل إنجلترا" كان على وشك التوقيع على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار.

وأسهب فؤاد حمزة في ذكر التدابير العديدة التي أصدرتها حكومته بخصوص المزايا التي مُنحت في مجال النفط والسكك الحديدية، كما حرص على التأكيد بأن "الملك ابن سعود والحكومة سيسعدان لرؤية مجموعات تمويلية إيطالية يهمها استغلال الثروات الموجودة في باطن أرض المملكة العربية السعودية وتنمية الحركة التجارية"[١].

٢ - لكن الأمر لم يكن يسيراً ولا سهلاً خاصة بالنسبة للمجموعات التمويلية الإيطالية (قليلة الميول للدخول في مبادرات في الخارج دون حماية أو ضمان حكومي) للمساهمة في تقييم الموارد الموجودة في باطن الأرض وفي التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، وهي عملية كانت تتطلب استثمار رؤوس أموال طائلة. من جهة أخرى كانت المنافسة الأجنبية تتسم بالحدة الشديدة والتدخّل في الأوساط الحكومية، لدرجة كانت تُحبط من عزيمة أية مبادرة مستقلة.

ومثال على ذلك مسألة الامتياز الاحتكاري لمدة عشر سنوات لبيع السيارات في المملكة، والذي مُنح للشركة الشرقية لمجموعة فورد التي كان يمثلها في جدة فيلبي ذو النفوذ القوي هناك. وكان فيلبي قد أخبر دي بيبّو في ٢٠ أبريل أنه - وبعد قرار توحيد نوع سيارات الأجرة[٢] - على وشك التوقيع على امتياز احتكاري تقوم فورد على أساسه بإمداد الحكومة وشركات السيارات بجميع وسائل النقل وقطع الغيار والإطارات، كما قام

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١١، رسالة ٧١٢/ حاشية أ١، جدة ٢٨ مايو ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

(٢) ASMAE، برقية ٢٩/٣٧٥٢، جدة ٢٠ أبريل ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

فيلبي بإخبار دي بيبو بأنه مستعد للتعاون مع شركة فيات التي قد يمكنها "إمداده بالسيارات ذات المقاعد السبعة والشاحنات الضخمة التي لا تنتجها فورد"[1].

بكل أسف، وعلى الرغم من أن ممثلنا الدبلوماسي سبق أن أخبر وزارة الخارجية[2] والإدارة العامة لمصنع تورينو، لم تكن فيات قد حلّت بعد مشكلة تمثيلها في جدة[3]، ولذلك قام دي بيبو بنصح فيلبي بالاتصال بمندوبي الشركة الإيطالية في الإسكندرية مباشرة بمناسبة رحلته المبرمجة إلى مصر. وكتب دي بيبو إلى الوزارة ضمن تقرير سري في ٣ مايو ١٩٣٣م: "إن المفاوضات التي ينوي السيد فيلبي القيام بها مع مصانع السيارات الإيطالية تستحق الاهتمام عن قرب، لا للغرض التجاري فحسب، بل للغرض السياسي أيضاً. ومن ثم - ولو لمدة مؤقتة - إما الاتفاق مع فيلبي أو التخلي تماماً عن إدخال سيارات إيطالية إلى المملكة. وبوجه خاص يستحسن إخبار فيات بأنني متمسك بوجهة نظري في ضرورة قيامها العاجل بإعادة تنظيم تمثيلها هنا"[4]. على كل تم التوقيع في ١٥ مايو ١٩٣٣م

---

(١) ASMAE، برقية ٣٠/٣٧٧٧، جدة ٢١ أبريل ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٣، ب.ع ٣٠ / حاشية ب٤، جدة ٥ أكتوبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية، وب.ع ٥٧/ حاشية ب٤، جدة ١٥ أكتوبر ١٩٣٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

(٣) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٣، رسالة ٥٩٨/ حاشية ب٤، جدة ٢٧ أبريل ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

(٤) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٣، ب.ع ٦١٩/ حاشية أ ٨٤، جدة ٣ مايو ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

على اتفاق بين الحكومة السعودية التي كان يمثلها وزير المالية والشركة الشرقية التي كان يمثلها "عبدالله" فيلبي. وتم إعلان هذا الاتفاق في الأسابيع اللاحقة التي كانت الحكومة السعودية تلتزم بناءً عليه لمدة عشرة أعوام بشراء السيارات من شركة فورد وحدها، وأن "تمنع الشركات العاملة في مجال نقل الركاب المُسجّلة بالمملكة من شراء سيارات" ليست من طراز فورد. على أن الحكومة السعودية احتفظت بحقها في شراء سيارات لاستخدامها الخاص ووسائل النقل الثقيلة التي قد لا تكون من إنتاج فورد، شريطة إبلاغ الشركة الشرقية بذلك. وكان يحق لشركات النقل الاستمرار في استخدام العربات التي لا تزال في حوزتها، بينما يمكن للأفراد استيراد سيارات ليست من صنع فورد لاستخدامهم الشخصي ولا يمكنهم تأجيرها.

أما بالنسبة للشركة الشرقية فقد التزمت "بتوفير عدد مناسب من السيارات في المملكة للبيع تلبية لجميع طلبيات الحكومة وشركات السيارات"، إضافة إلى توفير كمية مناسبة من قطع الغيار والإطارات وفتح وُرَشٍ لتصليح السيارات في جدة، ومكة، والمدينة، والرياض"[1].

وفي أوائل شهر يونيو تقابل فيلبي في الإسكندرية مع مدير "فيات الشرق" في محاولة لوضع أسس التعاون المحتمل. وكانت بمثابة محاولة مستحيلة نظراً "لادعاءات فيلبي غير المقبولة" التي دعت المدير العام لشركة

(١) النص الكامل للاتفاق مسجل في برقية دي بيبو بتاريخ ١ يونيو ١٩٣٣م في ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٣، ب.ع ٧٣٣/ حاشية أ ٨٤، جدة في ١ يونيو ١٩٣٣م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية.

فيات غويدو صوريا لإلغاء جميع المفاوضات معه والاتجاه بشكل مستقل إلى إعادة تنظيم ممثليته في جدة مقتصراً مؤقتاً على تقديم الصيانة وقطع الغيار للسيارات من طراز فيات الموجودة في الحجاز بالفعل. وأدى هذا الاختيار المنطلق من اعتداد وعزة نفس إدارة الشركة إلى إلغاء كل احتمالات دخول فيات إلى مجال السيارات الجديدة الذي أصبح مقتصراً على فيلبي[1]. وكان صوريا مدركاً لعواقب هذا الاختيار.

٣ – كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" في ١٥ يوليو ١٩٣٣م معلنة النجاح المهم الذي حققته شركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" (SOCAL) في المملكة العربية السعودية، والتي فازت بامتياز نفطي منتصرة على منافستيها، وهما "شركة نفط العراق" Iraq Petroleum Company و"شركة النفط الإنجليزية الفارسية" Anglo - Persian Oil Company. وبعد مفاوضات مكثفة تخللتها عبارات حادة وبعض الظِّلال القاتمة تم منح هذا الامتياز لشركة SOCAL الذي خولها صلاحية البحث عن النفط واستخراجه واستغلال مشتقاته في منطقة شاسعة في شرق المملكة.

كما نص الاتفاق على دفع مبلغ فوري قدره (٣٥,٠٠٠) جنيه إسترليني ذهب منه (٣٠,٠٠٠) جنيه "قرضاً" إلى الحكومة السعودية، و(٥٠٠٠) جنيه جُعالة royalty مقدمة عن العام الأول. كذلك نص الاتفاق على أن تقوم الشركة في غضون (١٨) شهراً بدفع مبلغ (٢٠,٠٠٠) جنيه

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٣، فيات، رسالة ١٧٧٢٠، تورينو ٨ يونيو ١٩٣٣م، من سوريا إلى دي بيبو.

إسترليني بصفته قرضاً آخر. كما التزمت الشركة بدفع مبلغ (١٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني عند اكتشاف النفط[١].

هذا الامتياز المحظوظ (الذي تم في إطاره اكتشاف مخزون نفطي هائل) كان مُقدَّراً له أن يغير محاور التأثير السياسي للمنطقة ومجالاته، ممهداً الطريق تدريجياً للأمريكيين الذين تمكنوا - دون فتح تمثيلٍ دبلوماسي[٢] - من التحرك على أرض الأعمال التجارية مباشرة، يوماً بعد يوم، إلى أن أصبحوا شريكاً غربياً ثميناً ومحط ثقة السعوديين، (وأيضاً من أجل الحد من الوجود البريطاني الهائل)، ولديهم المقدرة على كفالة المعونة المالية والمهارات التكنولوجية الضرورية لعملية التحديث والتنمية الاقتصادية للبلاد.

وهكذا تمكن الأمريكيون يوماً بعد يوم من تقوية مركزهم، حيث غطّوا

(١) بشأن المفاوضات المعقدة والمتشابكة بين الحكومة السعودية ومختلف الشركات البترولية المتنافسة، راجع جوزيف وليام وولت، المملكة العربية السعودية والأمريكيون، ١٩٢٨-١٩٥١م، جامعة نورثويسترن، دكتور في الفلسفة، ١٩٦٠م، ميكروفيلم الجامعة - شركة محدودة، آن آربور، ميتشيغان، ١٩٩٥م، ص ٨٢ - ١١١ وليندرديل، ص ١٨٩-٢١٣، وراجع أيضاً ماتّيو بيتسيغالّو، تاريخ مصادر الطاقة، في "الإنسان، البيئة، الطاقة"، روما، إيني، ١٩٨٨م ودانييل يرجين، الجائزة. التاريخ الملحمي للصراع على البترول، ميلانو، سبيرلينغ وكوبفير، ١٩٩٦م.

(٢) في عام ١٩٣٩م، الوزير الأمريكي في مصر تم اعتماده في العربية السعودية. فروس، ١٩٣٩م، المجلد الرابع، ص ٨٢٤ - ٨٣١. تم افتتاح أول تمثيل أمريكي ثابت فقط في عام ١٩٤٢م. راجع أيضاً كتاب (بقلم) إبراهيم الرشيد، المملكة العربية السعودية تدخل في العالم الحديث. وثيقة أمريكية سرية عن بزوغ المملكة العربية السعودية كقوة عالمية ١٩٣٦-١٩٤٩م، ساليسبري، مطبوعات وثائقية، ١٩٨٠م.

بثقة وبنفوذ تقريباً كل الفراغات التي ربما كان من الممكن لبلدنا (أيضاً بناءً على الصداقة التي أعلنها ابن سعود أكثر من مرة تجاه إيطاليا) من الطموح إليها، وكما سبق لدبلوماسيينا المعتمدين في جدة أن لّمحوا إليها، سياسة بعيدة النظر، أكثر واقعية، أكثر يقظة للأحداث الفعلية، وأقل تأثراً بمسألة جازان، حيث اندلعت فيه من جديد ثورة إدريسية في الخريف، ولكن هذه الثورة كانت هذه المرة مدعومة من الإمام يحيى في إطار تدهور العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية، وما تبع ذلك من فشل المفاوضات للوصول إلى حل ودي للخلافات القديمة بشأن الأراضي والحدود.

في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٣م كتب وكيل وزارة الخارجية سوفيتش رداً على رسالة وزير المستعمرات دي بيبو الذي لفت انتباه وزير الخارجية مرة أخرى إلى المسألة التي صعّدت من حدة الموقف، يقول: "من الواضح أن الوضع الحالي يختلف تماماً عن تلك الثورة الإدريسية الأخيرة. هذه المرة يعد الإمام شريكاً مباشراً في القضية، وإنه يساند الإدريسيين بشكل مباشر". من هذا المنطلق، وعلى الرغم من مصلحة الإيطاليين في الحفاظ على علاقات جيدة مع ابن سعود، فإن سوفيتش كان يرى ضرورة الحفاظ على تصرف يتسم بالحذر التام كي لا تُثار شكوك وظنون لدى الإمام[1]. وللأسف ساء الوضع في الأشهر اللاحقة، مما تسبب في خلق مزيد من المشكلات والتعقيدات للسياسة الإيطالية في المملكة العربية السعودية، وحيث قامت الوزارة باستدعاء دي بيبو إلى روما وإرسال جوفاني بيرسكو ليحل محله.

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٤، رقم ٤٣٠.

الباب الرابع
عواصف الحرب في الصحراء

١ - سمح الملك ابن سعود لممثلنا الدبلوماسي جوفاني بيرسكو للالتقاء به في جلسة خاصة يوم ١١ أبريل ١٩٣٤م، حيث شرح له الأسباب التي دفعته لشن حرب ضد اليمن ليحل بقوة السلاح - بعد فشل مفاوضات فبراير[١] - مشكلة الحدود ومشكلة أراضي نجران التي استلمها إمام اليمن. وخلال هذه الجلسة قال الملك: "الإمام يحيى صديق حميم لي، وما زلت أُكِنّ له المحبة، ولكنني اضطررت لشن الحرب دفاعاً عن أرضي وشرفي. كان يمكنني استغلال تلك اللحظة التي كان فيها الإمام يحيى مشغولاً مع الإنجليز في المفاوضات الصعبة[٢]، ولم أفعل ذلك. لكن الإمام لا يتمتع بشخصية مخلصة، ولديه نزعة السيطرة على الآخرين. أثناء الحرب مع الإدريسيين بجازان أفهمنا الإمام أنه يجب الاحتياط من الإيطاليين لأنهم كانوا ينشرون بذور العداء بين المملكة العربية السعودية واليمن ثم يستغلونهم، وكان ردي للإمام: لو أنكم اتّبعتم نصائح إيطاليا لكنتُ أنا أيضاً في قمة السعادة لاتباع

---

(١) راجع كليف ليندرديل، بريطانيا والمملكة العربية السعودية ١٩٢٥- ١٩٣٩م. الواحة الإمبريالية، لندن، فرانك كاس، ١٩٨٣م، ص ١٥٣.

(٢) ASMAE، A.P. ١٩٣١- ١٩٤٥م، الجزيرة العربية، ظرف ١٤، رسالة ٢٦٢/أ، جدة ١١ أبريل ١٩٣٤م، من بيرسكو إلى الوزارة. هذا التقرير الذي رآه موسوليني أيضاً، منشور بكامله في الملحق ٢/أ في آخر هذا الكتاب. راجع أيضاً DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ٨٥.

نصائحها"[١]. وبالفعل، وعلى إثر تعبئة القوات اليمنية قام ابن سعود بالهجوم السريع يوم ٢٠ مارس ١٩٣٤م. وهكذا، ومع اندلاع هذه الحرب الخطيرة التي كان من بين مخاطرها القضاء إلى الأبد على التوازنات الحساسة والهشة التي تم التوصل إليها بصعوبة في البحر الأحمر، تم التأكد من أسوأ الافتراضات الممكنة التي وضعتها روما في حساباتها. ألا وهو الاشتباك المسلح المباشر بين ابن سعود والإمام يحيى، وما يترتب على ذلك من وضع الحكومة الإيطالية في موقف حرجٍ للغاية وإرغامها – على إثر تدهور الأحداث بشكل لم يعد ممكناً التحكم فيها – على الانحياز بشكل أوضح كما كانت تتمنى بعض الأوساط الاستعمارية، مما أدى إلى إبطال مفعول كل المجهودات السياسية التي جرت بمكاتب وزارة الخارجية ومفوضية جدة التي بذلت جهداً في الحفاظ على التوازن وتعادل العلاقات.

وحتى آخر لحظة حاولت الدبلوماسية الإيطالية بشتى الطرق في الشهور السابقة تحاشي وقوع الحرب، لدرجة أنها اقترحت سلسلة من المبادرات العملية الإيطالية – الإنجليزية دفاعاً عن السلام في شبه جزيرة العرب[٢].

---

(١) بشأن المفاوضات بين إنجلترا واليمن التي انتهت بإبرام معاهدة الصداقة والتعاون في صنعاء يوم ١١ فبراير ١٩٣٤م، والتي كان هدفها الرئيس يتمثل في تمهيد الطريق نحو حل مشكلة الحدود بين محمية عدن واليمن. راجع كليف ليندرديل، بريطانيا والمملكة العربية السعودية ١٩٢٥– ١٩٣٩م. الواحة الإمبريالية، لندن، فرانك كاس، ١٩٨٣م، ص ١٥١ – ١٢٥.

(٢) ASMAE، .A.L، ظرف ٨٤٦، ب.ع ٢٠٠٦٣٥، روما، ٩ يناير ١٩٣٤م، ألويسي في سفارة لندن، ومرفق به صورة من المراسلات التي جرت بين وزارة الخارجية والسفارة البريطانية في روما. راجع أيضاً ليندرديل، المرجع السابق، ص ١٥١.

وفي ٢٩ ديسمبر ١٩٣٣م أرسل أيضاً وكيل وزارة الخارجية سوفيتش رسالة شخصية إلى السفير البريطاني في روما "سير أليكس دراموند" طالباً منه – بتوكيل من موسوليني – استرعاء نظر رئيس الوزراء ماك دونالد نحو الاقتراحات الإيطالية المتمثلة في مزيد من التعاون بشأن الوضع الحساس في الجزيرة العربية[1]. لكن الحكومة الإنجليزية التي كانت مشغولة آنذاك في مفاوضات مباشرة مع الإمام بشأن معاهدة صنعاء، لم تعط أهمية للاقتراحات الإيطالية حتى تأزم الوضع، واتجه نحو انحدار أدى به بصورة مُتعنّدة إلى الحرب. ومع اندلاع الحرب سادت المشكلات التي خلقت صعوبات وأزمات للجميع، ابتداءً من الطرفين المتنازعَين كما هو منطقي، وكما أوضح ابن سعود – بكل صراحة – في لقائه المذكور آنفاً مع ممثلنا في جدة بيرسكو يوم ١١ أبريل، الذي أسرع من جهته بطلب تعليمات من وزارة الخارجية.

وبالإشارة إلى هذا الجانب الأخير أجاب وكيل الوزارة سوفيتش يوم ٢٠ أبريل على رسالة بيرسكو، طالباً منه أن يُعبّر للسلطات السعودية عن أمل الحكومة الإيطالية في نهاية عاجلة للحرب، وفي الوصول إلى حل نهائي للخلافات من أجل السلام في شبه الجزيرة العربية كلها. وكتب سوفيتش: "أضيفُ أنه سواء تم التوصل إلى الاتفاق الإنجليزي – اليمني الذي يمنح بريطانيا العظمى إمكانيات مباشرة للتدخّل في حق حكومة صنعاء، وسواء الأحداث الأخيرة التي تبدو وكأنها تُمهّد للعلاقات

(١) ASMAE، A.L.، ظرف ٨٤٦، رسالة ١٧٧/٢٣٨٨٦٨، روما ٢٩ ديسمبر ١٩٣٣م، من سوفيتش إلى دروموند، صورة.

السلمية بين المملكتين العربيتين، ستطلق حريتنا في القيام بنشاط سياسي أوسع لصالح هذه الدولة، وهذا من شأنه أيضاً موازنة نفوذ الآخرين في حدود المستطاع"[1]. في الوقت نفسه، وبينما كانت تتضاعف دعوات العالم الإسلامي لإحلال السلام، حيث بدأت تتجسم المحاولات الأولى للتوسط بين الطرفَيْن بإرسال وفود إسلامية[2] - كانت العمليات العسكرية مستمرة بكثافة ووحشية مدهشة، مما خلق القلق والفزع سواء في لندن أم في روما. ومن أجل حماية الهنود المقيمين في الحُديدة - المدينة التي كان يسودها الدمار، والذين كان يبلغ عددهم ثلاث مئة شخص تقريباً - أمرت الحكومة الإنجليزية السفينة الحربية بينزانس بالاتجاه إلى الميناء اليمني، حيث وصلت إليه يوم ١ مايو ١٩٣٤م[3]، قبل أيام قليلة من الهجوم السعودي النهائي.

كذلك فكر الإيطاليون فوراً في إرسال سفينة حربية، ورست السفينة الملكية أسيو يوم ٣ مايو ١٩٣٤م في ميناء الحديدة. وباتباع ما فعله الإنجليز الذين أنزلوا بعض الرجال على الأرض، نزلت فصيلة جنود إيطاليين من أسيو يقودها العقيد ليوبولدو كارو، واتجهت لحماية الجالية الاستعمارية والإرسالية الدينية[4]. وفي ٤ مايو وصلت أيضاً السفينة الملكية مانياغي

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ١٢٣.

(٢) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ١٣٤.

(٣) ليندرديل، المرجع السابق، ص ١٥٤. راجع أيضاً جوزيف كوستينر، صُنع العربية السعودية ١٩١٦ - ١٩٣٦م، نيويورك - أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٣٣م، ص ١٧١.

(٤) USM، الملف ٢٦٣٣، القيادة البحرية العليا في البحر الأحمر - السفينة ر.ن. أسيو، =

إلى ميناء الحديدة[1].

وأخبر وكيل الوزارة سوفيتش في اليوم نفسه السفير البريطاني في روما دروموند بالمبادرات الإيطالية في البحر الأحمر. وفي ٥ مايو قدّم له دروموند مذكرة أعرب فيها عن تذمره لنزول الجنود الإيطاليين إلى الحديدة، نظراً لقلة عدد الأوروبيين المقيمين هناك إذا ما قورن بالثلاث مئة هندي من الرعايا البريطانيين.

من هذا المنطلق، ومع الأخذ في الحسبان الضمانات التي أكدها ابن سعود بشأن تصرف قواته مع المواطنين الأجانب المقيمين في الحديدة، أعرب السفير الإنجليزي عن أمله أن تطلب الحكومة الإيطالية من السلطات المحلية إيقاف عملية إنزال الجنود. إضافة إلى تقديم هذه المذكرة، أعرب دروموند أيضاً إلى وكيل الوزارة سوفيتش أن لندن قد رأت في المبادرات الإيطالية نوعاً من التدخل المباشر في المعركة، وهو ما سيؤدي بالتأكيد إلى خلق مزيد من التعقيدات في هذا المجال، بينما تولد ضربٌ من التوتر العصبي الشديد في الأوساط السياسية اللندنية. أما سوفيتش فقد استخدم في رده عبارات استرضائية، موضحاً أنها ليست عملية إنزال مكثفة، بل

= رسالة ٢٣٣، الحديدة ١١ مايو ١٩٣٤م، من أتسي إلى وزارة البحرية.

(١) USM، المرجع السابق، قيادة السفينة الهيدروغرافية مانانيي، رسالة ١٢٤، مصوّع ١٢ يونيو ١٩٣٤م، من بونيتي إلى وزارة البحرية. تم دعم انتشار الوحدات البحرية الإيطالية في المنطقة لاحقاً من خلال السفينة ر.ن. أوستيا التي وصلت إلى مخا حاملة جنديين ومئة على أهبة الاستعداد للقتال، بقيت راسية هناك لمدة شهرين تقريباً. (USM المرجع السابق، السفينة ر.ن. أوستيا، البحر الأحمر ١٣ مايو ١٩٣٤م). في الأيام اللاحقة وصل الطرادان نيمبو وتوربينه إلى الحديدة.

عملية وقائية لحماية الإيطاليين وغيرهم من الأوروبيين الذين كانوا في حاجة إلى الحماية في تلك اللحظة الحرجة والخطرة.

وهناك أيضاً مفاهمة مماثلة وردت يوم ٨ مايو في مذكرة وزير الخارجية الإيطالي رداً على السفارة البريطانية، حيث نجده يلح – بلهجة حازمة – على الطبيعة المؤقتة لوجود الفصائل العسكرية الإيطالية التي كان وجودها ضرورياً (كما هو الحال بالنسبة للفصائل البريطانية) نظراً للوضع الساخن في الحديدة. وبعد أن أشارت المذكرة إلى الأخطار الناجمة عن الأحداث الجارية في جنوب البحر الأحمر، اختتمت بإشارة عنيفة اللهجة بشأن الاقتراح الأخير من جانب الحكومة الإيطالية بعقد مائدة تشاور "من أجل القيام معاً بدراسة الموقف في الجزيرة العربية على أساس محادثات روما لعام ١٩٢٧م"، وهو الاقتراح الذي أهملته حكومة لندن. وأعيد طرح هذا الاقتراح وإعطاؤه أهميته أيضاً في ظل خطورة تلك اللحظة، وبناءً على طلب التوسط الذي تقدم به الإمام يحيى إلى جميع الدول الصديقة، منها إيطاليا وبريطانيا العظمى بالطبع.

وعندما أخبر موسوليني يوم ٦ مايو السفير الإيطالي في لندن غراندي بطلب الإمام للتوسّط أكد له استعداد الحكومة الإيطالية للتدخل لدى الطرفَيْن المتحاربَيْن بالاتفاق مع الحكومة البريطانية؛ كل هذا أيضاً كي لا تقوم الحكومة الإنجليزية باتخاذ مبادرات من طرف واحد "ربما تكون أيضاً ضد المصالح الإيطالية"[1]. لكن الإنجليز مرة أخرى، لكونهم حامين غيورين

---

(١) ASMAE، أرشيف مجلس الوزراء، ظرف ٧٤٣، "حوار مع سفير إنجلترا"، روما ٥ مايو ١٩٣٤م. مذكرة السفارة البريطانية مرفقة بهذه الملحوظة التي كتبها سوفيتش.

على وضع السيادة الذي استعادوه وبوصفهم نقطة إشارة إجبارية لأي توازن جديد ممكن في المنطقة، وفوق كل شيء بعد الاتفاقية مع اليمن، أصبحوا قادرين على التصرف باستقلال، إلا أنهم فضلوا مرة أخرى التخلي عن الاقتراح الإيطالي بشأن مبادرات الاتفاق التي كانت آثارها غير المرغوبة (مثلاً كتقييم دور إيطاليا) تعد أسمى من المزايا التي كان من الممكن بلوغها. وهكذا شعر غراندي – بعد قيامه فوراً بالخطوات الملائمة في لندن – "بأن الخارجية البريطانية – ولو مؤقتاً – غير مهتمة بقبول طلب الوساطة، مفضلة الإبقاء على موقفها الحيادي"[(١)].

٢ – في الوقت نفسه استمرت بشكل مكثف في جدة الأنشطة الدبلوماسية للسعوديين التي بدت نتائج الحرب في صالحهم تماماً، خاصة فور احتلالهم للحديدة. لكنَّ السعوديين كانوا يبدون حيطة شديدة، وفي سعيهم للتخلص من حماية الإنجليز الذين أرادوا من خلال مندوبيهم التأثير في الاختيارات للاستمرار في السيطرة على الوضع[(٢)]، كان السعوديون يتحركون في جميع الاتجاهات للبحث عن مُحاوِرين محط ثقة. وكتب بيرسكو في ٨ مايو ١٩٣٤م بعد لقاء مع وكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة وصدر عنه بيان رسمي: "إن هذه الحكومة لا تبتهج لانتصاراتها ولكنها تتطلع بقلق إلى تطور الخلافات التي تفضل ألا تستمر. ومن الواضح أن ابن سعود يبحث عن تدخل ودي من قِبل إيطاليا لكي تمارس تأثيرها في الإمام يحيى لتسهيل

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ١٩٢.

(٢) ليندرديل، المرجع السابق، ص ١٥٥.

الوفاق بين البلدين"[1].

إن عروض الصداقة المتكررة من جانب السعوديين من جهة، والتصرف الإنجليزي المتحفظ والجاحد من جهة أخرى، قد دفعا الحكومة الإيطالية أخيراً لإعادة النظر وتقييم علاقاتها بشكل مختلف مع ابن سعود، ومع السياسة العربية بشكل عام، والتحرر من تلك القوالب الضيقة التي كانت سائدة في الأوساط الاستعمارية، والإصغاء بشكل أفضل لاقتراحات دبلوماسيينا المعتمدين في جدة وتقييماتهم التي لاقت آذاناً مصغية أيضاً لدى مكاتب الوزارة[2].

والتقى بيرسكو مرة أخرى في ١٢ مايو ١٩٣٤م فؤاد حمزة الذي أبدى تقديراً كبيراً لتوضيحات وتدقيقات حكومة روما بشأن الوجود الوقتي للسفن والفصائل الإيطالية في الحديدة التي كان الهدف منها يتمثل فقط في حماية الرعايا والمصالح القومية، كما فعلت دول أوروبية أخرى.

ومع أنّ بيرسكو كان يؤكد من جهته على الحيادية التامة التي تتخذها الحكومة الإيطالية تجاه هذا الصراع، إلا أنه تمنى سرعة انتهائه. وفي هذا الخصوص كان فؤاد حمزة قد أفضى إليه بشيء من الخصوصية بوجود مندوب يمني في الطائف[3]. وبالفعل، وفي يوم ١٢ مايو أعلن ابن سعود وقف إطلاق النار، وبعد ذلك بأسبوع – أي في ٢٠ مايو ١٩٣٤م – وعلى إثر مفاوضات غير هينة بين المملكة العربية السعودية واليمن تم أخيراً التوقيع

---

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد١٥، رقم ١٩٨.

(٢) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ١٩٩.

(٣) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ٢٢١.

على معاهدة الصداقة الإسلامية والأخوة العربية التي وضعت نهاية دائمة للصراع بين البلدين، مما أدى إلى استقرار الوضع الإقليمي والحدود. وبصفة خاصة اعترف الإمام يحيى بسيادة ابن سعود على منطقتي جازان ونجران[1].

وهكذا، وتأكيداً للتوقعات الصائبة للدبلوماسيين الإيطاليين المعتمدين بجدة قدّم ابن سعود دليلاً آخر على ما يتسم به من سجايا عظيمة لرجل دولة شجاع وماهر، فلقد قام من جديد بحمل السلاح والدفاع عن وحدة أراضي مملكته من الأعداء؛ ومرة أخرى، وبعد أن ظفر على أرض المعركة حيث تم الاعتراف له بحقوقه، لم يتردد ابن سعود – مُرحِّباً بطلبات العالم الإسلامي – باختيار طريق السلام، مما دعم مملكته، وهيبته الشخصية ووقار عائلته. وأصبح للمملكة العربية السعودية – تحت القيادة الواعية لابن سعود – وجودٌ قويٌّ وبارزٌ في المنطقة، وكان هذا بمثابة المعيار الجديد الذي كانت هناك حاجة للقياس به. لقد تكونت المملكة واشتد ساعدها من حرب لأخرى، ولكنها اليوم – وبعد قيامها بحل مشكلاتها تماماً مع اليمن – أصبح في وسعها أخيراً التطلع إلى المستقبل بشكل مختلف.

---

(١) النص الكامل لمعاهدة الصداقة الإسلامية والأخوّة العربية واتفاق التحكيم بين المملكة العربية السعودية واليمن التي تم التوقيع عليها في الطائف يوم٢٠ مايو ١٩٣٤م منشور بمجلة "الشرق الحديث"، العدد ١٤، ص ٣١٥ – ٣٢٣. راجع أميديو جانّيني، معاهدة الطائف وتوازن الجزيرة العربية في "الشرق الحديث"، العدد ١٥، ١٩٣٥م، ص ٤٨٩– ٤٩٨، وماريا نالّينو، السياسة الخارجية للمملكة للعربية السعودية "بمجلة الدراسات السياسية الدولية"، العدد ٨، ١٩٤١م، ص ١٠٧. راجع أيضاً ليندرديل، المرجع السابق ص ١٥٦ وكوستينر، المرجع السابق، ص١٧٢.

وهكذا انتهى موسم حروب ابن سعود التي كانت ضرورية خلال مرحلة مولد المملكة والدفاع عنها، ثم بدأت مرحلة السلام الضرورية لتنمية الدولة وتطويرها.

في ٢٦ مايو ١٩٣٤م وصل يوسف ياسين سكرتير الملك الذي كان يتمتع بهيبة ومكانة إلى جدة ليخبر بيرسكو بدعوة جلية من الملك لتوقيع المعاهدة السعودية – اليمنية، موضحاً بذلك "روح التسامح" الذي أبداه عاهله، بينما، وعلى الرغم من "برقياته السلمية اليومية" فإنه لا يزال يرى بعض الظلال التي تحيط بالنيات الحقيقية للإمام. بالعكس، وبخصوص هذا الأمر فقد أخبره يوسف ياسين – بصورة تتسم بالحصافة والكتمان – ببعض الأنباء التي نشرتها بعض الصحف المصرية التي ذكرت أن التردد اليمني قد سببه الأمير ولي العهد "الذي دفعه إلى العناد بعض العملاء الإيطاليين وبفضل المساعدة المالية من جانب الحكومة الملكية الإيطالية". وبالطبع نفى بيرسكو هذه الأنباء التي قام بنشرها عمداً مغرضون أرادوا تعكير جو الصفاء والثقة الذي بدأ يعم العلاقات بين إيطاليا والمملكة العربية السعودية[1]. وقام سوفيتش من جهته في ٢٩ مايو بالكتابة إلى بيرسكو مؤكداً على صحة ما ذكره الأخير بأنها أنباء لا أساس لها من الصحة، وطالباً منه أن يتقدم بالشكر ليوسف ياسين للمعلومات السرية، ومؤكداً من جديد أن وجود السفن الإيطالية في الحديدة "ليس لها أغراض غير ودية" تجاه الحكومة السعودية، وأنه قد تم تحديد موعد مغادرتها للميناء خلال وقت قصير "أيضاً، بسبب تصميم وتصرف الدول الأخرى المهتمة بمتابعة

---

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ٢٩٩.

الوضع في جنوب الجزيرة العربية عن قُرب"[١].

٣ - والتقى في ٥ يونيو ١٩٣٤م وكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة مع بيرسكو، وفي إطار إستراتيجية الصداقة تجاه إيطاليا التي استهلّتها الحكومة السعودية الأكثر عزماً على مزيد من الاستقلال عن لندن بقدر الإمكان، وأعلن بأن "ابن سعود يأمل في تقارب العلاقات بين السعودية وإيطاليا التي يود الحصول على مساندتها". وفي هذا الخصوص أشار وكيل الوزارة السعودي عن عزمه القيام برحلة شخصياً إلى روما لإجراء سلسلة من الاتصالات واللقاءات على أعلى المستويات[٢]. وبعد ثلاثة أسابيع أكد فؤاد حمزة على نيته في السفر إلى إيطاليا، وبعد وصول الرد الإيجابي من روما[٣]، بدأ ممثلنا الدبلوماسي في جدة بعمل الخطوات الأولى لتنظيم الرحلة.

في ٩ يوليو تحمس سوفيتش من جهته وكتب إلى وزير المستعمرات ووزير النقابات طالباً الحصول على مقترحات حول إمكانية النفوذ الاقتصادي الإيطالي في المملكة العربية السعودية مغتنمين الفضل الخاص الذي تقدمه الحكومة السعودية لنا[٤]. وللأسف كانت ردود هذين الوزيرين

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ٣١٢. بشأن انسحاب القوات ومغادرة السفن الحربية من الحديدة التي – لدواعي الهيبة والنفوذ – كان يجب أن تتم متزامنة في إطار تحرك متفق عليه بين مختلف الدول الأوروبية، راجع ليندرديل، المرجع السابق، ص ١٥٤، وكوستينر، المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٢) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ٣٤٨.

(٣) ASMAE، برقية ٤٣/٨٨٢. روما ١ يوليو ١٩٣٤م، من سوفيتش إلى بيرسكو.

(٤) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٤، ب.ع ٢٢٢٤٥٥، روما ٩ يوليو ١٩٣٤م، من =

مخيبة للظن[1]. في هذه الأثناء اضطر فؤاد حمزة لأسباب عدة يرتبط معظمها بسوء حالته الصحية لإرجاء زيارته الرسمية لإيطاليا إلى أوائل سبتمبر[2]. وفي ٩ سبتمبر وبالفعل، ومع قرب الزيارة الرسمية المبرمجة لوكيل الوزارة السعودي إلى روما، وقّع المدير العام للشؤون السياسية "بوتي" مذكرة أرسلت إلى سوفيتش، أعدها المكتب الثالث بالوزارة، يبين فيها بوضوح ودقة وضع العلاقات الإيطالية السعودية، على ضوء ما انتهت إليه الحرب مع اليمن التي خلقت كثيراً من القلق في العواصم الأوروبية.

وكتب بوتي: "إن العلاقات الإيطالية السعودية على الرغم من أنها كانت دائماً صحيحة وعادية، وأنها أصبحت ودية بعد توقيع اتفاقية ١٩٣٢م، إلا أنها تأثرت بالاهتمام الخاص الذي يربط إيطاليا باليمن، وبناءً عليه امتنعنا عن الاعتراف الرسمي بسيادة ابن سعود على إقليم جازان الذي كان يطالب به الإمام". وبعد أن لمَّح بوتي إلى المشكلات التي وقعت آنذاك بسبب التصرفات المتهورة لحاكم أريتريا ولاتصالاته ببعض المتمردين الإدريسيين، أكد بوتي أنه بفضل التصرف السليم الذي سلكته

= سوفيتش إلى وزارة المستعمرات ووزارة النقابات.

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٤، وزارة النقابات، رسالة ٢٦٦٣٤، روما ١٨ يوليو ١٩٣٤م، من أسكويني إلى وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات، رسالة ٤٩٧٥٢، روما ١٨ يوليو ١٩٣٤م، من دي بونو إلى وزارة الخارجية.

(٢) عندما علم سوفيتش بالأزمة القلبية التي أصابت فؤاد حمزة أرسل إلى بيرسكو البرقية الآتية: "أرجو تبليغ فؤاد حمزة أمنياتي بالشفاء العاجل وبأن الحكومة الملكية تأمل استضافته في إيطاليا أثناء فترة النقاهة الضرورية" (ASMAE، برقية ٧٥٩٢، روما ٢٠ يوليو ١٩٣٤م، من سوفيتش إلى بيرسكو).

إيطاليا أثناء الصدام بين المملكة العربية السعودية واليمن تحسن الوضع كثيراً، وتكثفت اللقاءات في جدة بين بيرسكو وفؤاد حمزة. فأثناء الاحتلال السعودي للحديدة اتسمت الاتصالات اليومية بين الأمير فيصل والقائد البحري الإيطالي في البحر الأحمر بالودية التامة.

وأضاف بوتي: "لقد عبّر ابن سعود نفسه للقائم بالأعمال الإيطالي بعبارات غاية في المودة عن رغبته في توطيد علاقات حميمة مع إيطاليا". من أجل هذا، ومع الوضع في الحسبان رغبة ابن سعود في التملص بقدر الإمكان من النفوذ الإنجليزي، نصح بوتي "باغتنام فرصة زيارة فؤاد حمزة لمحاولة تعضيد العلاقات الطيبة الموجودة الآن بين إيطاليا والمملكة العربية السعودية، التي - من جهة - يمكن تحقيقها، موضحين قبولنا للانفتاح بهذا المعنى كما سبق التعبير عنه للقائم بالأعمال الإيطالي في جدة، ومن جهة أخرى التطلع إلى إمكانية إبرام اتفاقيات في المجال الاقتصادي والتجاري"[1].

وهكذا تقابل فؤاد حمزة مع سوفيتش يوم ١٠ سبتمبر حيث أعرب له عن ارتياح الملك ابن سعود والحكومة الحجازية للعلاقات الطيبة القائمة بين البلدين، وعن رغبته في أن تعم هذه العلاقات مجالاً سياسياً أوسع.

وكتب سوفيتش في تقريره عن ذلك الحوار قائلاً: "قال لي وكيل الوزارة فؤاد حمزة: إن سياسة بلده - على الرغم من احتفاظها بأفضل علاقات الصداقة مع بريطانيا العظمى - لا تريد مساندة مقصورة على ذلك

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ٧٨٩.

البلد وحده، ومن ثم فإنهم يبحثون أيضاً عن مساندة إيطاليا أيضاً التي زاد مقامها جداً في دول الشرق، وللمملكة العربية السعودية مصلحة أيضاً في أن تنشط قوى أخرى - إضافة إلى إنجلترا - في البحر الأحمر، لأن البحر الأحمر يجب أن يكون حراً وغير مغلق ومقصور على نفوذ بعينه، كما هو حال الخليج العربي اليوم". وعاد سوفيتش للتأكيد على اهتمام إيطاليا بالتعايش السلمي بين المملكتين العربيتين على الضفة الأخرى للبحر الأحمر، كما عبّر عن إعجابه بالحكمة التي اتسم بها ابن سعود خلال الحرب، وعبر عن أمله في أن تتكثف العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين إيطاليا والمملكة العربية السعودية[1].

وفي اليوم التالي استقبل موسوليني فؤاد حمزة في قصر فينيسيا. وبعد ظهر يوم ١٢ سبتمبر قام بزيارة لمعهد الشرق، حيث التقى مديره العلمي كارلو ألفونسو نالينو[2]. وبعد لقاء صحفي اتسم بلهجة غاية في المودة نشر بصحيفة "جريدة إيطاليا" يوم ١٤ سبتمبر ١٩٣٤م، غادر فؤاد حمزة روما لمتابعة رحلته إلى لندن.

ولكي تتسم علاقات الصداقة الإيطالية السعودية بمزيد من الجوهرية، فقد رأت الخارجية الإيطالية بعين الرضا مبادرات إيطالية أيضاً في المجال الاقتصادي، كما تمنى ذلك أيضاً فؤاد حمزة خلال مباحثاته في روما. وبالفعل، فإن وكيل الوزارة السعودي بعدما أشار إلى أن حكومته لا

(١) DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٥، رقم ٧٩٣.

(٢) كارلو ألفونسو نالّينو، راجع بشكل خاص، مجموعة من المخطوطات المنشورة وغير المنشورة، المجلد الأول، المملكة العربية السعودية، روما، معهد الشرق، ١٩٣٩م.

تعترف بأية قيمة للامتياز الذي منحه الإدريسيون آنذاك لمجموعة إنجليزية للتنقيب عن البترول في جُزر فرسان وفي جازان، أعرب بلطف عن أمله في تدخل إيطاليا بهذه القضية. وفي هذا الخصوص كتب سوفيتش في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٤م إلى وزارة النقابات: "يبدو من المفيد عدم إهمال اقتراحات فؤاد حمزة للأهداف ذات الطابع الاقتصادي وتلك الأهداف السياسية، فمن المعروف أن جُزر فرسان على الرغم من أنها تقع ضمن الاختصاص القضائي السعودي، إلا أنها تدخل ضمن جزر البحر الأحمر غير مُحَدَّدة السيادة حسب اتفاق مُبرم بين بريطانيا العظمى وإيطاليا. بالإضافة إلى ذلك، فقد يكون من المفيد لنا إمكانية إرسال فنيين هناك، ودعم فكرة الحكومة السعودية التي لا تعترف بقيمة امتياز التنقيب عن البترول الذي منحه الإدريسيون لفريق بريطاني"[١].

لكن لم يكن التطبيق العملي للمشروعات التي كانت تخططها وزارة الخارجية سهلاً، والتي كانت ترسم إستراتيجيات دقيقة للتدخل، لكن وللأسف كان مُقدَّراً لها أن تبقى في الغالب دون تنفيذ كما هو الحال في مجال التنقيب عن النفط وذلك بسبب الموارد المالية المحدودة لبلدنا.

بالفعل، وفي مجال التنقيب عن النفط كان لدى إيطاليا شركة حكومية لامعة هي "آجيب" التي أوضحت كفاءتها في التحرك على الصعيد الدولي، فحققت بنجاح سلسلة من الأهداف المهمة توجت بشراء حصة مهمة عام ١٩٣٢م في الشركة الإنجليزية BOD التي سبق أن حصلت على امتياز في

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٥، ب.ع ٢٣١٥٠٧، روما ٢٩ سبتمبر ١٩٣٤م، من سوفيتش إلى وزارة النقابات.

العراق[1]. لكن هذا الالتزام من جانب آجيب لم تتم مساندته بالقدر الملائم دائماً بسبب ضروريات ميزانية وزارة المالية، مما أدى إلى امتصاص كل قُوى آجيب التي قامت في شهر سبتمبر ١٩٣٣م برفض الدعوات الأولى للاهتمام بنفط المملكة العربية السعودية[2]. ومرة أخرى عام ١٩٣٤م، وبينما كانت آجيب مشغولة في جمع الموارد لمواجهة التحركات المستعرِضة والهجمات على حصتها - وكانت تمثل الأغلبية - في شركة BOD[3] التي كان يشنها عليها شركاؤها الإنجليز الخونة، اضطرت آجيب - لعدم وجود مساندة مالية من قبل وزارة النقابات - لرفض الدعوة السعودية[4].

لكن نظراً لأهمية القضية، كان وزير الخارجية يعيد الكَرَّة مُلِحّاً على وزارة النقابات كي تجد حلاً مقبولاً. كتب سوفيتش في تقريره لوزارة النقابات في ٥ نوفمبر ١٩٣٤م يقول: "خلال الزيارة الأخيرة لفؤاد حمزة تأكدنا من مدى ضرورة تكثيف العلاقات الاقتصادية. ونظراً لحالة أوضاع السعودية الحالية، فلن يمكن التوصل إلى ذلك إلا من خلال الحصول على امتيازات، كما تَبين من اهتمام المجموعات الإنجليزية والأمريكية بذلك"[5].

---

(١) ماتّيو بيتسيغالّو، آجيب خلال أعوام الازدهار (١٩٢٦-١٩٣٢م)، ميلانو، جوفريه، ١٩٨٤م، ص ١٧٣ - ٢١٧.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٣، وزارة النقابات، رسالة ٢٨٧٣٥، روما ٢٦ سبتمبر ١٩٣٣م، من أسكويني إلى وزارة الخارجية.

(٣) ماتيو بيتسيغالّو، "السياسة الخارجية" لآجيب ١٩٣٣-١٩٤٠م، ميلانو، جوفريه، ١٩٩٢م، ص١٦.

(٤) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٥، ب.ع ٢٣٥٢٠٦، روما ٥ نوفمبر ١٩٣٤م، من سوفيتش إلى وزارة النقابات.

(٥) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٥، ب.ع ٢٣٥٢٠٦، روما ٥ نوفمبر ١٩٣٤م، من =

لكن وزير النقابات أكد على وجهة نظره المخالفة للمبادرة التي اقترحها وزير الخارجية. لكن، وحسب العادة التقليدية السائدة في الأجهزة البيروقراطية الإيطالية، ألقى حِمل الاختيارات الممكنة على وزارة المالية. فكتب أسكويني وكيل وزارة النقابات في ١٠ ديسمبر ١٩٣٤م إلى وزارة الخارجية قائلاً: "على الرغم من عدم فهمي للأسباب السياسية الأخرى التي قد تدفع بلدنا للتدخل في مجال استغلال المخزون النفطي بجُزر فرسان، فإن هذه الوزارة على أية حال لا ترى الإمكانية العملية للقيام ببرنامج – ولو صغير – في مجال التنقيب عن النفط واستغلاله في المناطق المشار إليها". وبعد أن أشار أسكويني إلى أن وزارة النقابات ليس لديها السلطة لإجبار شركة خاصة على التحرك، أكد بأن آجيب أيضاً، ونظراً لالتزاماتها الحالية في الخارج ليس لديها الوسائل الكافية للعمل في مناطق أخرى. وأضاف أسكويني بأنه كان على وزير الخارجية أن يخاطب وزير المالية لدراسة مدى إمكانيتهم "لتزويد الوسائل اللازمة لإنجاز العملية"(١). وفي ٦ فبراير ١٩٣٥م كتب بيرسكو من جدة إلى وزير الخارجية ليخبره أن فؤاد حمزة – بتصريح من الملك وحكومته – قد جدد الدعوة الرسمية لمساهمة مجموعة تمويلية إيطالية للتنقيب عن البترول في جزر فرسان(٢). ومن جهة أخرى عاد وكيل

= سوفيتش إلى وزارة النقابات.

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٥، وزارة النقابات، رسالة ٦٢١١، روما ١٠ ديسمبر ١٩٣٤م، من أسكويني إلى وزارة الخارجية.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٧، ب.ع ٣٥/٧٧ جدة ٦ فبراير ١٩٣٥م، من بيرسكو إلى وزارة الخارجية.

الوزارة سوفيتش إلى الموضوع[١] مع وزارة النقابات التي ردت بشكل قاطع في ٣ مايو ١٩٣٥م مؤكدة على رأيها السلبي "خاصة في ظل الوضع الحالي للعملة"[٢].

وبناءً على ما تقدم لم تُشكّل القضية محوراً للمناقشة خلال مباحثات الوفد السعودي بقيادة ولي العهد سعود في روما في نهاية شهر مايو، في إطار الزيارة الرسمية التي جرت في جوٍ اتسم بصداقة حميمة[٣]، ترجحت أيضاً بفضل التصرف الرشيد الذي التزمه ابن سعود تجاه البعثة الأثيوبية التي وصلت إلى المملكة العربية السعودية في شهر أبريل محاوِلة عبثاً إقامة علاقات وطيدة ولإبرام اتفاقات[٤].

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٧، ب.ع ٢٠٧٥١٩، روما ٩ مارس ١٩٣٥م، من سوفيتش إلى وزارة النقابات.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٧، وزارة النقابات، رسالة ٢١٤٨، روما ٣ مايو ١٩٣٥م، من لانتيني إلى وزارة الخارجية.

(٣) بشأن البرنامج التفصيلي للزيارة الرسمية التي قام بها ولي العهد سعود، راجع ACS، PCM ١٩٣٤–١٩٣٦م، ملف ٤.١١ رقم ٤١٥٧.

(٤) بمجرد سماعه خبر وصول البعثة الأثيوبية إلى المملكة العربية السعودية، تأهب بيرسكو بقلق ونظّم فوراً سلسلة من اللقاءات تتوجت في ٣١ مارس باستقبال ابن سعود له بحضور فؤاد حمزة أيضاً. وتساءل بيرسكو خلال المقابلة: "ما الانطباع الذي سينتاب رئيس حكومتنا الذي يُكنُّ لجلالتكم الإعجاب والصداقة، عندما يعلم بإبرام معاهدة سعودية – أثيوبية في لحظة تتسم فيها العلاقات الإيطالية الأثيوبية بالتوتر؟ أسيكون لهذا العمل تفسيرات وتعليقات؟" وأجاب الملك: "لن أقوم أنا ولا بلدي بارتكاب أي عملٍ معادٍ تجاه إيطاليا التي تعد صديقتنا، ومعها نريد توطيد علاقات طيبة. لقد أخبرت دائماً زملاءك السالفين بأن الآخرين يستخدمون عبارات للتهرُّب من الإجابة وذات أكثر من معنى، أما أنا فقد كنت دائماً صريحاً ومخلصاً وسوف يؤكد لكم المستقبل صحة كلامي". DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ١، رقم ١٠.

ونظراً لتصرف الملك الحكيم وتفهمه للخطر المتصاعد بسبب زيادة التوتر في العلاقات الإيطالية – الأثيوبية، وهي مسألة كانت تثير تفاعل إيطاليا وحساسيتها، فقد قدّر موسوليني ذلك[1] وأراد العودة إلى هذا الموضوع أثناء لقائه في ٢٢ مايو ١٩٣٥م بروما مع وكيل الوزارة فؤاد حمزة الذي كان بصحبة ولي العهد.

كتب سوفيتش في محضر مباحثات ٢٢ مايو يقول: "إن فؤاد حمزة يتساءل: في المستقبل، عندما يوضع حل لصالح إيطاليا للصراع الإيطالي الأثيوبي سواء بالسلاح أم بالتحكيم، هل سيكون في وسع المملكة العربية السعودية الاعتماد على مساعدة أكثر فِعلية من جانب إيطاليا كتزويدها ببعض الأسلحة، ومنتجات صناعية، ومساعدات تمويلية". وأجاب موسوليني بشكل إيجابي عن هذا التساؤل، مشيراً بصراحة إلى التصرف الودي الذي قام به ابن سعود بمناسبة وصول البعثة الأثيوبية إلى الحجاز. وعندما تلقى فؤاد حمزة تصريح رئيس الحكومة الإيطالية "بمزيد من العرفان" أعلن أثناء وداعه أن العلاقات بين البلدين قد "تأثرت بصورة جيدة" بهذه الصداقة المتجددة[2].

---

(١) في ١٣ أبريل ١٩٣٥م أخبر الملك رسمياً بيرسكو بأنه لا يرى "ملائماً" إبرام معاهدة صداقة مع أثيوبيا نظراً "لتوتر العلاقات حالياً بين إيطاليا وأثيوبيا" (DDI، المجموعة السابعة، المجلد ١٦، رقم ٩١٨). وأجاب موسوليني على هذا الخبر الجميل طالباً من بيرسكو بأن يعرب للملك عن "تقدير" الحكومة الإيطالية "للتصرف الودي" الذي اتخذته بشأن هذه المسألة. وأضاف موسوليني: "سأكون سعيداً لو أمكنني شخصياً التعبير على مشاعر صداقتنا الحميمة إلى ولي العهد السعودي بمناسبة زيارته القادمة لروما". DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ١، رقم ٣٩.

(٢) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ١، رقم ٢٦٢.

وتم خلال المباحثات المتعددة التي قام بها الوفد السعودي في روما وضع الأسس من أجل توسيع التعاون في مجال الطيران مع إيطاليا، والتي بدأت بقبول أول مجموعة من الطلبة السعوديين بمدارس التدريب على الطيران، وتوجت بإرسال بعثة طيران إيطالية إلى المملكة العربية السعودية، أعيد بناء قصتها بدقة متناهية - بناءً على مصادر أرشيف المكتب التاريخي للقيادة العامة لسلاح الطيران - في عمل جيد من إعداد غريغوري أليجي، أدعو للاطلاع عليه للحصول على معلومات مفصلة[1].

(١) غريغوري أليجي، أجنحة فوق الصحراء، روما، رئاسة أركان القوات الجوية، ١٩٩٤م.

الباب الخامس

أسلحة إيطالية للسعوديين

١ – منذ ربيع عام ١٩٣٥م كان بين صفوف القيادة العليا في إفريقيا الشرقية بقيادة دي بونو – وكانت قيادة حديثة العهد – عميل سري إيطالي هو المقدَّم شيلسو أوديلّو التابع لهيئة الاستخبارات العسكرية الذي أبدى فوراً كفاءته في التحرك، محيكاً شبكة كثيفة من العلاقات الشخصية، كانت ذات فائدة عظيمة لعمله في الاستخبارات. اتسم بمهارته و"بقيامه بالمبادرات"، لدرجة أنه تمكّن من الاتصال مباشرة بالملك ابن سعود وبفؤاد حمزة وبشخصيات سعودية أخرى. وهكذا، وعندما أوكله دي بونو مهمة شراء عدد كبير من الجِمال لأريتريا، تحرك أوديلّو فوراً، ووضع المسألة في إطار أوسع، فدخل في مفاوضات كانت تهدف إلى نوع من "التبادل" بصفقة من الأسلحة التي كانت تهم السعوديين جداً. وأدت الفكرة إلى كسب الأهلية والاستحقاق تجاه السعوديين، ولو أن ذلك قد أدى إلى زيادة سخط إنجلترا التي كانت معارضة تماماً لتقديم أسلحة ضد إرادتها، وزاد إعجاب الحكومة الإيطالية. وساند المشروع فوراً كل من وزارة الخارجية ووزارة الحرب[1]. وتمثلت الصفقة في أن يتم خلال (٤٥) يوماً تبادل أسلحة إيطالية مقابل (١٢,٠٠٠) جمل (كان من المنتظر أن تكون فائدتها عظيمة لقواتنا خلال هجومها

(١) AUSSME، المملكة العربية السعودية، هـ ٣، أوراق إدارة المعلومات العسكرية، صندوق ١١، مذكرة للسيد مدير الإدارة، يونيو ١٩٣٧م.

الوشيك على أثيوبيا). وكتب دي بيبو في يوم ٢ أغسطس برقية إلى وكيل وزارة الحرب بايستروكّي قائلاً: "رئيس مركز جدة ينصح بعدم تقديم بضائع رديئة أو قديمة بل كل ما أحدث ما نصنعه كي نكسب المنافسة الإنجليزية التي لن تقع في خطأ تقديم بضائع متوسطة أو متجاوَزَة"[١].

وأكد وكيل وزارة الحرب بايستروكّي لـ دي بونو أنه مستعد لإمداد السعوديين فوراً بـ (١٧٥) رشاشاً، ومدافع، وذخيرة، بجانب عشر شاحنات عسكرية.

وفي الشهور الآتية تم تصنيع "عشر دبابات سريعة من أحدث طراز"[٢]. وكانت القيمة الإجمالية للجِمال المطلوب شراؤها من المملكة العربية السعودية حوالي (٢٢) مليون ليرة، يتم فوراً دفع ثلاثة منها نقداً، والمبلغ المتبقي يتم دفع مقابله بالأسلحة[٣]. وفي تلك الأيام نفسها في شهر أغسطس، وقبل أن يعود جوفاني بيرسكو إلى مقر عمله في جدة، ذهب إلى مكتب هيئة الاستخبارات العسكرية لينقح تفاصيل العملية ويستعجل إرسال الإمدادات العسكرية "التي سيُدفع ثمنها مقابل الجِمال"[٤].

---

(١) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ٥، برقية ٢/٥٤٠٥، أسمرة ٢ أغسطس ١٩٣٥م، من دي بونو إلى بايستروكّي.

(٢) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ٥، برقية ١١٧٠٠، روما ٧ أغسطس ١٩٣٥م، من بايستروكي إلى دي بونو.

(٣) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ٥، برقية ١/٥٧٥٥، أسمرة ١٢ أغسطس ١٩٣٥م، من بايستروكي إلى دي بونو.

(٤) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ٥، إدارة المعلومات العسكرية، مذكرة لوكيل =

في هـذه الأثنـاء، وفي ٢٠ أغـسطس ١٩٣٥م التقـى ضـابط هيئـة الاسـتخبارات العـسكرية شيلـسو أوديلّـو في الريـاض ابـن سـعود لمتابعـة موضـوع الإمـدادات العـسكرية الإيطاليـة الـذي انطلـق مـن مـسألة الجِمـال واتسع حتى أصبح مشروعاً حقيقياً لإعادة تنظيم شامل للجيش السعودي حسب المعايير الحديثة. يقول أويلّو في تقرير كتبه إلى بيرسكو: "لقد أعرب الملك عن رغبته في مواجهة الهيمنة البريطانية التي لا تُطاق، وأنه يفضل الاتجاه مباشرة إلى الحكومة الإيطالية التي يُكنُّ لها الإعجاب والصداقة". وهكذا أصبح مهماً، سواء لإتمام المفاوضات بشأن شراء الجِمال أو لبدء موضوع أعم من ذلك، البدء فوراً في إرسال "الشاحنات" المحملة بالبضائع الحربية المطلوب إلى المملكة العربية السعودية: شاحنة بمقطورة، دبابة سريعة، مدفع جبلي، مدفع رشاش ثقيل، رشاشان خفيفان، ومحطتا رادار ميدانيتان[١]. وكتب أوديلّو إلى بيرسكو من جديد: "لقد طلبت مراراً إرسال عيّنات إلى حكومة أريتريا دون فائدة. ومن واجبي أن أخبر سعادتكم أنني مقتنع شخصياً بأن التحرك السريع هو العامل الأساسي للتوصل مع ابن سعود إلى الاتفاق المهم بالنسبة لنا"[٢].

في ١٥ سبتمبر قام بيرسكو من جهته – ولأنه كان يشارك أوديلّو في قلقه بشأن ردود الفعل السلبية تجاه ما قد يحدث من تأخير أو تعقيدات

= وزارة الحرب، روما ١٩ أغسطس ١٩٣٥م.

(١) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ٤٠، برقية ٢١٢/٦٧٩١ر، أسمرة ٣١ أغسطس ١٩٣٥م، من دي بونو إلى وزارة الحرب، صورة.

(٢) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٢، رقم ١١٨.

بيروقراطية إيطالية – بلفت انتباه موسوليني شخصياً إلى هذه القضية مستعجلاً تدخله المباشر.

وفي ١٧ سبتمبر، وعندما فهم موسوليني أهمية القضية، كتب فوراً إلى دي بونو، وبعد أن طلب منه أن يرسل "فوراً" إلى السعوديين عيّنات الأسلحة، أضاف: "إنه أمر عاجل ويجب عدم إضاعة الوقت"[(١)]. وهكذا، وبعد مزيد من تبادل أهوج للبرقيات بين وزارة الحرب، وهيئة الاستخبارات العسكرية، والقيادة العليا في إفريقيا[(٢)] ومفوضية جدة، دخلت أخيراً عملية إمداد المملكة العربية السعودية بالسلاح حيز التنفيذ.

في ٢٢ سبتمبر ١٩٣٥م، وقبيل الهجوم على أريتريا، غادرت السفينة بييمونتي ميناء نابولي متجهة إلى جدة في مهمة سرية، تحمل مجموعة صغيرة من العسكريين الإيطاليين في زيٍّ مدني وبجوازات سفر مُقنّعة تصفهم بأنهم موظفون لدى شركتيّ فيات وأنسالدو. كان ضابط المدفعية لويدجي براغا يرأس المجموعة التي اشتملت على اثنين من ضباط الصف وثمانية من صغار الضباط وباستثناء الشاحنة كانت بقية البضائع المطلوبة من قبل السعوديين عينات موضوعة في صناديق مغلقة بإحكام ومُقنّعة تحت اسم "شركة أنسالدو" دون أي عنوان للجهة المرسلة أو المستقبلة[(٣)].

(١) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٢، رقم ١١٨، ملحوظة ١، ص ١٠٢.

(٢) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ٤٠، برقية ٨١٥٩، أسمرة ٢٢ سبتمبر ١٩٣٥م، من دي بونو إلى بايستروكي، برقية ١٦٤١٨، روما ٢٣ سبتمبر ١٩٣٥م، من بياستروكي إلى دي بونو.

(٣) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ٥، روما ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥م، من بياستروكي إلى دي بونو.

في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٥م كتب وكيل الوزارة بايستروكّي إلى كلٍّ من الجنرال ماريوروانّا رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية، والجنرال إميليو كاميرّا المدير العام للمدفعية ليعبّر لهما عن تقديره لإتمام العملية التي كانت محط اهتمام شديد لرئيس الحكومة[١].

للأسف، وعلى الرغم من حسن الإدارة والكفاءة التي أبداها وزير الحرب، فإنه وبسبب سلسلة من التعقيدات لم يتم إنجاز العملية. فكتب دي بونو في ١٧ اكتوبر ١٩٣٥م إلى وزير الحرب: "لقد فشلت تماماً المفاوضات بشأن جِمال السعودية. ورفضت الإدارة إرسال الصفقة بسبب غموض العقد، ولأنه على الرغم من كل الوعود والتأكيدات لم نحصل حتى الآن على جمل واحد"[٢]. لكن، وعلى كل حال وصلت العيّنات العسكرية المُرسلة من إيطاليا مع العسكريين لحراستها إلى جدة. في هذا الإطار، ومع اندلاع حرب أثيوبيا وردود فعلها القوية على العلاقات الإيطالية – البريطانية التي سادها توتر حاد، كذلك مع الوضع في الحسبان للضغوط التي مارستها الحكومة الإنجليزية على الحكومة السعودية لمزيد من الانضمام إلى صفوف لندن، قررت الحكومة الإيطالية –آملة في دعم أواصر

(١) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ٤٠، الملحوظة ١٨٢، سري، روما ٢٧ سبتمبر ١٩٣٥م، من بياستروكي إلى رواتا.

(٢) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ٤٠، برقية ٩٥٣٧/١٤٣٦٧، أسمرة ١٧ أكتوبر ١٩٣٥م، من دي بونو إلى وزير الحرب. في نوفمبر ١٩٣٥م، وفي مقام آخر تم العودة إلى هذه القضية، لكن السلطات العسكرية في أسمرة قامت فيما بعد بإيقاف عملية الشراء. (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٦، ب.ع ٥/٢٢، جدة ٨ يناير ١٩٣٦م، من بيرسكو إلى وزارة الخارجية).

الـصداقة – إهـداء الوسـائل والأسـلحة الـتي حملـها رجـال المخـابرات العسكرية الإيطالية إلى الحكومة السعودية. وهكـذا تقـرر أن يبقـى اثنـان مـن العسكريين لمدة أطول في المملكة العربية السعودية لتشغيل تلك الوسـائل، ولتدريب العسكريين المحليين على قيادة الدبابة.

وفي ٣١ مارس ١٩٣٦م، وبناءً على طلب مـن الملـك ابـن سـعود الـذي كان يزور جدة، نظّم النائب بالمفوضية الإيطاليـة بيلّـيني عمليـة استعراضية على الطبيعة لتجريب الدبابة السريعة من طراز (٣٣) المهداة لـه مـن إيطاليـا. وحـضر العمليـة الاسـتعراضـية للدبابـة الـتي قادهـا ضـابط الـصف جينّـارو ماسترولوناردو ويعاونـه العريـف أنطونيـو ميساسي، إضـافة إلى الملـك ابـن سعود، والعديد من السلطات العسكرية السعودية.

في اليوم التالي ذهب الأمير الشاب منصور (الابـن التاسـع للملـك) إلى المعسكر الذي كانت تُحفـظ فيـه الأسـلحة المهـداة مـن الإيطـاليين، وبعـد أن توقف طويلاً أمام الرشاشات قرر الصعود على مـتن الدبابـة ليقودهـا بنفسه "بحماسة وارتياح"[(١)].

قبـل ذلك ببضعـة أيـام التقى ابن سعود – ضمن رحلته الـسنوية المعتـادة إلى جـدة – رؤسـاء البعثـات الدبلوماسـية. وفي ٢٧ مـارس ١٩٣٦م، وبينمـا كـان جوفـاني بيرسـكو متغيبـاً لأسـباب صـحية، اسـتقبل الملـكُ النائـبَ بالمفوضية الإيطالية بيلّـيني في جـو اتسم بغايـة المـودة[(٢)]. ذلـك أن الملـك ابـن

(١) ASMAE، A.P. ١٩٣١– ١٩٤٥م، الجزيـرة العربيـة، ظـرف ١٦، ب.ع ٧٩/٢٨٣، جـدة ٧ أبريل ١٩٣٦م، من بيليني إلى وزارة الخارجيـة. مـع هـذه البرقيـة العاجلـة تم إرفـاق تقريـر كتبه العريف أول جينارو ماسترولوناردو.

(٢) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٢، رقم ٩٠١.

سعود أعطى دليلاً في الأشهر الأخيرة على صداقته الحميمة لإيطاليا التي كانت مشغولة في حرب أثيوبيا. وبالفعل، صمدت الحكومة السعودية أمام الضغوط الإنجليزية، وتجنبت إبرام تلك المعاهدة التي سبق أن حاول من جديد وفد أثيوبي زار السعودية في ديسمبر ١٩٣٥م إعادة تقديمها بإلحاح. إضافة إلى ذلك تمسكت السعودية بقوة بمبدأ عدم الانحياز مُعلنة عدم عزمها على تطبيق العقوبات التي فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا، والتي لم تكن المملكة العربية السعودية عضواً فيها[١].

وأكد العاهل السعودي خلال لقائه بيلّيني في ٢٧ مارس: "منذ بضعة أعوام قُلت لزميلك السابق الذي كان منحازاً أكثر من اللازم لليمن: سيأتي اليوم الذي ستقتنع فيه بصداقة ابن سعود لإيطاليا. إنني سعيد لأنه في غضون سنوات قليلة أكد الزمن على ما قلت. وبالفعل، فإنني لم أتراجع في الرد على البعثة الأثيوبية التي أتت خصيصاً إلى هنا لتقترح عليّ إبرام معاهدة صداقة، بأن مثل هذه الاتفاقية غير مقبولة في اللحظة التي كانت تتسم فيها العلاقات الإيطالية – الأثيوبية بالتوتر، ولحرصي على الحفاظ على العلاقات الجيدة السائدة بين بلدي وإيطاليا. كذلك أعطت حكومتي رداً شبيهاً إلى عصبة الأمم عندما طلبت منّا المشاركة في توقيع العقوبات على إيطاليا"[٢].

وفوراً عقب الاستيلاء على أثيوبيا، وبعد أيام قليلة من عودة جوفاني بيرسكو إلى مقره في جدة، قام باستقباله ابن سعود في لقاء خاص في مخيم

(١) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٣، رقم ١٧١.

(٢) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد، رسالة ٣، رقم ٥٥٨.

عشيرة الملكي الواقع على الطريق إلى الرياض، وصل إليه بيرسكو بعد رحلة خلابة في الصحراء[1].

وبعد أن أشار ابن سعود إلى البراهين التي أثبتت الصداقة خلال الحرب أعرب عن أمله في الاستمرار في تلقي مساعدة إيطاليا في مجال الطيران، شريطة أن يتم ذلك فقط عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية وبالابتعاد عن "الوكلاء شبه الرسميين" وخاصة أوديلّو الذي تولدت معه مشكلات في الآونة الأخيرة[2].

٢ - بالاستيلاء على أثيوبيا وإعلان الإمبراطورية، والذي كان - بلا شك - بمثابة نجاح - كما ذكر باستوريلّي - وصل إلى حد أبعد "من البرنامج المتوقَّع"[3]، فقد تغير إطار العلاقات بين إيطاليا والمملكة العربية السعودية جذرياً. وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت هذه العلاقات مربوطة بشدة بمبدأ دبلوماسية الصداقة، إلا أنها بدأت تفقد قيمتها

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٨، رسالة ١١/٣٨٣، جدة ١١ مايو ١٩٣٦م، من بيرسكو إلى موسوليني.

(٢) على إثر بعض مبادراته القابلة للجدال، واختلاف شيلسو أوديللو سواء مع السلطات العسكرية في أسمرة أم مع بيرسكو شخصياً في جدة، تم رسمياً عده "مرتداً" وأعيد لإيطاليا في يونيو ١٩٣٦م. AUSSME، المرجع السابق، صندوق ١١، مذكرة للسيد مدير الإدارة، المرجع السابق، وراجع أيضاً غريغوري أليجي، أجنحة فوق الصحراء، روما، رئاسة أركان القوات الجوية، ١٩٩٤م، ص ٣٨.

(٣) بييترو باستوريلي، السياسة الخارجية لموسوليني، مؤلفين عدة، حلقة دراسية حول أعمال رينسو دي فيليشي، روما، الهيئة المركزية للدراسات التاريخية، ٢٠٠٠م، ص ٧٦. وراجع أيضاً بييترو باسترويلي، من الحرب العالمية الأولى إلى الثانية، ميلانو، LED، ١٩٩٧م، ص١١٩ - ١٣٤.

المستقلة في عين كلٍّ من موسوليني – لو افترضنا أنه كان لها قيمة من قبل – ووزير الخارجية الجديد تشانو، لتأخذ الطابع العام لسياسة الفاشية نحو "السياسة العربية"، وقُدِّر لها أن تصبح أكثر أهمية وذات طابع وسائطي ابتداءً من ١٩٣٧م، عام "سيف الإسلام"[١].

من هذا المنطلق، حيث الدعم والمساندة المفتوحة على العالم الإسلامي، وتقديم الأموال، وإمداد الحركات العربية بالأسلحة بشكل مباشر وغير مباشر، وخاصة الفلسطينية[٢] التي كان ابن سعود مدافعاً كبيراً عنها؛ كان هذا الدعم في نية موسوليني وتشانو ذا طابع وسائطي تماماً للضغط بشتى الوسائل على بريطانيا العظمى (إلى أقصى حدود التوتر)، للتوصل إلى تلك الغاية التي كانت تتلهف إليها إيطاليا والمتمثلة في اتفاق عام حول البحر المتوسط[٣]، الذي أدى أخيراً إلى تنظيم العلاقات بين الإمبراطوريتين، كما وصفه وزير الخارجية تشانو أمام مجلس النواب بأنه تم "على أساس المساواة التامة معنوياً وسياسياً وعسكرياً".

---

(١) رينسو دي فيليشي، الفاشية والشرق. عرب ويهود وهنود في سياسة موسوليني، بولونيا، إل مولينو، ١٩٨٨م.

(٢) لويدجي غوليا، المفتي وموسوليني: بعض الوثائق الإيطالية حول العلاقات بين القومية الفلسطينية والفاشية في الثلاثينيات، في "التاريخ المعاصر"، ٢٧، (١٩٨٦م)، ص ١٢٠١ – ١٢٥٣. وللكاتب نفسه راجع أيضاً، القضية الفلسطينية والقومية العربية، أوربينو، دار النشر أرغاليا، ١٩٨٠م.

(٣) بخصوص "اتفاقية النبلاء" Gentlemen's Agreement، راجع باولا بروندو أولاً، التوازن الصعب، ميلانو، جوفريه، ١٩٨٠م، ص ١٥٩– ٢٠٦. وبشأن "اتفاقية عيد الفصح" في ١٦ أبريل ١٩٣٨م، راجع رافائيلا بوليش شيكي، اتفاق الإمبراطوريتين، ميلانو، جوفريه، ١٩٧٧م.

هذه السياسة العربية الفاشية ذات الهندسة القابلة للتغيّر (التي كانت تطفو على سطحها من آن لآخر طموحاتٌ قديمة لم تُنسَ أبداً، بل هي تضرب بجذورها في البيئات الاستعمارية) كانت صعبة التنفيذ عملياً على أرض الواقع، معرقلةً العملَ اليومي للدبلوماسيين الإيطاليين المعتمَدين لدى الدول العربية. وبالفعل، فإن هذه السياسة كانت من جهة تضع نصب أعينها التوازنات الأوروبية الحساسة التي واجهت بلاءً شاقاً من خلال الديناميكية العدوانية لألمانيا، وخاصة مناطق البحر المتوسط العزيزة لدى موسوليني؛ ومن جهة أخرى كانت هذه السياسة ترمي - عبر سلسلة من المبادرات المقلقة أحياناً - إلى وضع الإنجليز في حالة متوترة دائماً لإجبارهم على الجلوس على مائدة المفاوضات، ومن جهة ثالثة، وبسبب ديناميكيتها الشديدة، وبسبب بعض توسطاتها الجسورة، كانت تُعِد خطوطاً للتدخل متناقضة أحياناً. وبوجه خاص، بالنسبة للدبلوماسيين الإيطاليين المعتمدين لدى جدة، لم يكن سهلاً عليهم العمل في طمأنينة، فهم الذين كانوا يأملون منذ زمن في انطلاقة المبادرات الاقتصادية القومية في المملكة العربية السعودية باغتنام الصداقة الهائلة التي أعرب عنها ابن سعود تجاه إيطاليا (بحثاً عن شريك محط ثقة ليساعده في التخلص التدريجي من الوجود المعيق للإنجليز ولمعاونته في تطوير بلاده). كانوا يشاهدون - ويعلوهم الشعور بخيبة الأمل - التغلغل الأمريكي التدريجي[1] الذي تركّز

(١) جوزيف وليام وولت، المملكة العربية السعودية والأمريكيون ١٩٢٨-١٩٥١م، جامعة نورثويسترن، دكتور في الفلسفة، ١٩٦٠م، ميكروفيلم الجامعة - شركة محدودة، آن آربور، ميتشيغان، ١٩٩٥م، وراجع أيضاً: جورج و. ستوكينغ، نفط الشرق الأوسط، =

على التنقيب عن البترول الذي تتوج بعد سنوات قليلة بالنجاح.

في عام ١٩٣٨م وبالفعل قام الفنيون بشركة "ستاندرد أويل كومباني أوف كاليفورنيا" بالقرب من الظهران باكتشاف حقل بترول مهم جداً: في ظل الرافعات (درِّيك) الأمريكية بدأ النفط يتدفّق أيضاً من أرض المملكة العربية السعودية[(١)].

لم يكن سهلاً إذن لمفوضيتنا في جدة التي كانت مضطرة للعمل في جو من المعية أو المشاركة في الوجود المتسم بالمنافسة المناهضة مع الممثلية الإنجليزية أن تؤدي واجباتها اليومية؛ أي جعل دبلوماسية الصداقة ملائمة للسعوديين (التي أكدت عليها التعليمات الوزارية دائماً)، وكانت هذه السياسة في حاجة إلى استقرار ويقين في ظل الديناميكية المتهورة للسياسة العربية الفاشية التي كانت تعدها الطوابق العليا الحصينة بقصري فينيسيا وكيجي (الأول مقر الحكومة والثاني وزارة الخارجية: المترجم)، والتي ربما كانت حينئذ تحظى باهتمام أوروبا أكثر من أي وقت مضى، ولكنها كانت بعيدة جداً عن جدة. سياسة "عربية" (لم يغب عن بال دبلوماسيينا اليقظين طابعها الوسائطي المرتبط بأهداف عارضة) كانت تستخدم قنوات مؤسسية رسمية في آن واحد، وعادةً دون علم أحدهما بالآخر، وبِبِنْيَات وأجهزة

= لندن، آلين لين مطبعة بينغوين، ١٩٧١م، وبالنسبة للمسائل الأكثر حداثة، راجع: إميل أ. نكله، الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، واشنطن، American Enterprise Institute of Public Policy Research، ١٩٧٥، والشيخ رستم علي، المملكة العربية السعودية ودبلوماسية النفط، نيويورك، برايجر، ١٩٧٦م.

(١) ماتيو بيتسيغالو، تاريخ مصادر الطاقة، في "الإنسان، البيئة، الطاقة"، روما، إيني، ١٩٨٨م، المجلد الثاني، ص ١٧٢.

سرية خاصة بوزارة الخارجية ووزارة الحرب، وعملاء سريين، ومخبرين، وأحياناً بعض محترفي التحريض. هذه السياسة كانت في حاجة إلى موارد مالية متعددة لم تكن متوافرة دائماً وإلى أسلحة كثيرة (وكان العرب آنذاك سريعي التأثر بهذا الموضوع)، وكانت هذه السياسة تتحرك على جميع الأصعدة، حائكة من جهة علاقات مهمة مع الشخصيات السياسية الجديدة على ساحة الشرق الأوسط، كقادة القومية الإسلامية ذوي النفوذ، من السوريين والفلسطينيين الذين حصلوا على وعود كثيرة دون الوفاء بها، ومن جهة أخرى استعادت الحوار مع "مُحاوريها القدامى"، بمن فيهم الإمام يحيى الذي كان شديد التوجس الدائم بعد المفاوضات التي جرت بينه وبين غاسباريني الذي تم استقدامه خصيصاً في مهمة خاصة يوم ٤ سبتمبر ١٩٣٧م، ثم تجديد معاهدة الصداقة وتحديثها[١].

وكما ذكرنا سابقاً، فإنه في الإطار العام لهذه السياسة ذات الهندسة القابلة للتغيير، ونظراً لعدم وجود استثمارات مالية إيطالية ومعاونة فنية متخصصة (باستثناء بعثة الطيران)، كان الموضوع الوحيد الذي يمكن التطرق إليه من قبل دبلوماسيينا في جدة، من أجل الحفاظ على العلاقات وتوطيد الصداقة بين إيطاليا والمملكة العربية السعودية هو الأسلحة، والذي كان طبيعياً أن يهم السعوديين، ليضمن لهم في المقام الأول الحصول

(١) روزاريا كوارتارارو، المقال المذكور، ص٨٧٠ – ٨٧١. وللمؤلف نفسه راجع أيضاً: روما بين لندن وبرلين، روما، بوناتشي، ١٩٨٠م، ص ٢٠٥ – ٢٧٠. وراجع أيضاً: إنريكو دي ليوني، العلاقات الإيطالية اليمنية في الثمانين سنة الأخيرة، بادوا، شيدم، ١٩٥٦م، ص ٦٩ – ٧٠.

علـى إمـدادات حربيـة مـستقلة بعيـدة عـن الرقابـة الإنجليزيـة الـصارمة، ولإرسالها لإخوانهم الفلسطينيين.

في مـذكرة سـرية بتـاريخ ٣٠ يونيـو ١٩٣٧م موجهـة إلى رئـيس هيئـة الاستخبارات العسكرية، تم باختصار تقديم وصف لعملية إرسال الأسلحة بشكل متخفٍ: "نشأت العملية في ديسمبر ١٩٣٦م. باختصار كـان علينـا أن نهدي كمية من البنادق والذخيرة والمتفجرات التي كانت متجهة إلى الثائرين في فلسطين. لكـن تم تغيير الأسـلوب: فيجـب أن تـصبح وجهتهـا الـسعودية التي ستقوم بدورها بتوصيلها إلى الثـائرين، البـضاعة مـع بعـض الإضـافات الأخـرى مزويـة الآن في مدينـة تـارانتو في انتظـار الأوامـر؛ أمـا فيمـا يتعلـق ببضائع اشترتها السعودية من إيطاليا أو غيرهـا فـلا علـم لنـا بهـا حتـى الآن. بعد تبادل العروض والرسائل مع وزير الخارجية، فالوضع الحالي كـالآتي: لقد قمنا بتقديم عشرة آلاف بندقية وعشرة ملايـين طلقـة (خرطوشـة)؛ أمـا بالنسبة للرشاشات فلم يتم تحديد أمرهـا بعـد، لـدينا أوامـر بإرسـال عينـات إلى جدة متمثلة في أربع بنادق وخمس مئة طلقة. النتيجة: لم يـتم أي شـيء حتى الآن"[١].

طلب يوسف ياسين – وهـو سـكرتير سياسـي لابـن سـعود، كـان يقـوم آنـذاك بمهـام وكيـل وزارة الخارجيـة (في غيـاب فـؤاد حمـزة) – مـن الممثـل الدبلوماسي الجديد بجدة لويدجي سيلّيتي[٢] الأسلحة منذ أول لقـاء لهمـا في

(١) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ١١، إدارة المعلومات العسكرية، مذكرة للسيد مدير الإدارة.

(٢) في ١٣ مـارس ١٩٣٧م قدّم سيلّيتي أوراق اعتمـاده إلى الملك ابـن سـعود خـلال مقـابلـة =

١٣ أبريل ١٩٣٧م بمقر المفوضية الإيطالية.

وبعد أن أشار إلى العلاقات الجيدة المبنية على الوفاء التام والإخلاص من جانب حكومته نحو المفوضية الإيطالية، لفت يوسف ياسين انتباه سيلّيتي إلى الوضع الجغرافي الحساس للمملكة العربية السعودية "التي تحيط بها" دول تتعرض لتأثير مباشر أو غير مباشر لإنجلترا، هذا الوضع يحتم على الحكومة السعودية أن تتحرك بكامل الحيطة، متحاشية بقدر الإمكان الدخول في تعارض مفتوح مع لندن. وقال ياسين: "الحكومة السعودية مضطرة للحفاظ على هذا الموقف، لكن هذا يجب أن لا يُشكك في صداقتها المخلصة مع إيطاليا، والمعاملة الخاصة التي تنوي السعودية تخصيصها لنا اعترافاً منها بالجميل. ونظراً للوضع القائم فإن الحكومة السعودية في سعيها لحماية نفسها بشكل أفضل من الإنجليز تنوي تقوية جيشها عن طريق الحكومة الإيطالية"[(١)].

من هنا إذن بدأ طلب الإمدادات العسكرية الذي تكرر لاحقاً وبإلحاح أيضاً من قبل فؤاد حمزة شخصياً في أول لقاء له مع ممثلنا الدبلوماسي وتركز على قضية الأسلحة دون سواها. وقام سيلّيتي فوراً بإرسال الطلب إلى الوزير تشانو الذي قدّم التزاماً عاماً لمزيد من الاهتمام لدى السلطات

= حضرها كل من وكيل الدولة بالإنابة يوسف ياسين، وبيليني مترجم المفوضية الإيطالية، وظافر مدير الملجأ الإيطالي الإسلامي بمكة. وفي اليوم التالي دعا ياسين سيليتي لعشاء رسمي بمقر وزارة الخارجية في جدة. وإضافة إلى مسؤولي مفوضيتنا، تم أيضاً دعوة ضباط بعثة الطيران والدكتور غيرسي مدير المصحة الإيطالية في جدة. (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٩، رسالة ٦٨/١٨٧، جدة ١٥ مارس ١٩٣٧م، من سيليتي إلى الوزارة).

(١) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٦، رقم ٤٦٣، وأيضاً ٤٥٩.

الحربية المعنية[1]. ومن هنا بدأت المشكلات. بالفعل – وبصرف النظر عن صدق نية وزير الحرب وأجهزة مخابراتنا وعن التزامهم – لم يكن سهلاً التنفيذ العملي لطلبات وزارة الخارجية التي غالباً ولأسباب سياسية كانت تقدم وعوداً بتقديم أسلحة تفوق كثيراً الإمكانيات الإيطالية"[2].

وهكذا طالت المسألة لوقت طويل، واضعة دبلوماسيينا في موقف محرج، حيث كانوا مُطالبين بتعجيل الوفاء بوعودهم. وبالفعل، في عصر يوم ١ أغسطس ١٩٣٧م التقى يوسف ياسين (إثر عودته من إنجلترا بصحبة ولي العهد الأمير سعود لحضور حفل تتويج الملك جورج السادس) مع سيلّيتي بتفويض من ابن سعود لحسم مسألة بيع الأسلحة التي لا تزال "معلقة"، وتناول الوضع السياسي العام بإشارة خاصة إلى دور إيطاليا. وبشأن هذه النقطة الأخيرة طرح ياسين على سيلّيتي الأسئلة الأربعة الآتية:

١) ما السياسة المستديمة التي تنوي إيطاليا اتباعها تجاه البلاد العربية: (فلسطين، لبنان، سوريا، الأردن، العراق، السعودية، اليمن)؟
٢) ما سياسة إيطاليا الحقيقية تجاه تقسيم فلسطين بين العرب واليهود؟
٣) إلى أي مدى يمكن للعرب أن يعتمدوا على مساندة إيطاليا مادياً ومعنوياً؟

---

(١) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٦، رقم ٦٥٧. في البرقية نفسها التي أرسلت إلى سيليتي في ٢٩ مايو ١٩٣٧م طلب تشانو من مندوبنا الدبلوماسي القيام بعملية جس نبض مبدئية عن ردود الفعل المتوقعة من الجانب السعودي بشأن احتمال قيام السيناتور غاسباريني ببعثة إلى اليمن بمناسبة تجديد صلاحية المعاهدة الإيطالية اليمنية المشار إليها في الصفحات السابقة.

(٢) AUSSME، المرجع السابق، صندوق ١١، إدارة المعلومات العسكرية، مذكرة للسيد مدير الإدارة.

٤) ما المساعدات والمساندات التي قد تقدمها إيطاليا عند الحاجة والضرورة"؟[١].

وتم فوراً إبلاغ روما بهذه الأسئلة التي طرحها يوسف ياسين وشكّلت موضوع دراسة منتبهة من قبل المكتب الثالث لإدارة شؤون أوروبا والبحر المتوسط، والذي أعَدَّ مذكرة للوزير تحتوي على رد يتسم بالوضوح والصفاء والصدق في اللهجة والشكل، ولكنها كانت حذرة ومتلاشية وغير واضحة المعالم، إن لم تكن غامضة المضمون[٢]. وتم إبراق رد الوزير تشانو إلى سيلّيتي في ٣١ أغسطس ١٩٣٧م.

الخلاصة، ودون أن تأخذ الوزارة على عاتقها أي التزام محدد، أكدت: "اهتمام إيطاليا بأن لا ترى زيادة لنفوذ دول أوروبية، سواء على دول تطل على شرق البحر المتوسط، وسواء على دول شبه الجزيرة العربية وخاصة الضفة الشرقية للبحر الأحمر"، وفيما يخص دول الشرق تحت الانتداب، فتأمل قيام دول عربية مستقلة وذات سيادة فعلية. أما فيما يخص فلسطين فأوضح تشانو أن إيطاليا لم تحصل بعد على فرصة لتتخذ موقفاً تجاه اقتراحات اللجنة البريطانية. على أية حال، وأيضاً بشأن الإشارة إلى "طلبات" المساعدة، تم التأكيد على إمكانيتها وعلى مشاعر الصداقة تجاه العرب[٣].

---

(١) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٧، رقم ١٦٢.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢٣، ملحوظة، أغسطس ١٩٣٧م.

(٣) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٧، رقم ٢٥٧.

في تلك الأثناء، وبينما لا تزال قضية إمدادات الأسلحة الإيطالية "معلقة" حسب تعبير هيئة الاستخبارات العسكرية، تم في ١٨ أكتوبر إنزال كميات كبيرة من الأسلحة الإنجليزية بميناء جدة (مدافع ورشاشات مع ذخائرها إضافة إلى عشرة آلاف بندقية). ونظراً لتغيب سيلّيتي التقى القائم بالأعمال بافيري في ٢١ أكتوبر الوزير السليمان الذي أخبره فوراً أن الإمدادات العسكرية الإنجليزية لا تعني إطلاقاً تنازل السعوديين عن الصفقة العسكرية الإيطالية التي يتم التفاوض بشأنها[١]. وفي هذا الشأن – وبعد أن أعرب عن اهتمامه بشراء أسلحتنا – أضاف أنه في انتظار تعليمات لسحب العينات التي كانت قد أرسلتها آنذاك هيئة الاستخبارات العسكرية. لكن الأمور زادت تعقيداً لأنه في محاولة لتوحيد نوع البندقية المستخدمة لدى القوات المسلحة السعودية، طلب السليمان تزويده بدلاً من النموذج ٨٧/٧٠ الذي اقترحته إيطاليا وتقوم بتصنيعه بالبندقية "ماوسر" غير المتوافرة في إيطاليا، التي كانت ستضطر لشرائها من الخارج، وتسبب هذا في خلق مزيد من المشكلات.

اقترح المكتب الثالث للإدارة العامة لشؤون أوروبا والبحر المتوسط في

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٩، ب.ع ٣٤٥/٩٨١، جدة ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧م، من بافيري إلى وزارة الخارجية. وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٣٧م تقابل سليمان مع بافيري من جديد ليقرأ عليه رسالة ابن سعود رداً على إيطاليا بشأن المسائل التي وضعها ياسين. وكتب بافيري في ٣٠ أكتوبر إلى روما قائلاً: "إن حكومة ابن سعود تريد الحفاظ على علاقات حسنة مع إنجلترا وبقية الدول ولا تريد الحرب، لكن هذا لن يمنعها من الطلب من إنجلترا بإصرار وعزيمة الاعتراف بحقوق العرب وباستخدام جميع الوسائل للوصول (بالطرق العادلة) إلى حل مُرضٍ". DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٧، رقم ٤٩٥.

١٣ ديسمبر، في تقرير مخصص لوزير الخارجية، إشارة إلى طلبية الأسلحة إلى السعودية، إمدادهم بمدفعية من النوع المستخدم لدى الجيش الإيطالي "والشروع في إجراء المعاملات اللازمة لشراء الماوسر من الخارج". وبعد أن أشار المكتب الثالث إلى أنها تعد المرة الأولى التي تزود فيها إيطاليا السعوديين بالأسلحة، ومحاولة منّا لعدم تخييب ظنهم، وكذلك لتيسير العملية وتسهيلها، نصح المكتب بإرسال بطاريات المدفعية وذخيرتها مجاناً بما تبلغ قيمته الإجمالية مليون ليرة تقريباً، والقيام ببيع الماوسر - التي تم شراؤها من الأسواق الخارجية - "بالسعر السياسي". وتابعت مذكرة المكتب الثالث: "ينبغي إذن البدء في مباحثات مع وزارة التبادل والعملات لاستخراج التصاريح اللازمة للحصول مقدماً على ثمن الماوسر (وكان حوالي مئة ألف وعشرة جنيهات إسترلينية التي سيعيدها لنا ابن سعود). عليكم أن تلحّوا لأن المسألة تعد مجرد دفع المبلغ مقدماً، وبأن هناك أسباباً ذات أساس من الصحة تجعلنا نثق بأن ابن سعود سيعيد لنا هذا المبلغ"[1].

وبناءً على ذلك قام وزير الخارجية تشانو في ١٥ نوفمبر ١٩٣٧م بالكتابة إلى وزير التبادل والعملات فيليشي غوارنيري طالباً منه التصريح بالحصول مقدماً على العملة الأجنبية لشراء عشرة آلاف بندقية ماوسر مع كمية مناسبة من الذخيرة لبيعها للسعوديين. وأضاف تشانو: "هذه الطلبية التي سيتم إنجازها أيضاً نظراً للوضع الراهن في شبه الجزيرة وفي فلسطين، تتسم بأهمية كبيرة من الناحية السياسية، ومن أجل ذلك أردتُ تنفيذها بناءً على

(١) ASMAE، A.P.، ظرف ٢١، مذكرة، ١٣ نوفمبر ١٩٣٧م.

رغبات ابن سعود"[١]. في هذه الأثناء كان سيلّيتي في جدة ليخبر السعوديين بالوسائل والأساليب التي أجريت من قبل وزارة الخارجية لتنفيذ طلبية الأسلحة بشكل عملي، مشيراً بشكل خاص إلى البنادق التي سيتم شراؤها من الخارج. ولكن عندما بدأ سيلّيتي يتحدث - في لقائه مع وكيل الوزارة فؤاد حمزة في ١٦ ديسمبر ١٩٣٧م - عن التكاليف وقيمة المصروفات، لحظ فؤاد حمزة ارتفاعاً في الأسعار مقارنة بالمشتريات السابقة لبضائع عسكرية من جانب حكومته، وأشار سيلّيتي من جهته إلى أن أسعار الأسلحة في الآونة الأخيرة تعرضت لارتفاع ملحوظ، وأعرب "عن أسفه لعدم إمكانية تقديم تخفيضات خاصة لكونها بضائع مشتراة من الخارج". لكن سيلّيتي أكد في الوقت نفسه على رغبة الحكومة الإيطالية في منحهم دون مقابل قطعاً من المدفعية مصنوعة في إيطاليا. وعندما فوجئ فؤاد حمزة "باللمحة الودية الكريمة للحكومة الفاشية" اقترح على سيلّيتي نقل هذا الخبر السعيد إلى ابن سعود مباشرة وكان موجوداً في جدة بالصدفة وعلى وشك السفر إلى مكة. وهنا قام الملك باستقبال كل من فؤاد حمزة وسيلّيتي، حيث أكد له دبلوماسيّنا مشاعر صداقة الحكومة الإيطالية[٢]، على أن الأنباء الواردة من وزارة التبادل والعملات لم تكن حسنة. ودلل رد الوزير فيليشي غوارنيري على الرسالة "العاجلة" للوزير تشانو المؤرخة ١٥ نوفمبر - إضافة إلى أن الرد أُرسِل فقط يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٣٧م - مرة أخرى

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢١، رسالة ١٢٧٩/٢٣٩٥١٢، روما ١٥ نوفمبر ١٩٣٧م، من تشانو إلى غوارنيري.

(٢) ASMAE، برقية ١٤١/١٥٤١٧ر، جدة ١٦ ديسمبر ١٩٣٧م، من سيليتي إلى تشانو.

وبوضوح على المشكلة نفسها التي تضايق قصر كيجي الذي كان دائماً في حيرة بين المشروعات الطَّموحة والموارد المالية القليلة للسعي فيها وتنفيذها. وبالفعل كتب غوارنيري في ٢٦ ديسمبر ١٩٣٧م يقول: "إن المشكلة هائلة وتتطلب دفع مبالغ أكبر بكثير من تلك المذكورة في رسالتك"[١]. إضافة إلى أن هذا الصرف غير متلائم مع الضروريات النقدية التي كانت تفرض تضييقات بشتى المجالات.

وهكذا أخطر تشانو سيلّيتي في ٣١ ديسمبر ١٩٣٧م أنه – ولو مؤقتاً – سيتم إرسال تلك "المدافع" بالطرق والأزمنة التي سيتم تحديدها لاحقاً[٢]. وهكذا قام الجانب الإيطالي بالعديد من الوعود، والكثير من الكلمات الجميلة، والقليل من الأسلحة. في تلك الأيام – ولمحض الصدفة، لكنها كانت بمثابة فأل نحس – أرسل يوسف ياسين في ١ يناير ١٩٣٨م رسالة إلى الممثل الدبلوماسي الألماني في بغداد فريتس غروبّا[٣] (عقب لقائهما في ٥

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢١، وزير التبادل والعملات، رسالة ١٢٩٣٨، خصوصية، روما ٢٦ ديسمبر ١٩٣٧م، من غوارنيري إلى تشانو.

(٢) ASMAE، برقية ١٣٥/٢٠٦١ر، روما ٣١ ديسمبر ١٩٣٧م، من تشانو إلى سيليتي.

(٣) مايكل وولفسوهن، German-Saudi Arabian Arms deals 1936 - 39 and 198-185، فرانكفورت – نيويورك، بيتر لانغ، ١٩٨٥م، ص ١٩. وللمؤلف نفسه، راجع: The German-Saudi Arabia Arms Deal of 1936-39، في URIEL DANN بإشراف The Great Powers in The Middle East 1919-1939، نيويورك – لندن، هولمس وماير، ١٩٨٨م، ص ٢٨٣ – ٣٠٠. وبشأن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وألمانيا النازية راجع أيضاً: جوزيف شرويدر، العلاقات بين قوى المحور والعالم العربي، في "التاريخ المعاصر"، ١٩٧١م، ص ١٤٥– ١٦١. راجع أيضاً أندرياس هيلغروبير، The Third Reich and the Near and Middle East,1933-1939 in The Great Powers.... ص ٢٧٤ – ٢٨٢.

نوفمبر)، شرعت من خلالها ببطء وبصورة سرية علاقة معينة بين ألمانيا والمملكة العربية السعودية لا تبشر بخير.

٣ - كتب سيلّيتي في ٤ مارس ١٩٣٨م إلى وزير الخارجية تشانو يقول: "لقد ذكر لي حمزة أن المباحثات الإيطالية - الإنجليزية الحالية التي تمثل نصراً دبلوماسياً عظيماً لرئيس الحكومة الإيطالية، يتم متابعتها باهتمام وتعاطف كبير تجاه إيطاليا من جانب العرب. لكنهم في رأيه يخشون أن الاتفاق لصالح إيطاليا بشأن المصالح الإيطالية - الإنجليزية المتضاربة قد تم التوصل إليه على حساب المصالح العربية"[1]. فمن خلال المباحثات الإيطالية - الإنجليزية التي أدت في ١٦ أبريل ١٩٣٨م إلى إبرام "اتفاق عيد الفصح" المذكور سابقاً، تمكن موسوليني - كما يقول باستوريللي[2] - من تحقيق نظام اتفاقات "مُرضٍ بصورة شاسعة على صعيد إفريقيا - البحر الأحمر - الجزيرة العربية"، وحصل أخيراً - وفوق كل شيء - على الاعتراف الذي طالما علّق عليه آماله "بالوضع المتعادل لكلا الطرفين المتعاقدَيْن". كان أيضاً بمثابة نجاح على صعيد القبول والرضا داخل نظام الحكم: ففي التخيل الشعبي بالفعل كان البحر المتوسط يعد "بحرنا" mare nostrum تحرسه قوة بحرية مسلحة مكونة في أغلبها من وحدات أرضية حديثة وأكثر من (١٠٠) غواصة معظمها حديث الصنع. وهكذا، وفي غبطة المجرى الجديد للعلاقات الإيطالية - الإنجليزية قلَّت حدة الأصوات الوسائطية العنيفة

---

(١) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٨، رقم ٢٥٦.

(٢) باستوريلي، من الحرب العالمية الأولى إلى الثانية، ص ١٢٨.

للسياسة العربية الفاشية[١]، كما اختفى أيضاً صدى الوعود التي كانت تُدخل آمالاً هائلة في قلوب الحركات الوطنية في العالم العربي.

وأحس السعوديون أيضاً بشيء من خيبة الأمل، واشتكوا للألمان[٢] بعد أن حاولوا بكل الوسائل الحصول على المساندة الإيطالية لتقوية ساعدهم ولمحاولة موازنة الوجود البريطاني الضخم الذي تقبّلوه لمجرد حاجتهم إليه، ولكن دون خضوع أو تبعية لها على الإطلاق.

وأبرق تشانو إلى سالّيتي في ١٧ أبريل ١٩٣٨م بما يأتي: عليكم أن تتصلوا بهذه الحكومة في أقرب وقت، وتوضحوا لهم الدليل على الصداقة الإيطالية – السعودية، ومضمون هذه المعاهدة ومرماها، وإن كان ذلك لا يهم السعودية، وضرورة الابتعاد عن التفسيرات الخاطئة التي ينشرها أشخاص يهمهم ذلك أو لديهم معلومات خاطئة أو غير كافية. إن المعاهدة تنص على الالتزام، سواء من جانب إيطاليا أم بريطانيا العظمى بعدم القيام بأي عمل يكون من شأنه الإضرار باستقلالية السعودية وسلامتها، وعدم البحث عن مزايا سياسية لدى السعودية. وأضاف تشانو: مُصرّح لسعادتكم أن تعلنوا لهذه الحكومة باسمي أنه لم يتغير أي شيء في التصرفات ولا في المشاعر الإيطالية تجاه السعودية؛ وهو ما اتسمت به علاقات الصداقة الخاصة والمودة بين دولتَيْنا[٣].

ومن خلال الإطار المعقّد للمعاهدة التي أُبرمت في روما يوم ١٦ أبريل

(١) دي فيليشي، المرجع السابق، ص ٢١.

(٢) شرويدر، المرجع السابق، ص ١٥١.

(٣) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٨، رقم ٥٠٣.

١٩٣٨م[١]، اهتمت السعودية خاصة بالمرفق ٣، "الاتفاق الإيطالي - البريطاني الخاص ببعض مناطق الشرق الأوسط"، والذي نصّ - من بين ما نص عليه - على أن يلتزم الطرفان بضمان سلامة أراضي المملكة العربية السعودية واليمن واستقلالها والتخلي عن "الحصول على وضع مميز ذي طابع سياسي بأي إقليم يتبع حالياً المملكة العربية السعودية أو اليمن، أو أية أراض أخرى يمكن لأي من هذين البلدين اكتسابها لاحقاً". كذلك اتفق الطرفان على أن من "مصلحتهما المشتركة ألا تكتسب أية قوة أو تحاول اكتساب سيادة أو أي وضع مميَّز ذي طابع سياسي في أية أراض تنتمي حالياً للمملكة العربية السعودية أو اليمن، أو سيكون في وسع أي من هذين البلدين لاحقاً اكتسابها". وأخيراً أكد الطرفان اهتمامهما المشترك بالحفاظ على السلام بين المملكة العربية السعودية واليمن "داخل أراضي هاتين الدولتين"، والتزام الطرفين - على الرغم من مساعيهما الحميدة - بعدم التدخل في أي صراع بين الدولتين أو "داخل أراضيهما"[٢].

لكن، وعلى الرغم من هذه العبارات التصالحية والودية والتعبير المتجدد عن الصداقة من قبل الوزير تشانو - على لسان سيليتي - فإن إخفاق الحكومة السعودية وتذمرها من إيطاليا لم تخف حدته. ذلك لأن ابن سعود وحكومته - على الرغم من هذه التأكيدات المتكررة - استمرا في تقييم معاهدة روما بأنها بمثابة محاولة احتيال من قبل بريطانيا العظمى

(١) للإلمام الكامل بالمحادثات والاتفاقيات، راجع دوناتيلا دوليش شيكي، المرجع السابق، ص ٤٥ - ٧٩.

(٢) DDI، المجموعة الثامنة، المجلد ٨، رقم ٤٩٣.

وإيطاليا لوضع المملكة العربية السعودية تحت الوصاية، وفرضهما عليها فعلياً نوعاً من "الحماية الإيطالية - الإنجليزية المشتركة"[1]. وبدا للملك ذلك الأمر كما لو أن بلده قد تعرّض فجأة لقهر ظالم لا يمكن تحمله على الإطلاق. وحينئذ كثّف السعوديون محادثاتهم مع الألمان التي تركز أغلبها على قضية الأسلحة نفسها؛ وفوق ذلك أطلقوا العنان في جميع المجالات للتعاون الفني والاقتصادي مع الأمريكيين.

بالفعل، وفوراً عقب اكتشاف البترول بدأ الأمريكيون في الازدياد يوماً بعد يوم وبشكل منظّم للعمل في الأراضي السعودية، مكتسبين على انفراد دور الشريك محل الثقة. وحاول السعوديون تنمية برنامجهم المؤدي إلى استثمار الموارد الموجودة في باطن الأرض، وتطوير دولتهم دون تعقيدات أو مشكلات ذات صبغة سياسية.

وهكذا، وفوق هذه الأسس الصلبة أصبحت العلاقات بين الأمريكيين والسعوديين في الأعوام اللاحقة أكثر رسوخاً، إلى أن تمت المصادقة عليها نهائياً في اجتماع ١٤ فبراير ١٩٤٥م فوق البارجة الحربية "كوينسي"، بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية روزفلت عند عودته من مؤتمر مالطا، والملك ابن سعود.

٤ - في ١٧ سبتمبر ١٩٣٨م، وبينما كان وكيل الوزارة فؤاد حمزة ماراً بروما في زيارة خاصة التقى جينو بوتي المدير العام لشؤون أوروبا والبحر المتوسط. وتوسط الوضع في فلسطين محادثاتهما، ووقائع "الحركة العربية" التي كان فؤاد حمزة يحس بمشاركته الحميمية فيها

---

(١) ليندرديل، المرجع السابق، ص ٢٩٨.

(وكان يطلب مساعدة ودعماً لها)، ومسألة المعاهدة الإيطالية – الإنجليزية المبرمة في ١٦ أبريل "التي خلقت نوعاً من الذهول في الأجواء العربية". وبعد أن أشار وكيل الوزارة السعودي إلى أنه كان يتحدث بصورة شخصية، خاصة لتغيبه أشهراً عدة عن بلده، فقد عبّر عن وجهة نظر لاذعة للغاية بشأن هذه المعاهدة.

فمن وجهة نظره كانت معاهدة روما على الرغم من تأكيدها على استقلال أراضي المملكة العربية السعودية وسلامتها كانت في الواقع مُصوَّرة ومُدرَكة بأنها تدخُّل شديد في الشؤون الداخلية لا يمكن تحمله. واختتم فؤاد حمزة قائلاً: "وكما اتفقت إيطاليا وبريطانيا اليوم على ضمان استقلال أراضي الدول العربية الواقعة على البحر الأحمر وسلامتها، فقد تتمكنان غداً، ونظراً لتعدد مصالح كل من إيطاليا وبريطانيا في العالم من الاتفاق على جعل هذا الاستقلال وسلامة الأراضي بضائع يتم تبادلها". ورد بوتي من جهته معبراً له عن مدى قوة المشاعر الحارة "للصداقة الحميمة والودودة" التي تكنّها إيطاليا، ومؤكداً أيضاً على مصلحتها في أن يعم السلام والاستقرار جميع المنطقة، واستثنى بشكل مطلق أن يصبح الاستقلال وسلامة الأراضي بضاعة يتم تبادلها[١].

في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨م طلب تشانو من سيليتي – بينما كان يُطلعه على الحوار الذي جرى بين فؤاد حمزة وبوتي – أن يطمئن مرة أخرى الحكومة السعودية وأن يجدد لها مشاعر تلك الصداقة[٢].

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٩، مذكرة لسعادة الوزير، روما ١٧ سبتمبر ١٩٣٨م.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٩، ب.ع ٣٤/٢٣٣٥٢٥، روما ٢٧ سبتمبر =

لكن التذمر السعودي الذي تخلله ضرب من خيبة الأمل (أيضاً من تخلي إيطاليا عن الحركة العربية التي أشرنا إليها في الصفحات السابقة) استمر في التصاعد؛ مما خلق شيئاً من الاضطراب لسليتي. وعاد الوزير تشانو إلى الموضوع في ٩ ديسمبر ١٩٣٨م بإرسال تقرير سري طويل إلى مفوضيتنا في جدة لتوضيح بعض النقاط بشكل أفضل. فمن وجهة نظر تشانو فإن مشكلات الشرق الأوسط التي كان هناك اتفاق جوهري في وجهات النظر عنها بين الإيطاليين والعرب، لا يمكن لحكومة روما التعامل معها على انفراد. فيجب مواجهة هذه المشكلات بشكل مجمل وربطها بالمتطلبات العامة للسياسة الخارجية الإيطالية.

في هذا السيناريو الشاسع إذن، وبإشارة خاصة إلى ردود الفعل في البحر المتوسط للمعاهدة الإيطالية – الإنجليزية الأخيرة التي ألزمت إيطاليا بوجاهات بجانب التزامات ومسؤوليات جديدة، كان يجب استعراض جميع قضايا العالم العربي بشكل عام، وبشكل خاص قضية فلسطين.

على ضوء هذا التقديم، وفيما يتعلق بالعلاقات الإيطالية – السعودية، أكد تشانو على علاقات الصداقة التي لم تتغير، معرباً أيضاً عن إمكانية "النزول عند رغبات" ابن سعود في حدود المستطاع. في الختام طلب تشانو من سيليتي أن يتم التأكيد على هذه الأفكار في اللقاءات والمحادثات التي تجري مع الشخصيات السعودية "حتى يتضح لهم أنه نظراً لاستمرار إيطاليا في متابعة مشكلات العالم العربي باهتمام بما فيها مشكلة فلسطين، فإنها – دون القيام بمبادرات عاجلة – تشجع بشتى الوسائل السلمية

= ١٩٣٨م، من تشانو إلى سيليتي.

حلاً عادلاً لهذه المشكلة"[١].

٥ – في ٥ يناير ١٩٣٩م أَرسل وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل إلى الحكومة البريطانية والحكومة الإيطالية مذكرة أوضح فيها الموقف الرسمي لبلده تجاه المعاهدة الإيطالية – الإنجليزية التي أبرمت في ١٦ أبريل. وأشارت المذكرة السعودية إلى أن "حكومة جلالة الملك لا تعد نفسها مرتبطة بأية معاهدة لم تشارك فيها. ومن ثم فإنها لا تعترف ولا يمكن لها أن تعترف بأية قيود أو شروط يمكن أن تحدَّ من حريتها، ولا بأي جزء يتعلق بهذه الحكومة مذكور بهذه المعاهدة الموقعة بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٣٨م، أو أية معاهدة أخرى. وتُبدي الحكومة السعودية جميع تحفظاتها تجاه ذلك". كما أوضحت المذكرة أن الالتزامات الوحيدة تتعلق بالمعاهدات المبرمة بين المملكة العربية السعودية مباشرة وكل من إيطاليا وبريطانيا العظمى. وأوضحت المذكرة في الختام أن "حكومة جلالة الملك لا تعترف بأية سلطة مناسبة لتنظيم علاقاتها مع الدولتين المذكورتين تختلف عن تلك الْمُعترَف بها بين الدول المستقلة، في ظل القوانين الدولية والمعاهدات الْمُبرَمة"[٢].

بعد تشاورات وجيزة قررت وزارتي الخارجية البريطانية والإيطالية الرد على الحكومة السعودية بلهجة تتسم بالتصالح، واقتصرتا على اطلاعهما على المذكرة، وأجابتا "ببساطة" أن معاهدة روما ليس في وسعها "منطقياً

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٩، ب.ع ٤٠/٢٤١٠٠٤، روما ٩ ديسمبر ١٩٣٨م، من تشانو إلى سيليتي.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٩، رسالة ١٨/٩، جدة ٨ يناير ١٩٣٩م، من سيليتي إلى وزارة الخارجية.

إلزام أية دولة عدا الموقعين عليها". وكتب غويدو كروّلا المستشار بالسفارة الإيطالية في لندن يخبر وزارة الخارجية بنتيجة محادثاته مع المسؤولين الإنجليز لإعداد الرد على مذكرة السعوديين: "ترى الخارجية الإنجليزية أنه على الرغم من أن المذكرتين الإيطالية والإنجليزية ستحملان المضمون نفسه لا بد أن تتضمنا بعض الاختلافات الشكلية الطفيفة كي لا نعطي الانطباع بأن هناك اتفاقاً بين روما ولندن"(١).

وهكذا قدم سيليتي في ١١ مارس مذكرة الرد الإيطالية إلى الحكومة السعودية التي - بعد عبارت التحية التقليدية - أوضحت أن: "المعاهدة الإيطالية - الإنجليزية بوصفها معاهدة أُبرِمت بين إيطاليا وبريطانيا العظمى، فإنها تُلزم فقط هاتين الدولتين ولا تفرض على السعودية أي إلزام؛ وبأن الحكومة متفقة على أن علاقاتها مع الحكومة السعودية تُنظمها المعاهدات والاتفاقيات القائمة بين إيطاليا والسعودية والقوانين والحقوق والتعامل الدولي"(٢).

كان ذلك في ١١ مارس ١٩٣٩م بعد أربعة أيام من قيام هتلر باحتلال براغ، وبدأت نواقيس الحرب تدق معلنة الخطر على كل أوروبا.

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١٩، رسالة ٥٧١/١٢٧٠، لندن ٢٨ فبراير ١٩٣٩م، من كرولا إلى وزارة الخارجية.

(٢) صورة من المذكرة التي أرسلها سيليتي إلى الوزارة في ١١ مارس ١٩٣٩م إلى الحكومة السعودية مرفقة ببرقيته العاجلة المؤرخة ٤ أبريل في ASMAE، المرجع السابق، ب.ع ٧٦، خصوصية، جدة ٤ أبريل ١٩٣٩م، من سيليتي إلى وزارة الخارجية. بمبادرة من الحكومة السعودية، تم نشر نص المذكرتين الإيطالية والإنجليزية في صحف مكة (راجع أيضاً مجلة "الشرق الحديث")، ١٩٣٩م، ص ٣٠٤ - ٣٠٦.

الباب السادس
الصداقة " توقفت " مؤقتاً

١ – مع دخول إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، وبعد أن فقدت السياسة العربية صفتها "الوسائطية"[(١)] التي اتسمت بها في الأعوام السابقة، تغيرت إيطاليا جذرياً، فأخذت وضعاً يزداد أهمية باستمرار في الإستراتيجية السياسية – العسكرية على المدى القصير والمتوسط، كما تصورها موسوليني في إطار رقعة الشرق الأوسط، لمحاولة ضرب المصالح الإنجليزية الحيوية بالمنطقة في قلبها، وبهذا الشكل وضع الأسس لتعزيز الأوضاع الإيطالية في النظام الإقليمي الجديد ليتم فرضها مع نهاية الحرب. وقامت إيطاليا بعمل سلسلة من العلاقات مع محاوريها التقليديين، مُشكِّلة سياسة واضحة المعالم ترمي إلى تشجيع الحركات القومية العربية ودعمها ضد إنجلترا بأساليب وبكثافات مختلفة. سياسة غاية في النشاط، وصلت إلى ذروتها بإرسال سرب من الطائرات الإيطالية في مايو ١٩٤١م (في إطار حركة عسكرية مُنسَّقة مع الألمان)[(٢)] لتقاتل في سماء العراق[(٣)] مساندة لقوات رشيد علي

(١) رينسو دي فيليشي، الفاشية والشرق. عرب ويهود وهنود في سياسة موسوليني، بولونيا، إل مولينو، ١٩٨٨م، ص ٤٠.

(٢) جوزيف شرويدر، العلاقات بين قوى المحور والعالم العربي، في "التاريخ المعاصر"، ١٩٧١م، ص ١٥٨– ١٥٩.

(٣) دي فيليشي، المرجع السابق، ولنفس المؤلف، راجع، موسوليني الحليف، إيطاليا في الحرب، المجلد ١، الجزء الأول، من الحرب الوجيزة إلى الحرب الطويلة، تورينو إيناودي، ١٩٩٠م، ص ٢٣٢. راجع أيضاً، لاورا لوميناري، أسلحة للعراق: أهداف ووسائل =

الكيلاني التي قامت بمحاولة انقلاب تعيسة الحظ ضد الإنجليز، تم إخمادها فوراً خلال أيام قليلة بأقصى عنف وشدة، وخلّفت سلسلة من الآثار الكريهة على مستوى شاسع. وبالفعل، فإنه خلال الأسابيع التي تلت عملية "إعادة الاستيلاء على بغداد"، دخلت القوات البريطانية بصحبة جنود فرنسيين موالين لـ "فرنسا الحرة" سوريا ولبنان.

لكن المملكة العربية السعودية الغيورة على الحفاظ على حياديتها، قد نجحت في تفادي تعقيدات خطيرة. وبالفعل فقد كان رد الفعل السعودي شديداً تجاه رحلة قامت بها طائرات إيطالية أسقطت بطريق الخطأ بعض القنابل على حقول النفط في الظهران، ولم تنل هذه العملية الشهرة الملائمة، ومن ثم نقوم بسردها.

في عصر يوم ١٨ أكتوبر ١٩٤٠م غادرت أربع طائرات "إس ٨٢" تابعة للفرقة ٤١ بقيادة الرائد طيار إتّوري موتي (وكان أميناً للحزب الفاشي وعاد للتطوع في الجيش على أثر اندلاع الحرب) مطار جزيرة روديس للقيام بعملية هجوم جريئة على المنشآت البترولية في جزيرة البحرين الكبيرة (وكانت تحت الحماية البريطانية). وعندما وصلت الطائرات الإيطالية إلى هدفها ليلاً بدأت في القصف "مسبِّبة حرائق عنيفة" ومُحطّمة أيضاً مصفاة نفط المنامة وأنابيبها[1]. لكن، وعلى أثر "تلف حدث بجهاز قذف القنابل

= السياسة الفاشية في الشرق الأوسط (١٩٣٩–١٩٤١م)، في"التاريخ المعاصر"، ١٩٩٥م، ص ٥٣٧ – ٥٧٢.

(١) AUSSMA، الطائرة العملاقة، EG ١٥/٢، ١٨– ١٩ أكتوبر ١٩٤٠م. وراجع أيضاً اليوميات التاريخية لقيادة القوات الجوية إيجيو، ١٩٤٠م، ص ١٩٥– ١٩٩.

وقت القذف"[1] كانت بعض القنابل تسقط متأخرة عن الوقت المبرمج لسقوطها، بينما كانت الطائرات تحلق بالفعل في سماء المملكة العربية السعودية، وهذا ما أدى للأسف إلى إصابة أنابيب النفط بين الظهران ورأس تنورة، مسببة خسائر طفيفة على أية حال. وعندما علم الأمير فيصل بالقصف تحرك فوراً، فالتقى في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٠م بجدة سيلّيتي ليعرب له عن عميق قلق حكومته للحادث الذي خلق حالة من الفزع الشديد بحقول نفط الظهران. وعلى الرغم من اقتناع الأمير فيصل بأن ما حدث كان مجرد خطأ من جانب الطيارين، إلا أنه أكد على ضرورة أخذ الحيطة والانتباه كي لا تتكرر مستقبلاً مثل هذه الأحداث التي من شأنها أن تعرض للخطر المنشآت البترولية السعودية ذات الأهمية الحيوية لاقتصاد البلاد. وأكد سيليتي كامل مشاعر الصداقة من جانب إيطاليا، ملتزماً بأن يقوم فوراً بإخبار وزارة الخارجية لتوضيح الأمر تماماً[2]. وبعد القيام بالتحريات اللازمة وتسلسل الأحداث اتفقت كل من وزارة الخارجية ووزارة الطيران على مضمون الرد الذي كان على سيليتي أن يقدمه للأمير فيصل، والذي نفى تماماً أية نية في انتهاك حيادية المملكة العربية السعودية من جانب إيطاليا والتأكيد دون أدنى شك على أن سبب الحادث راجع إلى خلل في جهاز قذف القنابل بإحدى الطائرات. على أية حال، ولتفادي

---

(١) ACS، مكتب وزير الطيران، ١٩٤٠م، ظرف ٧٨، وزارة الطيران، رسالة ٧٦٢٦٢، روما ٢٧ أكتوبر ١٩٤٠م، من بريكولو إلى تشانو.

(٢) ASMAE، برقية ٥٢٦٠/١٥٦ر، جدة ٢٠ أكتوبر ١٩٤٠م، من سيليتي إلى وزارة الخارجية.

وقوع مشكلات مستقبلية قام وكيل الوزارة والقائد العام للقوات الجوية الجنرال فرانشكو بريكولو بإعلام تشانو بأنه أصدر تعليماته لمنع "مرور الطائرات عبر الأجواء السعودية"(١).

وانتهت القضية دون تعقيدات بناءً على ما قدمه سيليتي من توضيحات وضمانات، ولو أن يوسف ياسين الرجل المسموع الكلمة والسكرتير السياسي لابن سعود قد عاد بعد ذلك إلى الموضوع بشكل غير مباشر. ففي لقائه مع مندوبنا الدبلوماسي، أشار - بتفويض من الملك - إلى أنه من الملائم أن تتوقف إيطاليا على أية حال عن القيام بأعمال عدوانية أو قصف ضد الدول العربية. هذا من شأنه - في رأي ابن سعود - أن "يزيد من مشاعر التعاطف التي تكنها الدول العربية لإيطاليا".

لكن آثار الحرب بدأت تلوح فوراً بشكل أكبر حيث خلقت صعوبات جديدة. بالفعل في أبريل ١٩٤١م، وبينما كانت تحاول سفن إيطالية الفرار على أثر سقوط إفريقيا الشرقية، فقد اتجهت نحو شواطئ المملكة العربية السعودية. ولكن نظراً لتعرض السفن لقذف القنابل ورمي الرشاشات من قبل الطائرات المعادية، غرقت السفن الحربية الإيطالية "بنتيرا"، و"تيغري"، و"باتّيستي"، و"مانين" أمام الشواطئ السعودية، وتم اعتقال طاقمها الذي بلغ عدده (٨٠٠) رجل بقيادة العقيد بحري أندريا غاسباريني واحتجازهم في جدة. وهنا تحرك مندوبنا الدبلوماسي في جدة فوراً في محاولة لتقديم المعاونة للضباط والجنود الإيطاليين الذين أضيفوا إلى مجموعة من الإيطاليين الذين وصلوا يوم ٤ أبريل على متن طائرات مدنية تابعة لشركة "ألا ليتّوريا"

---

(٢) ACS، وزارة الطيران، رسالة ٧٦٢٦٢، روما ٢٧ أكتوبر، من بريكولو إلى تشانو.

قادمين من أديس أبابا.

وعاد سيليتي ليلتقي الأمير فيصل في ٢١ أبريل في محاولة للبحث عن حلول ملائمة لمشكلة البحريين المعتقلين وتلك المتعلقة بقائدي الطائرات المدنية الذين كانوا يرغبون في السفر. وعلى الرغم من أن الأمير فيصل أعرب عن قبوله التام، إلا أنه أوصى بالحيطة والاحترام الكامل للقوانين الدولية لتفادي وضع حكومته في صعوبات مع إنجلترا التي "نمت العلاقات الودية" معها حينئذ وفي ظل "الوضع الجغرافي والاقتصادي" للمملكة العربية السعودية[1].

على كلٍ، اغتنم الطيار غاسباريني فرصة تصريح المغادرة الذي منحته السلطات السعودية للطائرات المدنية التابعة لـ "ألا ليتّوريا"، فأرسل رسالة بتاريخ ٢٤ أبريل إلى وكيل وزارة البحرية أرتورو ريكّاردي يشكو فيها أحوال نظافة رجاله المعتقلين وصحتهم بالمعسكر انتظاراً لنقلهم إلى جزيرتين بخليج جدة "مخصصتين للحجر الصحي (الأربعينية) للحجاج". ونقل ريكاردي[2] رسالة الاحتجاج القانطة التي أرسلها له غاسباريني إلى وزير الخارجية تشانو الذي أكد في ٢٩ مايو اهتمامه التام، مع الوضع في الحسبان الصعوبات التي كان على مفوضيتنا في جدة أن تواجهها عند القيام بمهامها. وكتب تشانو: "إن مصير هؤلاء الجنود يضرم في قلبي، ويتجه كامل

(١) ASMAE، برقية ١٥٦/٣٤٧٩ر، جدة ٢٢ أبريل ١٩٤١م، من سيليتي إلى وزارة الخارجية.

(٢) قام ريكاردي بإرسال رسالة غاسباريني إلى الوزير تشانو مرفقة بمذكرة لريكاردي في ١٦ مايو (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢٦، وكيل وزارة البحري، رسالة ٥٣٠٠، روما ١٦ مايو ١٩٤١م، من ريكاردي إلى تشانو).

تعاطفي نحوهم. وتمثل الظروف التي تم تهيئتها لهم تقدُّماً ما؛ وسيتم عمل اللازم لتحسينها كما يجب"[1].

أخيراً، هبطت طائرة إيطالية في جدة بعد رحلة محفوفة بالمخاطر يوم ١٥ يونيو قادمة من إفريقيا الشرقية تحمل على متنها ثمانية عسكريين إيطاليين يحملون جوازات سفر وملابس مدنية. وبعد أن تم حجزهم إجبارياً لمدة ثلاثة أشهر، تمكن هؤلاء الرجال - بفضل مساعي سيلّيتي - من الحصول على تصريح الرحيل بطائرتهم[2].

على الرغم من العزيمة الطيبة والالتزام من قبل سيليتي لدى السلطات السعودية، بقيت الصعوبات أمام جنود البحرية الإيطاليين المعتقلين والمجبرين على مواجهة حياة قاسية وتحت "ظروف بيئية" قاسية، كانت بمثابة امتحان صعب لحالتهم المعنوية ولانضباطهم[3]. ونظراً لحالة اليأس التي كانوا عليها، فقد أعدّوا في الشهور التالية بعض خطط الهروب المحفوفة بالمخاطر. ونظراً لتلاشي جميع إمكانيات النجاح، فإن هذه الخطط قد

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢٦، رسالة ٢٦٠/١١٧٥٣، روما ٢٩ مايو ١٩٤١م، من تشانو إلى ريكاردي.

(٢) أقلعت من جدة في ٩ أكتوبر ١٩٤١م الطائرة التي قادها الطيار دومينكو لوساردي، بعد رحلة محفوفة بالمخاطر، وتمكن أخيراً من الهبوط في روما يوم ١٩ أكتوبر (ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢٦، وزارة الطيران، تقرير الطيار لوساردي، روما ٢٢ أكتوبر ١٩٤١م، صورة).

(٣) ASMAE، برقية ٣٧٩/٢٨٤٩٩ ب.ر، جدة ١٢ أغسطس ١٩٤١م، من سيليتي إلى وزارة الخارجية. وراجع أيضاً ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢٦، وزارة البحرية، رسالة ٦٦٤٥ روما ١٩ أغسطس ١٩٤١م، من ريكاردي إلى وزارة الخارجية.

خلقت فقط مشكلات وصعوبات جديدة، ومن ثم لاقت إحباطاً سواء من قبل القائد غاسباريني أو من قبل السلطات العسكرية المعنية في روما عندما أخبرتها بها وزارة الخارجية التي – بدورها – علمت بها عن طريق سيليتي. فلقد كتب المدير العام بوتي إلى سيليتي في ٢٠ ديسمبر ١٩٤١م يقول: "أعربت القيادة العليا عن رأيها المخالف عندما علمت بخطة الهروب الجديدة التي أعدها الرائد تريزوليني"(١). لكن أخيراً، ونظراً للضغوط الإنجليزية التي زادت حدة تدريجياً على الحكومة السعودية، فإن الحلقة كانت تضيق بشدة وعناد حول دبلوماسيينا المعتمدين في جدة أنفسهم، والذين تبقّى على إقامتهم في جدة أيام معدودة.

٢ – في صباح يوم ٣١ ديسمبر حضر "خصيصاً" من مكة وزير المالية عبدالله السليمان والتقى في جدة لويدجي سيليتي وأخبره بأسف وكدر شديدين أنه لم يعد وجود المفوضية الإيطالية مناسباً بعدُ مع أمن الحكومة السعودية ومصالحها، ولهذا، وباسم الصداقة العريقة بين البلدين دعاه إلى مراعاة الموقف وإيجاد مَخرج. وعندما طلب مزيداً من التوضيحات بشأن الأسباب التي دفعت الإنجليز للضغط على الحكومة السعودية في هذا الأمر، أجاب السليمان بأن حكومته "لا تعرف أي أسباب: إنها ترضخ للطلب لسبب قهري". وعندما أخبر سيليتي وزير الخارجية تشانو بمضمون هذا الحوار المر، ولإحساسه بأنه لم يعد ممكناً للمفوضية البقاء بعد، أفاده بأن الممثلية الوحيدة التي يمكنها تولي رعاية المصالح الإيطالية هناك هي مفوضية تركيا. وفي النهاية أضاف

(١) ASMAE، برقية ٤٩٧٠٦/٤٠٨ر، روما ٢٠ ديسمبر ١٩٤١م، من بوتي إلى سيليتي.

سيليتي : "طلبت من الوزير السليمان إمكانية الإبراق إليكم ، ولموافقته الفورية على ذلك سلمته برقية بالرقم نفسه. من الملائم أن أتلقّى بالطريقة نفسها برقية وزارية كرد مُفترض على برقيتي"[١].

ورد تشانو في ٤ يناير ١٩٤٢م على سيليتي طالباً منه أن يبحث فوراً مع السعوديين مسألة المعتقلين الذين هم في حالة رفض السماح لهم بالمغادرة سيتم البحث عن أشكال جديدة من المعاونة والحماية بعد قفل المفوضية. وكتب تشانو : "على الرغم من تفهمي للضغوط البريطانية ، فيجب شجب قيام بريطانيا العظمى بإجبار السعودية – وهي دولة مستقلة ومحايدة – على قطع العلاقات بين بلدينا اللذين لا تفصل بينهما أية مصالح ، واللذين نشأت بينهما صداقة راسخة ، وأن إيطاليا قدمت الأدلة الكثيرة على رغبتها في استمرار هذه الصداقة لتزداد قوة وودية"[٢].

والتقى سيليتي في ٦ يناير مرة أخرى السليمان ليلفت انتباهه نحو مشكلة المعتقلين ، ووعده الوزير السعودي باهتمامه بذلك ، كما أكد له على "الاستعدادات الودية" تجاه إيطاليا من جانب الحكومة السعودية التي كانت مضطرة لهذا التصرف "من أجل دواعي دفاعية ولسبب قهري"[٣]. والتقى السليمان مرة أخرى سيليتي في ١٢ يناير ، وكما كان يتوقع مندوبنا الدبلوماسي ، أخبره أن الحكومة السعودية "تسمح فقط بسفر أعضاء المفوضية والإيطاليين المقيمين في جدة". أما فيما يتعلق بالمعتقلين فسوف

(١) DDI ، المجموعة التاسعة ، المجلد ٨ ، رقم ٨٩.

(٢) ASMAE ، برقية ١٧/ ٧/ر ، روما ٤ يناير ١٩٤٢م ، من تشانو إلى سيليتي.

(٣) DDI ، المجموعة التاسعة ، المجلد ٨ ، رقم ١٠٦.

تعتني الحكومة السعودية بشؤونهم مباشرة كافلة لهم المساعدة "والمعاملة نفسها"[1]. ومرة أخرى التقى السليمان سيليتي في ١٩ يناير ليخبره بخط السير (عن طريق العراق، سوريا، تركيا) الذي أعدته الحكومة السعودية لإعادة طاقم المفوضية إلى وطنه بعد أن اتفقت الحكومة مع السلطات الإنجليزية على أمن الرحلة[2].

أخيراً، وعن طريق بيرن (سويسرا) وصلت "البرقية المستعارة" التي ذكرها سيليتي رداً على برقيته الرسمية المزعومة لإخبار الحكومة الإيطالية "بقطع" العلاقات الدبلوماسية الإيطالية – السعودية. قامت وزارة الخارجية – بناءً على الأسلوب المتَّفق عليه بين سيليتي والسليمان في أوائل يناير – بالرد على هذه البرقية "ببرقية مستعارة" أخرى تم إرسالها أيضاً عن طريق المفوضية الإيطالية في بيرن. وأوضح ذلك غوارناسكيلّي في تقرير بتاريخ ٢٩ يناير قائلاً: "في الحقيقة، لقد تم الإبراق مباشرة إلى وزير الخارجية في جدة بالتعليمات للرد رسمياً على الحكومة السعودية، وتم اللجوء لحيلة البرقيات المستعارة أو الصورية لأن محطة البرق اللاسلكي الموجودة بالمفوضية الإيطالية في جدة لم يكن مصرحاً بها من قبل الحكومة السعودية وتعمل خلسة"[3]. وهكذا، وعلى أساس التعليمات الحقيقية التي تم الإبراق بها من قبل[4] التقى سيليتي يوم ٢ فبراير السليمان الذي أعرب له مرة أخرى عن

(١) DDI، المجموعة التاسعة، المجلد ٨، رقم ١٢٩.

(٢) ASMAE، برقية ١٩١٥/٦٠ر، جدة ١٩ يناير ١٩٤٢م، من سيليتي إلى تشانو.

(٣) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢٦، مذكرة، روما ٢٩ يناير ١٩٤٢م.

(٤) DDI، المجموعة التاسعة، المجلد ٨، رقم ٢١٢.

"أسفه" للقرار الذي أخذته الحكومة السعودية بناءً على الضغوط الإنجليزية. ومن بين ما كتبه سيليتي : "كانت الحكومة الإيطالية أكثر أسفاً نظراً للصداقة الراسخة والثابتة بين إيطاليا والسعودية ، مما جعل إيطاليا تعد إغلاق المفوضية الملكية في جدة بمثابة إجراء مؤقت ، تسببت فيه ملابسات خاصة ذات طابع وقتي عابر". وقدّم وزير المالية السعودي إثباتات متعددة بشأن أمن رحلة الأشخاص المصرّح لهم بالرجوع إلى وطنهم وسلامتهم ، وأشار من جديد إلى الضغوط الإنجليزية التي تكثفت في الأيام الأخيرة بطريقة لم تعُد تُطاق ، من أجل هذا طلب السليمان الإسراع بأقصى درجة[1]. ليس هذا فحسب ، ففي مساء اليوم نفسه عاد وزير المالية بعد اتصاله بالأمير فيصل هاتفياً ليخبره أن الحكومة السعودية قد حددت موعد رحيل طاقم المفوضية في يوم الجمعة ٦ فبراير ١٩٤٢م.

وفي ٢ فبراير أبرق سيليتي إلى تشانو عبر قناته "الخفية" قائلاً : "نظراً لتدهور الوضع ، فمن الضروري أن نقطع الاتصال بعد برقية مساء غد. وسيبقى عامل المبرق متصلاً بكم عبر جهاز الاستقبال فقط في الساعة المعتادة ، لما قد يقدمه سعادتكم لنا من تعليمات أخرى. سأقوم بإتلاف كل الشفرات. الرجاء إخطار وزارة البحرية"[2].

في الأيام اللاحقة ، وفي جو زادت تعاسته ، تم تجهيز مستلزمات سفر الدبلوماسيين الإيطاليين وقلة من الأشخاص المصرح لهم بالسفر. وفي مساء يوم ٥ فبراير دُعيَ سيليتي إلى منزل الوزير السليمان حيث التقى المستشار

(١) ASMAE ، برقية ١١٣/٨٣٥ر ، جدة ٢ فبراير ١٩٤٢م ، من سيليتي إلى وزارة الخارجية.

(٢) DDI ، المجموعة التاسعة ، المجلد ٨ ، رقم ٢٢٨.

الخاص لابن سعود خالد القرقني الذي تحدث معه بالإيطالية (لكونه لاجئاً طرابلسياً سابقاً ويعمل مع السعوديين منذ زمن). وأخبره خالد أنه تلقى تفويضاً مباشراً من الملك ليلتقيه في جدة وليخبره مرة أخرى بأن هذا الموقف البغيض قد حدث فقط بسبب "الضغوط الإنجليزية" التي لا يمكن مواجهتها نتيجة للحرب. ونوه القرقني بأن ابن سعود يود أن تشرحوا وتقنعوا الحكومة الإيطالية بموقفه[1].

وعلى الرغم من أن البرقية "المشهورة" لم تكن قد وصلت بعد من روما حسب الطريقة المُتّفق عليها، فقد سافر كل أفراد المفوضية وعائلاتهم في صباح ٨ فبراير ١٩٤٢م من جدة بواسطة السيارات في اتجاه الرياض. وقبل وصولهم بيوم تلقى سيليتي رسالة من السليمان بالبرقية التي "طال انتظارها". أخيراً، وفي ١٥ فبراير ١٩٤٢م تم استقبال مندوبنا الدبلوماسي للمرة الأخيرة من قبل ابن سعود في حضور ولي العهد ويوسف ياسين. وصرح ابن سعود فوراً بأن غبطته للالتقاء بالمندوب الإيطالي قد زالت للأسباب والظروف التي حدثت، كما أعرب عن أمله في أن يتفهم المسؤولون في روما موقفه الصعب للضغوط المستمرة واللحوحة من جانب الإنجليز التي لا يمكنه مواجهتها نظراً للوضع الخاص الذي يوجد فيه بلده أثناء الحرب. أما بالنسبة لمعاملة المعتقلين، فأكد ابن سعود على اهتمامه

(١) حصيلة اللقاء الذي جرى مع القرقني في ٥ فبراير، مع وثائق أخرى متعلقة بإغلاق المفوضية في جدة، مسجلة في قائمة أرسلت إلى وزارة الخارجية يوم ١٥ مارس ١٩٤٢م، في ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢٦. كذلك أعد سيليتي "مذكرة بشأن التقارير السياسية" التي تمت في الأيام الأخيرة للمفوضية.

وعزمه على تبادل الرسائل بشأنهم[١]. في اليوم التالي تابع سيليتي ومرافقوه رحلتهم الطويلة والمجازفة[٢] عائدين لأرض الوطن، والتي كان مزمعاً لها أن تختتم يوم ١٩ مارس بوصولهم إلى روما.

في هذه الأثناء اتصلت السفارة الإيطالية في أنقرة بوزير الخارجية التركي الذي أعلن في ١٨ فبراير ١٩٤٢م أن حكومة الجمهورية بقبولها طلب حكومة روما "قد وافقت بكل سرور أن تأخذ على عاتقها مهمة حماية المصالح الإيطالية في المملكة العربية السعودية ورعايتها"[٣]. وفي ١٩ فبراير ١٩٤٢م طلب وزير الخارجية تشانو من سفيرنا في تركيا توجيه الشكر للحكومة التركية لقبولها رعاية المصالح الإيطالية في المملكة العربية السعودية. وكتب تشانو: "من أجل كل غاية حميدة، نؤكد أن العلاقات الدبلوماسية بين إيطاليا والسعودية تعد "مُعلّقة" وليست مقطوعة"[٤].

---

(١) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢٦، موجز للقاء الذي جرى مع جلالة الملك ابن سعود في ١٥ فبراير ١٩٤٢م. نذكر بشكل خاص ما كتبه ابن سعود لسيليتي: "رداً على رسالة سعادتكم التي أرسلت بتاريخ اليوم، حول حوارنا بشأن المعتقلين الإيطاليين والألمان، فإننا نؤكد لكم بأنه سيتم الاستمرار في معاملتهم بكل وسائل الرعاية التي تنص عليها القوانين الدولية".

(٢) التقرير الذي كتبه سيليتي عن رحلة العودة إلى الوطن الطويلة، والذي يعد بمثابة شهادة رمزية، منشور بكامله في الملحق ٢ب (في آخر هذا الكتاب).

(٣) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢٦، ب.ع ٢٤٤/٤٧٢، أنقرة ٢٠ فبراير ١٩٤٢م، من دي بيبو إلى وزارة الخارجية. بقي الإيطاليون المعتقلون في جدة لمدة عام كامل. وتم تبادلهم في مسّينا يوم ٢١ مارس ١٩٤٣م مع مساجين إنجليز. ASMAE، المرجع السابق، ظرف ٢٦. ب.ع ٣٧٥/٨٢٨ أنقرة ١ أبريل ١٩٤٣م، من غواريليا إلى وزارة الخارجية. التقرير عن تبادل المساجين منشور بكامله في الملحق ٣ب.

(٤) ASMAE، برقية ٦٨/٥٥ر روما ١٩ فبراير ١٩٤٢م، من تشانو إلى دي بيبو.

بعد خمسة أعوام، وفي سيناريو دولي مختلف تماماً، عادت الصداقة العريقة التي كانت "معلقة" بصفة مؤقتة إلى مسيرها.

وعلى أثر المساعي الدبلوماسية التي قام بها السفير الإيطالي في أنقرة، أجاب القائم بالأعمال السعودي في تركيا، من خلال مذكرة رسمية في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٦م، بأن حكومته "تقبل بسعادة ورضا" اقتراح إعادة العلاقات الدبلوماسية "بين الدولتين الصديقتين اللتين حافظتا دائماً على علاقات رائعة"[١].

وفي شهر مايو ١٩٤٧م عبرت الحكومة السعودية عن قبولها تعيين فيليبو زابي بمهمة مبعوث فوق العادة ووزير مُفوَّض في جدة.

وفي ٤ نوفمبر ١٩٤٧م قدّم فيليبو زابي أوراق اعتماده لولي العهد سعود في جدة. وكتب زابي في مذكرته لوزارة الخارجية: "لقد أكد لي مساندة العاهل والحكومة لمهمتي، واثقين بأن ذلك من شأنه توطيد علاقات الصداقة التقليدية القائمة بين البلدين"[٢].

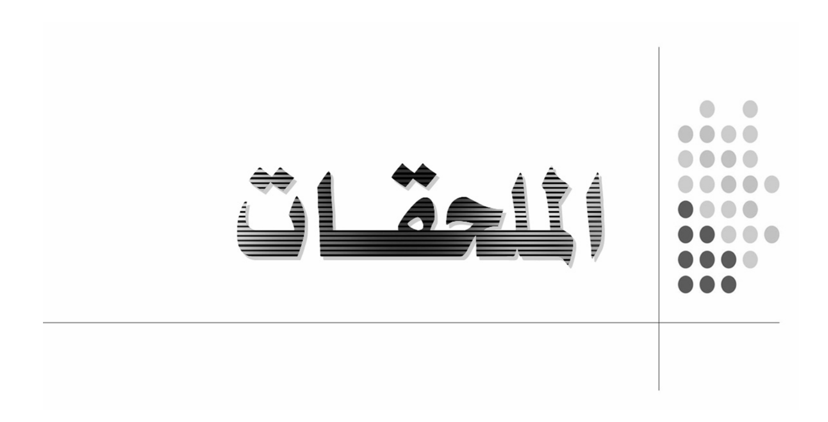
وهكذا بدأت مرحلة جديدة لدبلوماسية الصداقة في جو من الثقة. ولكن هذا تاريخ آخر[٣].

---

(١) ASMAE، A.P.، ١٩٤٦–١٩٥٠م، الجزيرة العربية، ظرف ١، ب.ع ٢٥١٧/ ١١٥٥، أنقرة ٣٠ نوفمبر ١٩٤٦م، من ماركيتي إلى وزارة الخارجية.

(٢) ASMAE، المرجع السابق، ظرف ١، رسالة ٦٣/أ١، جدة ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧م، من زابي إلى وزارة الخارجية.

(٣) حول العلاقات الإيطالية – السعودية بعد الحرب العالمية الثانية، راجع فينشنسو ستريكا، العلاقات بين إيطاليا والعربية السعودية بعد الحرب العالمية الثانية، تقرير لندوة "العلاقات الإيطالية – السعودية: نمو، تعاون، ومصالح مشتركة، أوروبا والشرق الأوسط"، روما، مارس ١٩٩٩م.


الملحقات

الملحق رقم (١)

معاهدة صداقة

بين

المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها

وبين

المملكة الإيطالية

(٢٣)

معاهدة صداقة

بين

المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها

وبين

المملكة الايطالية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا معاهدة صداقة ، لتقوية علاقات الود بين بلادينا ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ، ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلاهما حائزان للصلاحية التامة المتقابلة وذلك فى جدة فى اليوم الثالث من شهر شوال سنة الف وثلاثمائة وخمسين هجرية الموافق لليوم العاشر من شهر فبراير سنة ١٩٣٢ ميلادية وهى مدرجة فيما يلى :

حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

من جهة

وحضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا

من جهة أخرى

رغبة منهما فى تأسيس وتقوية الروابط الودية بين بلاديهما قررا عقد معاهدة صداقة ، ولهذا الغرض :

عين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فيصل وزير الخارجية .

وعين حضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا .

سعادة الكومنداتورى جويدوسوللانسو .

مندوبين مفوضين من قبلهما ، وبعد ان اطلع المندوبان المذكوران على أوراق اعتمادهما ووجداها مطابقة للاصول اتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى — بناء على الاعتراف الذى حصل من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا بحضرة صاحب الجلالة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها فتمد توثقت عرى صداقة خالصة ومتينة بين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها وبين حضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا ويسود بينهما وبين مملكتيهما ورعاياهما سلام دائم .

المادة الثانية — تنفيذاً للمادة السابقة قد أتفق الفريقان المتعاقدان على انشاء علاقات سياسية وقنصلية بينهما ولأجل ذلك فان الممثلين السياسيين والقنصليين لكل من الفريقين المتعاقدين يتمتعون حينما يكونون فى بلاد الفريق الآخر بالمعاملة المقررة فى مبادىء القانون الدولى العام كما انهم يتمتعون بالمعاملة الممنوحة لأولى الأمم بالتفضيل على شرط المقابلة بالمثل .

المادة الثالثة — يتعهد الفريقان المتعاقدان بان يبذلا جهدهما للمحافظة على حسن العلاقات بينهما وبان يسعيان لمنع اتخاذ بلاديهما من قبل أى كان قاعدة للاعمال غير المشروعة ضد بلاد الفريق الآخر .

المادة الرابعة — يتمتع التابعون لكل من الفريقين المتعاقدين فى بلاد الآخر نحو أشخاصهم وأملاكهم على شرط المقابلة بالمثل — بمعاملة أولى الأمم بالتفضيل وتمنح المعاملة ذاتها لشركات كل واحد من الفريقين المتعاقدين فى بلاد الفريق الآخر

المادة الخامسة — يعترف صاحب الجلالة ملك ايطاليا بالجنسية الحجازية والنجدية لجميع رعايا صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها عندما يوجدون فى بلاد صاحب الجلالة ملك ايطاليا .

وكذلك يعترف صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالجنسية الايطالية لجميع رعايا صاحب الجلالة ملك ايطاليا ولجميع الأشخاص المتمتعين بحماية جلالته عند ما يوجدون فى بلاد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، على أن تراعى فى ذلك مبادىء القانون الدولى المراعى بين الدول المستقلة

المادة السادسة — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بتقديم التسهيلات والحماية للرعايا الايطاليين الذين يدينون بدين الاسلام ممن يقصدون الحجاز لأداء فريضة الحج اسوة بسائر الحجاج ويتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بتسليم أموال المتوفين من الحجاج المذكورين الايطاليين الذين يتوفون فى الحجاز بعد إجراء المعاملات القضائية المقررة وبعد استيفاء الرسوم المقررة فى القوانين الحجازية والنجدية الى ممثل الحكومة الايطالية بجدة الذى يتعهد بارسالها الى الورثة الشرعيين وهذا اذا لم يكن للمتوفين أوصياء شرعيون فى الحجاز واذا كان لهم أوصياء شرعيون فتسلم مخلفات المتوفين لهم

المادة السابعة — حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغتين العربية والايطالية ولكلا النصين قيمة واحدة وسيكون أبرام هذه المعاهدة فى أقرب وقت ممكن ويجرى العمل بها اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الابرام .

جدة فى ٣ شوال ١٣٥٠ (الموافق ١٠ فبراير ١٩٣٣)

« التوقيع » فيصل بن عبد العزيز « الختم »

« التوقيع » جويدوسو للانسو « الختم »

فبعد أن أطلعنا على هذه المعاهدة وأمعنا النظر فيها ، صدقناها وقبلناها وأقررناها جملة فى مجموعها ومفردة فى كل مادة وفقرة منها ، كما أننا نصدقها ونقبلها ونبرمها ونتعهد ونعد وعداً ملوكياً صادقاً بأننا سنقوم بحول الله بما ورد فيها ونلاحظه بكمال الأمانة والاخلاص ، وبأننا لن نسمح بمشيئه الله بالاخلال بها بأى وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة فى الاشهاد والصحة فى كل ما ذكر أمرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين .

حرر فى اليوم الخامس من شهر ذى الحجة سنة الف وثلاثمائة وخمسين هجرية الموافق لليوم الحادى عشر من شهر ابريل سنة ١٩٣٢ ميلادية .

التوقيع الختم الملكى

عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود

الكتب المتبادلة

تبودلت أثناء عقد المعاهدة المذكورة كتب تتعلق بها ثبت نصها فيما يلى :

— ١ —

عدد ١١٢

الى حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فيصل

يا صاحب السمو الملكى :

أتشرف بأن أثبت لسموكم أن القصد من فقرة المادة السادسة من معاهدة الصداقة بين ايطاليا والحجاز ونجد وملحقاتها هو فقط تعيين الطريقة التى سيعمل بها عند تسليم مخلفات المتوفين من الرعايا الحجاج الايطاليين داخل أراضى الحجاز وسيقع ذلك من غير اخلال بالطريقة التى تتعلق بمخلفات المتوفين من التبعة غير الحجاج الذين ستحفظ لهم معاملة المقابلة بالمثل التى هى أساس التعامل بين الدول المستقلة ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

جدة فى ٣ شوال ١٣٥٠ - ١٠ فبراير ١٩٣٢

(التوقيع) : جويدوسوللاتسو

الجواب

الرقم ٦ / ٩ / ٦٠
التاريخ : ٣ شوال ١٣٥٠
الموافق : ١٠ فبراير ١٩٣٢

الى سعادة الكومنداتورى جويدوسو للاتسو المحترم

سعادة الكومنداتورى

جواباً على كتاب سعادتكم رقم (١١٢) تاريخ ٣ شوال ١٣٥٠ (١٠ فبراير ١٩٣٢ بشأن مخلفات المتوفين من رعايانا فى دياركم ومخلفات المتوفين من رعاياكم فى ديارنا أحب أن أؤكد لسعادتكم أن المعاملة ستكون كما ذكرتم مقابلة بالمثل حسب التعامل الدولى ولهذا فآن حكومة جلالة الملك تقوم باستلام مخلفات المتوفين من رعاياكم فى أراضينا وبعد إجراء المعاملات القانونية واستيفاء الرسوم عليها تسلم إلى ممثل إيطاليا فى جدة إذا لم يكن للمتوفى وصى شرعى فى بلادنا .

ومقابلة بالمثل تقوم حكومة جلالة ملك إيطاليا باستلام مخلفات رياعانا المتوفين فى أراضى إيطاليا وبعد إجراء المعاملات القانونية واستيفاء الرسوم عليها تسلم إلى الممثل الحجازى فى ذلك المحل من بلاد إيطاليا إن وجد . وإن لم يوجد فتسلم إلى حكومة جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها وهذا إذا لم يكن للمتوفى وصى شرعى فى بلادكم .

(التوقيع) : فيصل

مجوعه — م — ٨

— ٢ —

عـــدد ١١٣

إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل

يا صاحب السمو الملكي

أثناء تعاطي المخابرات التي أفضت بشكل مرضي إلى انعقاد معاهدة الصداقة بين جلالة ملك إيطاليا وجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها قد تشرفت بتوضيح نقطة نظر حكومة جلالة ملك إيطاليا فيما يتعلق بقضية الاتجار وعتق الرقيق وذلك:

١ — أن حكومة جلالة ملك إيطاليا بناء على المبادىء السامية التي تعمل على أساسها في مكافحة الرقيق ترى من اللازم أن حكومة جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها تتعهد بالمعاضدة معها وذلك باستعمال كل ما لديها من الوسائل للقضاء على الاتجار بالرقيق ـ فمؤازرة كهذه من شأنها أن تقوي بين الحكومتين روح التعاضد للتبادل ـ والمعاونة ، تلك الروح التي تنعش وتقود أعمال كافة الشعوب المتمدنة في مكافحة الرقيق بحزم واتحاد .

٢ — وبمثله حكومة جلالة ملك إيطاليا تحب أن يمنح إلى ممثليها في جدة صلاحية عتق أي رقيق كان يتقدم اليهم من تلقاء نفسه ويطلب تحريره وإعادته إلى مسقط رأسه ـ أحب أن أؤكد إلى سموكم أن القيام بصلاحية مثل هذه من قبل ممثلينا يجب أن لا تعتبر مداخلة في شؤون بلادكم بل كوسيلة تمكن الحكومتين من القيام معا بمعاضدة بعضهما بود ونشاط أزاء قضية الرقيق .

أنني واثق أن جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها سيقدر هذا التأهب لحكومة جلالة ملك إيطاليا والدواعي التي تجعلها تتمسك قويا بنقطة نظرها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

جده في ٣ شوال ١٣٥٠ — (التوقيع)

١٠ فبراير ١٩٣٢ — جويدوسو للاتسو

الجواب

الرقم ٦ / ٩ / ٦٢
التاريخ ٠٣ شوال ١٣٥٠
الموافق : ١٠ فبراير ١٩٣٢

إلى سعادة الكومنداتورى جويدوسو للاتسو المحترم

سعادة الكومنداتورى

لقد أطلعت على كتابكم رقم ١١٣ تاريخ ٣ شوال ١٣٥٠ (١٠ فبراير ١٩٣٢ بشأن الرقيق . أن حكومة جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها مع تقديرها للعواطف الانسانية التى حملت حكومة صاحب الجلالة ملك إيطاليا على طلب ما طلبته فى كتابكم المشار إليه بشأن الرقيق فأنما تحب أن تبين فى هذا الموضوع ما يأتى :

١ ـ أن العمل للقضاء على التجارة غير الجائزة للرقيق هى من أهم الأمور التى وجهت حكومتنا همتها إليها ولقد بذل جلالةمولاى الملك منذ تبوأ عرش الحجاز عناية خاصة لمنع دخول الرقيق إلى بلاده ويمكن القول بأنه من عدة سنوات لم يتمكن أحد من أدخال الرقيق إلى هذه الديار وهى مثابرة على هذه الخطة من نفسها

٢ ـ أما فيما يتعلق بالفقرةالثانية من كتابكم لحكومة جلالة الملك قائمة من نفسها بكل جهدها فى داخل البلاد للوصول فى هذه القضية للغاية التى يأمر بها شرعنا الاسلامى الذى جاء بأعدل الأحكام وبأرحم عاطفة إنسانية ومن أجلذلك فأن أمتناع حكومتنا عن أعطاء الصلاحية المطلوبة فى الفقرة الثانية من كتاب سعادتكم لم يكن إلا لأن هذا العمل فى أراضينا حق من حقوق حكومتنا وحدها

وتفضلوا . بقبول فائق الاحترام (التوقيع) فيصل

— ٣ —

عدد ١١١

الى حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فيصل

ياصاحب السمو الملكى

بالأشارة الى المادة الثانية من معاهدة الصداقة التى نصها كا يلى : (تنفيذاً للمادة السابقة قد اتفق الفريقان المتعاقدان على أنشاء علاقات سياسية وقنصلية بينهما ولأجل ذلك فأن الممثلين السياسيين والقنصليين لكل من الفريقين المتعاقدين يتمتعون حينما يكونون فى بلاد الفريق الآخر بالمعاملة المقررة فى مبادىء القانون الدولى العام كما أنهم يتمتعون بالمعاملة الممنوحة لأولى الأمم بالتفضيل على شرط المقابلة بالمثل) .

أحب أن أؤكد لسموكم أن المادة المومى الينا لا يمكن فى أى حال كان أن تشير الى معاملة التفضيل الذى سبق لأسباب معلومة أن أعطى الى ممثلى دولة ثالثة فى مسألة الرقيق لأن موضوع الرقيق هذا قد حل فيما بيننا بموجب المذكرتين اللتين تبادلناهما فيما يتعلق بذلك . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

جدة فى ٣ شوال ١٣٥٠ ١٠ فبراير ١٩٣٢ — التوقيع جويدوسو للاتسو

الجواب

الرقم ٦/٩/٦٤

التاريخ ٣ شوال ١٣٥٠

الموافق ١٠ فبراير ١٩٣٢

إلى سعادة الكومنداتورى جويدوسو للاتسو — المحترم

سعادة الكومنداتورى

أتشرف باحاطة سعادتكم علماً بوصول كتابكم رقم ١١١ الحامل بتاريخ اليوم بشأن معاملة أولى الأمم بالتفضيل للممثين السياسيين والقنصليين لكلا الجانبين

أتشرف بأن أفيدكم بأننى أحطت علماً بمضمونه . وبأننى أشكر لكم صراحتكم هذه وتفضلوا بقبول فائق الاحترام — (التوقيع) فيصل

(٢٤)

معاهدة تجـارية

بين

المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها

وبين

المملـــكة الإيطـالية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا معاهـــدة تجارية لتقوية الروابط التجارية بين بلادينا ، ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلاهما حائزان للصلاحية التامة المتقابلة ، وذلك فى جدة فى اليوم الثالث من شهر شوال سنة الف وثلاثمائة وخمسين هجرية الموافق لليوم العـاشر من شهر فبراير سنة ١٩٣٢ ميلادية وهى مدرجة فيما يلى :

حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

من جهة

وحضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليـــا

من جهة أخرى

رغبة منهما فى تقوية الروابط التجارية بين بلاديهما فقد قررا عقد معـاهدة تجارية ولهذا الغرض .

عين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فيصل وزير الخارجية .

وعين حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا

سعادة الكومنداتورى جويدوسو للاتسو .

مندوبين مفوضين عنهما .

وبعد أن اطلع المذكوران على أوراق اعتمادهما ووجداها مطابقة للأصول اتفقا على المواد الآتية :

المادة الأولى ــ يتعهد الفريقان المتعاقدان بتسهيل المبـــادلات التجارية بين بلاديهما .

المادة الثانية ــ يمنح كل من الفريقين المتعاقدين لتـــابعى الفريق الآخر وسفنه وبضائعه على شرط المقابلة بالمثل معاملة أولى الأمم بالتفضيل وخصوصاً فيما يتعلق بتعيين الرسوم الجمركية والنقليات وضمان التجارة وحريتها .

وكذلك فإن محصولات الأرض والصنائع لكل من الفريقين المتعـاقدين التى تدخل إلى بلاد الفريق الاخر لأجل الاستهلاك والإصدار والمرور تعامل فيها بشرط المقابلة بالمثل تماما التى تمنح لمحصولات الأرض والصنائع المماثلة لأولى الأمم بالتفضيل .

المادة الثالثة ــ يعلن الفريقان المتعـاقدان رغبتهما فى أن يعقدا فى الوقت المناسب اتفاقاً بريدياً وبرقياً .

المادة الرابعة ــ تنظم علائق المبـادلة الاقتصادية والصيد فى المياه السـاحلية فى البحر الأحمر بين الحجـاز ونجد وملحقاتهـا وبين مستعمرة الأريتيرية طبقاً للمعاملة التى تمنح لأولى الأمم بالتفضيل - على شرط المقابلة بالمثل ــ إلى أن تصبح هذه المسائل موضوع اتفاقية خاصة .

المادة الخامسة ــ حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الإيطالية ويكون لـكل من النصين قيمة رسمية واحدة ويجرى إبرام هـذه

المعـــاهدة فى أقرب وقت ممكن ويجرى العمل بها اعتبـــاراً من تاريخ تبادل قرارات الابرام .

المادة السادسة ـــ تكون مدة هذه الاتفاقية عشر سنوات اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الإبرام وقبل انتهاء أجلها بسنة يتفق الفريقان إذا أرادا أما على إبدالها أو تجديدها .

جدة فى ٣ شوال ١٣٥٠ (الموافق ١٠ فبراير ١٩٣٢)

« التوقيع » فيصل بن عبد العزيز « الختم »

« التوقيع » جويدوسوللاتسو « الختم »

فبعد أن اطلعنـا على هذه المعاهدة وأمعنـــا النظر فيها صدقناها وقبلنـاها وأقررناها جملة فى مجموعها ومفردة فى كل مادة وفقرة منها ، كما أننا نصدقها ونقبلها ونبرمها ونتعهد ونعد وعداً ملوكياً صـادقاً بأننا سنقوم بحول الله بما ورد فيهـا ونلاحظه بكمال الأمانة والإخلاص وبأننا لن نسمح بمشيئة الله بالإخلال بهـا بأى وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة فى الإشهاد والصحة فى كل ماذكر فيها أمرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين .

حرر فى اليوم الخامس من شهر ذى الحجة سنة ألف وثلاثمائة وخمسين هجرية الموافق لليوم الحادى عشر من شهر أبريل سنة ١٩٣٢ ميلادية .

التوقيع « الختم الملوكى »

عبد العزيز بن عبد الرحمن آل السعود

الملحق رقم (٢)

أ : "تقرير جوفاني بيرسكو عن أول لقاء له مع ابن سعود"، جدة في ١١ أبريل ١٩٣٤م.

ب : "تقرير عن رحلة الترحيل إلى الوطن للبعثة الدبلوماسية في جدة على أثر إغلاق المفوضية"، روما في ٢١ مارس ١٩٤٢م.

ج : "تبادل المعتقلين الإيطاليين في جدة بالمسجونين الإنجليز"، أنقرة – ١ أبريل ١٩٤٣م.

الملحق رقم ٢ / أ (❖)

ملحقية جلالة ملك إيطاليا

رقم (٢٦٢/أ إ)

جدة في ١١ أبريل ١٩٣٤م

أتشرف بإحاطة علم سعادتكم بأن الملك ابن سعود قد وصل هذا الصباح إلى جدة، واستقبل على انفراد أعضاء السلك السياسي والقنصلي.

وكانت جلستي قد تحددت في تمام الحادية عشرة صباحاً، وتوجهت في ذلك الموعد إلى القصر الملكي في خُزام الذي تأسس مؤخراً على طول الطريق جدة – مكة؛ قصر مربّع ذو ملامح معمارية بسيطة يتجلّى وسط الصحراء التي تحيط به.

كان هناك جنود عند الباب، وعلى طول الدرج الكبير، بينما كان يجلس جنود آخرون على الأرض في قاعة الانتظار. اصطحبني وكيل وزارة الخارجية بالنيابة يوسف ياسين إلى قاعة الاجتماعات.

وكانت الفضولية تملؤني للتعرف عن قرب بهذا الملك ذي الثلاثة ملايين من الرعايا، أغلبهم من البدو، يقطنون واحات تفصل بينها صحراء شاسعة، تمكّن ابن سعود من لمّ شمل هؤلاء البدو بمبادئ العقيدة الصارمة وقيادتهم إلى النصر حتى الآن.

في القاعة الملكية، يتقدم ابن سعود نحوي ويمد لي يده.

إنه طويل القامة، وقوي، ويرتدي زياً بدوياً: حلة بيضاء، فوقها عباءة سوداء، وحافي القدمين. يغطي رأسه بمنديل بسيط أبيض تتخلله نقاط حمراء صغيرة، ويلفه بحبل ذهبي مزدوج. جلالة الملك رجل عمره حوالي سبعة وخمسون عاماً، ولا يزال في كامل قواه الجسدية والعقلية. إنه عربي أصيل،

يتمتع بطبيعة الصحراء: الهدوء التام الذي تتخلله القوة، بعواصفها الرهيبة التي تقهر كل شيء. يقولون: إن شخصيته هذه تشبه شخصية ابنه: فطري، وهادئ، وسريع الغضب، متعقل ولكنه جسور عند اللزوم، كريم ولكنه عنيد مع الأعداء.

جلس القرفصاء على أريكة (والشيء الحديث الوحيد في ذلك الجو الذي يغلب عليه الطابع التقليدي كان الهاتف المتنقل الموجود بجانب الأريكة). وبعد التحية المعتادة، تحدث ابن سعود معي عن إيطاليا، وأخبرني بأن تعاطفه الشديد وصداقته لبلدنا ليس حديث العهد. كان والده قد تعرّف منذ خمسين عاماً على القنصل الإيطالي في بغداد، واستمرت معه علاقة ممتازة، وطالما تحدث مع ابنه أثناء شبابه عن طابع الإيطاليين.

ذكرت لجلالته أن بلدي يحمل مشاعر الصداقة نفسها للمملكة العربية السعودية، وأن العلاقات الطيبة القائمة بين اليمن وإيطاليا لا تؤثر في موقف الحكومة الملكية تجاه الحكومة السعودية.

وأعرب ابن سعود عن رضاه التام لتصريحاتي. وعند هذه النقطة من الحوار، ودون الالتواءات الشرقية، عبّر لي ابن سعود بهذه الكلمات:

"الإمام يحيى صديق حميم لي، وما زلت أكِنّ له المحبة. ولكنني اضطررت لشن الحرب دفاعاً عن أرضي وشرفي. كان يمكنني استغلال تلك اللحظة التي كان فيها الإمام يحيى مشغولاً مع الإنجليز في المفاوضات الصعبة ولم أفعل ذلك. لكن الإمام لديه نزعة السيطرة على الآخرين. أعطيك مثالاً على ذلك: أثناء الحرب مع الإدريسي في جازان، أفهمنا الإمام بأنه يجب الاحتياط من الإيطاليين لأنهم كانوا ينشرون بذور العداء بين المملكة العربية السعودية واليمن ثم يستغلونهما. وكان ردي للإمام: لو أنكم اتّبعتم نصائح إيطاليا لكنتُ أنا غاية في

السعادة باتّباع نصائح إيطاليا".

واستمر ابن سعود في التأكيد على مشاعر صداقته تجاه إيطاليا التي يُقدِّر سياستها المخلصة والصحيحة، وأضاف بأن إنجلترا أيضاً كانت تتصرف بشكل صحيح معه.

وطلب مني الملك أن أنقل لسعادتكم معاني الصداقة التي عبر عنها لي.

وشكرت جلالته على المودة التي خصني بها، وأكدت له بأنني سأنقل إلى روما معاني هذه المشاعر، وكنت على ثقة بأنني نقلت مشاعر حكومتي عندما أعربت له عن أملي في أن ينتهي الصراع القائم وبأقل التضحيات الممكنة.

وكرر الملك ما سبق أن ذكره لي بأنه عمل ما في وسعه لتحاشي وقوع الحرب، وأن الإمام يحيى بعدم التزامه بما سبق الاتفاق عليه وبمحاولته نشر الخلافات في جازان ونجران. ورفع الملك ذراعيه إلى أعلى قائلاً بتعجب: "الحرب أمر مروّع، أنا لا أريد الحرب". ومن خلال نظرة ابن سعود القاتمة بدا لي حينئذ وكأنه يتطلع بعيداً، وعلا صوته نبرة مفخّمة.

ودّعتُ الملك، وحيّاني هامساً وكيل وزارة الخارجية بالنيابة الذي حضر المقابلة دون أن يتحاور معنا، خرجت من ذلك القصر الهادئ، لأدخل في صمت الصحراء.

وتقبلوا سعادة السيد الوزير أعمق معاني التقدير.

ج. بيرسكو

الملحق رقم ٢ / ب (❖)

تقرير عن رحلة الترحيل إلى الوطن للبعثة الدبلوماسية في جدة على أثر إغلاق المفوضية

بناءً على الطلب المكتوب الذي تلقيته من وزير الخارجية الأمير فيصل في الساعة ٢٣ من يوم ٧ فبراير، بمغادرة جدة حتى دون وصول البرقية المشهورة المُنتَظرة من روما، قام في صباح اليوم التالي – ٨ فبراير – جميع أفراد المفوضية وعائلاتهم الموجودة في جدة، والمواطن الإيطالي الوحيد المقيم في جدة (المجموع ١٣ شخصاً) بالرحيل على متن السيارات التي كانت جاهزة أمام المفوضية منذ يومين. وكان مدير المستشفى الإيطالي – الإسلامي بمكة الكومندتور *(لقب شرف)* ظافر قد سافر اليوم الماضي لإحضار أسرته (الزوجة والبنات الثلاث) من مكة حيث يقيمون باستمرار، ومن ثم سيلتقون بنا في منطقة عشيرة. وبالفعل التقينا بأسرة ظافر بعد يومين، وعلمنا أنه بسبب حادث اصطدام سيارتهم بشاحنة أصيبت إحدى ابنتيه بكسر في ذراعها الأيسر وبرضوض أخرى في جسدها. وبناء على رأي طبيب المفوضية الرائد دكتور بوتسولو تقرر أن يعود الكومندتور ضافر وعائلته فوراً إلى مكة ليُدخل ابنته المستشفى لتلقي العلاج اللازم. وبعد عودة الكومندتور ضافر بعد تضميد ابنته وبعد أن أكد الطبيب المُعالِج أنه تم تضميد ذراعها بطريقة تُمكّنها من تحمُّل الرحلة، شرعنا في الرحلة بعد يومين نحو الرياض. وبالمناسبة كنا قد طلبنا – وتمت تلبية طلبنا – تبديل إحدى السيارات المخصصة لنقل طاقم المفوضية لأنه اتضح عدم صلاحيتها لمواجهة رحلة طويلة.

قبل وصولنا إلى الرياض بيوم واحد، أُرسلت لنا سيارات جديدة بحالة

ممتازة ومُجهّزة خصيصاً، مما سمح لنا بمواجهة السفر بشكل مريح. وصلتني شخصياً رسالة مع هذه السيارات نفسها، حيث يُعيد لي فيها الشيخ يوسف ياسين النص المُشفَّر للبرقية المُترقَّبة من روما. وعلى قرب حوالي (٤٠) كيلومتراً من الرياض جاء لمقابلتنا اثنان من كبار المسؤولين، أرسلهما خصيصاً الملك ابن سعود ليحملا لنا ترحيب العاهل ولاصطحابنا إلى أحد القصور الملكية بضاحية الرياض، حيث اعتاد الملك على استضافة الشخصيات الأوروبية المرموقة. استقبلنا كل من الشيخ يوسف ياسين مستشار الملك، وشخصية رفيعة لدى البلاط الملكي. بقينا في القصر لمدة ثلاثة أيام، استقبلني خلالها الملك ابن سعود بحضور السكرتير والمترجم حيث جرى الحوار الذي أرسلته لكم على انفراد.

اغتنمنا فرصة توقفنا في الرياض لإعادة تضميد ابنة الكومندتور ضافر بمساعدة الدكتور بوتسولو، بعدأن عانت تماماً بسبب وعورة الطريق الصحراوي. ونظراً لظروف المستشفى والمريضة، اقتُصِر على تزويدها بضماد مؤقت.

وعند مغادرتنا للرياض على متن السيارات الجديدة، زودنا أيضاً ابن سعود بطاقم حراسة مُسلح من الجنود النظاميين بقيادة أحد الضباط، رافقونا بشاحنتين تحملان رشاشَيْن. وحصل طاقم الحراسة على أوامر اصطحابنا إلى نقطة داخل الأراضي العراقية تقوم السلطات الإنجليزية فيها بتسلمنا. وهكذا وصلنا قرب الزُبير – في العراق – حيث قام أحد كبار الضباط بأسلوب مهذّب ولكن تغلب عليه العجرفة، بتوكيلنا لأحد ضباطه لاصطحابنا إلى المكان المخصص لتوقُّفنا.

وتمت الرحلة عبر السعودية بواسطة (١٩) عربة بكل الخدمات اللازمة، بشكل نظامي وبكامل الاعتبار، وكانت رحلة مُرضية.

وفي الزبير أعدوا لنا ثلاث خيام حُجزت لنا خصيصاً داخل معسكر

استجمام للجيش. وتم استقبالنا ومعاملتنا هنا بأسلوب جيد ولطيف من قِبل المدير الرائد طبيب هـ.أ.ت. ويلس وبقية الضباط الأطباء، وأكد الرائد ويلس أن سبب استقبال السلطات الإنجليزية لهم بمكان مخصص للعون الصحي لكونه لا يتسم بالطابع العسكري الخشن.

وبعد غروب شمس اليوم التالي تم اصطحابنا إلى محطة قطار ثانوية قرب البصرة في حافلات عسكرية، تم إحكام غلق ستائرها، وتحت حراسة مشددة من جانب جنود هنود، لنستقل القطار إلى بغداد. وكانت عربة القطار المخصصة لنا مغلقة الستائر ويحرسها هنود وضابطا صف من الإنجليز حيث اصطحبونا إلى الحدود التركية. وخلت أَسرّة القطار من البياضات والأغطية ولذلك كانت الرحلة مرهقة للغاية.

وصلنا بغداد صبيحة اليوم التالي، وتم إيواؤنا في مبنى متواضع جداً ملحقٍ بفندق ماودي، أيضاً تحت حراسة عسكرية شديدة، استمرت على الوتيرة نفسها إلى أن ذهبنا لقاعة الطعام بالفندق لتناول الفطور. وكان على الوزير التركي الذي جاء لتحيتنا، وتمكّن فقط في آخر لحظة من الحصول على التصريح للتحدث معنا أن يعود بعد الظهر إلى الفندق لكي يتحدث معنا مدة أطول.

غادرنا في الليلة نفسها، بعبور المدينة على متن سيارات مغلقة وتحت الحراسة لنستقل قطار "تاوروس إكسبريس"، حيث تم حجز عربة نوم كاملة لنا. وكان مسموح لنا بتناول الوجبات في عربة المطعم في القطار نفسه، ودائماً تحت الحراسة. وحرصوا على الإبقاء على الستائر مخفضة لمسافات طويلة.

ومع بداية الحدود السورية التركية انسحب جنود الحراسة الهنود. وفي صباح اليوم التالي، وبدخول القطار الأراضي السورية، جاء ليحرسنا جنود سوريون من "De Suretè" مع جنود أستراليين.

وفي محطة الخروج النهائي من سوريا بدأ العسكريون الأستراليون والشرطة المحلية المُراقبَة من جانب الإنجليز، في أعمال التفتيش الصارم والتعسفي لجميع الأمتعة الشخصية الموجودة في خزانات العربة، وأخذ أية ورقة يجدونها، كما كانوا يستولون خلسة على الأشياء الشخصية، ومصادرة الأسلحة، وآلات التصوير، ومناظير التكبير، وأجهزة المذياع. وتم إجراء التفتيش الصارم والتعسفي على الحقائب الشخصية التي كانوا يفرغون ما فيها دون أي اعتبار من عربة الحقائب على الأرض خارج القطار، وحيث كانت تجري عملية التفتيش. ونظراً لكثرة كمية الحقائب الثقيلة، اضطر هؤلاء المراقبون بعد ست ساعات من التفتيش، وكي لا يطيلوا زمن تأخير القطار إلى التخلي عن الاستمرار في التفتيش. ولذلك لم يكن ممكناً على مختلف أفراد البعثة الذين تم إرجاعهم إلى الوطن عمل قائمة مفصلة بالأشياء الشخصية التي تم الاستيلاء عليها. وعندما يصل القطار إلى روما سيمكن لكل فرد من التعرف على الأشياء الناقصة، وسوف يتم تقديم قوائم بها كي تقوم الوزارة بالتدابير العادلة التي تراها ملائمة لصالح كل شخص.

وبدخولنا الأراضي التركية سارت الرحلة دون حوادث، باستثناء أن الحالة الصحية لمعظم أفراد البعثة على درجات متفاوتة، قد تأثرت من جرّاء السفر المرهق وبالتغيير الحاد في حالة الطقس.

وبمرورنا على محطة أنقرة، جاء ليحيينا بنفسه السفير دي بيبّو، ومختلف أفراد السفارة. وبوصولنا إلى القسطنطينية في ٢٨ فبراير، وتوقفنا في تلك المدينة لمدة أسبوع تقريباً للراحة الضرورية، وللاتفاق مع الوزارة الملكية والمفوضية الملكية في صوفيا على مواصلة السفر. وبناءً على تصريح وصلنا من الوزارة الملكية بقي الكومندتور ضافر ومعه أسرته في إستنبول لعلاج ابنته التي كانت

نزيلة بالمستشفى الإيطالي هناك، والتي زادت آلامها بسبب التضميد المؤقت ومتاعب السفر.

استمرت الرحلة حتى صوفيا إلى وصلناها بشكل معتاد. كذلك كانت هناك ضرورة للتوقف في صوفيا أياماً عدة للاتفاق مع الوزارة الملكية بشأن مواصلة السفر، وكان توقفاً مفيداً بسبب سوء الحالات الصحية لبعض أفراد القافلة. وتقرر السفر من صوفيا على متن عربتين خاصتين بالقطار: إحداها مخصصة للأفراد (عربة نوم)، والأخرى للحقائب، والتي كان عليها أن تصل إلى ترييستة بناءً على اتفاقات مع المفوضية الملكية. لكن في نيس Nis، وبتعليمات من السلطات الألمانية تم فصل عربة الحقائب عن القطار كي تسافر في وقت لاحق، على الرغم من إلحاحنا واحتجاجنا.

وتابعنا سفرنا فقط بعربة النوم حتى وصلنا بلغراد، حيث توقفنا بضع ساعات فقط، ثم مضينا كالمعتاد في رحلتنا حتى وصلنا زغابريا في صباح يوم ١٨ لنتابع بقطار منتصف النهار إلى مدينة فيومي. ونظراً لأن مراقب التذاكر الكُرواتي قد ادَّعى ظلماً بأن يتم دفع ثمن المقاعد الخالية عن المسافة داخل الأراضي الكرواتية في عربة النوم، وعلى الرغم من إلحاحنا الشديد – نظراً لعدم اقتنائنا لعملة محلية – بأن يتصل بالمفوضية الملكية في زغابريا (التي قامت بشراء التذاكر حتى روما)، فقد قاموا بفصل عربتنا من القطار دون أي إخطار مسبق. وهكذا اضطررنا للبقاء في المحطة. وتم إخطار الوزير الملكي كازيرتانو فوراً، حيث احتج لدى الحكومة المحلية التي خصصت لنا قطاراً خاصاً لنقلنا فوراً إلى فيومي، وجاء مندوبون من وزارة الخارجية الكرواتية للاعتذار قبل مغادرة القطار.

وصلنا فيومي نحو منتصف الليل. وعلى الرغم من أن الساعة متأخرة جاء

القنصل العام كاستيلاّني ليقدّم لنا تحياته الودية، بجانب المعاونة السريعة من قبل الفرقة الفاشستية النسائية المحلية التي جاءت إلى المحطة بطلب من الوزير كاستيلاني، وأحضرت الحليب لطفلة أحد أفراد البعثة.

بعد توقف وجيز استمرت الرحلة إلى تريستة التي وصلناها في الصباح، حيث تم استقبال البعثة بكل لطف من قِبل كل من نائب المحافظ، والكومندتور أوليفييري، والدكتور تشوتّي، والذين أرسلتهم الوزارة خصيصاً. واصطحبنا هذا الأخير إلى روما التي وصلناها في اليوم نفسه بعد منتصف الليل بقليل.

روما في ٢١ مارس ١٩٤٢م

ل. سيليتي